المملكة المغربية

الهيئة العليا
للاتصال السمعي البصري
ⵓⵅⵓⵍ ⵓⵎⵜⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵍⵜ ⵓⵎⵏⵣⵣⵓ
Haute Autorité de la
Communication Audiovisuelle

التغطية الإعلامية

لمشروع قانون المالية لسنة 2014

في وسائل الاتصال السمعي البصري

16 نونبر 2014

المحاور الأساسية

الجزء الأول: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة 11

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 13

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 36

الجزء الثاني: قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) 66

أولا: التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع 70

ثانيا: التّغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع 92

خلاصات عامة 113

تذكير

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التغطية المخصصة لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في مختلف النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها مختلف القنوات التلفزية والإذاعات، سواء منها العمومية أو الخاصة، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديمه من طرف الحكومة أمام البرلمان في يوم 23 أكتوبر 2013 إلى تاريخ 31 دجنبر 2013 بعد المصادقة النهائية عليه.

ولا يدخل في نطاق هذه الدراسة البث المباشر للجلسات العمومية لأشغال البرلمان التي تنقلها بعض الخدمات العمومية بناء على مقتضيات المادة العاشرة من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي يتم نقلها حسب الإجراءات المتفق عليها مع مكتب كل مجلس على حدة وفق ما ينص عليه القانون، بما في ذلك التوقيت والمدة المخصصين لهذا الغرض، لأن نقل هذه الجلسات لا يندرج ضمن المسؤولية التحريرية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

معجم[1]

§ الشخصيات العمومية

كل شخصية سياسية أو نقابية أو مهنية تنتمي إلى الفئات الثلاث التالية:

- الفاعلون السياسيون: الحكومة، الأغلبية البرلمانية، المعارضة البرلمانية والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.
- المتدخلون النقابيون والمهنيون: أعضاء النقابات والمنظمات المهنية والغرف المهنية.
- الفاعلون المؤسساتيون: رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

§ مداخلات الشخصيات العمومية:

كل مداخلة في وسيلة اتصال سمعي بصري لشخصية عمومية.

§ مدة تناول الكلمة

يقصد بمدة تناول الكلمة المدة الزمنية التي يتناول خلالها المتدخل الكلمة.

§ مدة البث

يقصد بمدة البث مجموع المدة الزمنية المخصصة لموضوع معين في التلفزة أو الإذاعة مهما كانت نوعه وكيفما كانت طرق بثه.

§ الفاعلون السياسيون

يقصد بالفاعلين السياسيين أعضاء الحكومة، وأحزاب الأغلبية البرلمانية، وأحزاب المعارضة البرلمانية والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

§ الفاعلون المهنيون

يقصد بالفاعلين المهنيين أعضاء المنظمات النقابية والمنظمات المهنية والمنتخبين في الغرف المهنية.

§ المتدخلون الآخرون

يقصد بالمتدخلين الآخرين باقي أصناف المتدخلين من غير الفاعلين السياسيين والمهنيين، كالأساتذة الباحثين والخبراء الاقتصاديين وممثلي المجتمع المدني ومختلف الإدارات العمومية ورؤساء المقاولات الخاصة، إلخ.

§ وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية (الخدمات العمومية)

[1] ينبغي التذكير أن هذا المعجم مستوحى من النصوص القانونية المؤطرة لعمل الهيأة.

خدمات البث الإذاعي والتلفزي التي تقدمها الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري التي تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها أو كله.

- **وسائل الاتصال السمعي البصري الخاصة (الخدمات الخاصة)**

الإذاعات والقنوات التلفزية التي تمتلكها شركات خاصة للاتصال السمعي البصري.

- **البرامج والمجلات الإخبارية**

يقصد بالبرامج والمجلات الإخبارية البرامج المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية وبرامج النقاش السياسي ومعالجة السياسات العمومية وتدبير الشأن العام.

- **بيانات التعددية**

تقدم بيانات التعددية الحيز الزمني الذي استغرقته مداخلات ممثلي الأحزاب السياسية، والهيآت النقابية والمهنية التي بثتها وسائل الاتصال السمعي البصري، كل ثلاثة أشهر في النشرات الإخبارية وكل ستة أشهر في المجلات الحوارية والبرامج الإخبارية.

تقديم

يعتبر قانون المالية، في الديمقراطيات المعاصرة، أهم عمل تشريعي سنوي تقوم به الحكومة والبرلمان. فهو الوثيقة الأساسية التي من خلالها تفعّل الحكومة برنامجها الاقتصادي والاجتماعي.

وتشكل فترة تقديم مشروع ميزانية الدولة محطة سنوية هامة في الحياة السياسية للبلاد، لما تشهده من نقاشات داخل البرلمان حول السياسات العمومية والتدابير والإجراءات المتخذة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. هذه النقاشات من شأنها عكس مختلف تيارات الرأي والفكر الممثلة في البرلمان، وتمكّن من التمييز بين الأغلبية والمعارضة من خلال التصويت لصالح المشروع الحكومي أو ضده.

وبقدر ما تؤثر نتائج هذه المناقشات البرلمانية في مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي من خلال المصادقة النهائية على نفقات ومداخيل الدولة خلال السنة المعنية، فإنها تنعكس، بشكل مباشر، على الحياة اليومية للمواطن، مما يجعل من هذا الأخير المعني الأول بتتبع كل النقاشات حول مشروع قانون المالية تفعيلا لمبدأ الديمقراطية المواطنة والتشاركية المنصوص عليها في الفصل الأول من الدستور[2].

ووسائل الاتصال السمعي البصري، بحكم وظيفتها الإعلامية، مدعوة للقيام بمهمة تعريف المواطن بقانون المالية وبمقتضياته والتحسيس بأهميته سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني (المستوى الماكرو اقتصادي) أو انعكاسه على المعيش اليومي للمواطن. وهي مطالبة، وفقا لمبدإ التوازن بين الآراء، بتقديم مختلف وجهات النظر بخصوص السياسات الحكومية المزمع اتخاذها، فالتغطية الإعلامية لمسلسل مناقشة هذا المشروع (بدءا من إحالته على مجلسي البرلمان حتى التصويت النهائي عليه) تندرج في صميم الخدمة العمومية الملقاة على عاتق وسائل الاتصال السمعي البصري، خاصة العمومية منها.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير أن الدستور الحالي يُسند إلى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري مهمة السهر على احترام وسائل الاتصال السمعي البصري لحرية التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري (الفصلان 28 و 165 من الدستور).

---

[2] - "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة."

وحرصا منها على الالتزام بمهامها الدستورية، تتبعت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري تغطية الخدمات الإذاعية والتلفزية الوطنية لحدث مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014، من تاريخ إحالته على البرلمان إلى تاريخ التصويت النهائي عليه.

الإشكاليات المطروحة

تروم هذه الدراسة الإجابة على أسئلة من قبيل مدى مساهمة وسائل الاتصال السمعي البصري، من خلال تغطيتها لمناقشة مشروع قانون المالية، في إغناء النقاش المجتمعي، ومدى تفاعلها مع الجدل السياسي والنقاش العمومي الذي رافق عرض المشروع للتداول البرلماني، وإلى أي حد تظل هذه التغطية رهينة السير العادي للمسطرة التشريعية من التقديم إلى المصادقة؟

وهل تنفتح التغطية على كل الفاعلين من مهنيين، ونقابيين، وجمعويين وخبراء أم تقتصر على بعض السياسيين وممثلي الفرق البرلمانية؟ وهل تجعل وسائل الاتصال السمعي البصري من هذه المحطة مناسبة لمقاربة السياسات العمومية في مجالات حيوية محددة لمستقبل البلاد والأجيال القادمة (الصحة، التعليم، الثقافة، الخ) أم تبقى رهينة المقاربة المؤسساتية المتمثلة في تلخيص أشغال اجتماعات مختلف اللجان البرلمانية، دون الغوص في الإشكالات المتناولة وتحليلها وتبسيطها وجعلها في متناول عموم المواطنين؟

كما تتساءل الدراسة عن مدى سعي وسائل الاتصال السمعي البصري إلى جعل هذه المحطة، عبر أجناس إعلامية تفاعلية، مناسبة للقرب من المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة وكل فئات المجتمع. وما مدى مراعاة هذه التغطية لمبادئ المرفق العام المنوطة بالخدمات العمومية؟ وهل تستحضر التزامها التعاقدي بالإخبار الآني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام والتطورات الطارئة على هذه الأحداث[3]؟ وإلى أي حد توفر هذه التغطية عناصر الفهم والتحليل والتفسير التي تمكّن المواطنات والمواطنين من ممارسة حريتهم في التقييم والرقابة على الشأن العام ومن ممارسة حقوقهم الأساسية وواجباتهم الوطنية[4]؟ وهل تقدّم أخبارا متعددة تعكس مختلف وجهات النظر والآراء حول المشروع؟

[3]- المادة 26 من دفتر تحملات الشركة الوطنية والمادة 21 من دفتر صورياد – القناة الثانية.

[4]- المادة 2 من دفتري تحملات الشركة الوطنية و صورياد – القناة الثانية.

المنهجية المتبعة

تقترح الدراسة تناول الإشكاليات الواردة أعلاه، عبر تحليل كمي ووصفي للنشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تقدمها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري المعنية بالتتبع خلال الفترة الممتدة من تقديم مشروع قانون المالية إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه. كما **تقترح الدراسة القيام بمقارنة المعطيات الكمية لتغطية مشروع 2014 مع تلك المرتبطة بمناقشة مشروع 2013**[5]، وذلك من أجل رصد أوجه التشابه والاختلاف والوقوف عند التطورات الحاصلة في طبيعة المعالجة كلما أتيح ذلك.

وتقترح الدراسة أيضا الوقوف عند أهم التيمات والمواضيع المعالجة والقضايا الإشكالية التي طبعت مناقشة هذا المشروع، كما ستتوقف عند **طبيعة التغطية المقدمة من طرف القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت)** عبر استخراج المحاور المتداولة والأشكال والأجناس الصحافية الموظفة[6] ومدى انفتاح هذه القنوات على مختلف وجهات النظر المعبر عنها.

وتسائل الدراسة النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية المقدمة من طرف هذه الخدمات التلفزية الأربع المذكورة بناء على عدد من الالتزامات المتضمنة في دفاتر تحملات المتعهدين العموميين (المواد 27، 47، 48، 86 و87 من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والمادتان 21 و22 من دفتر تحملات شركة صورياد-القناة الثانية، والمادتان 7 و10 من دفتر تحملات شركة ميدي 1 سات[7]). ولهذا الغرض سيتم الوقوف عند مدى تفعيل القنوات التلفزية الأربع للالتزامات المتضمنة في دفاتر التحملات عند معالجتها للمشروع مع التمييز بين النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية.

وتمت ترجمة هذه الالتزامات التعاقدية والقانونية في شكل "متغيرات" (variables) في إطار شبكة للقراءة أساسها الترابط المنهجي بين عدد من "المؤشرات" (indicateurs) **كالمدد الزمنية للأخبار** المقدمة **وتنوع الأجناس الصحافية.** وتشمل هذه الشبكة أيضا متغيرات أخرى تهمّ **تنوع المتدخلين** ومدى احترام قاعدة التعدد **والتنوع من حيث الانتماءات السياسية والنقابية والمهنية** واستحضار **البعد الجهوي ومقاربة النوع.**

---

[5]- تجدر الاشارة إلى أنه بغية إنجاز هذه الدراسة تم الاشتغال على التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2013. وقد مكنت هذه العملية من توفير المعطيات اللازمة للقيام بمقارنة التغطية الإعلامية للمشروعين (أي 2013 و2014). كما مكنت هذه العملية من ضبط المقاربة المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة ورصد تطور الأداء الاعلامي المخصص لتغطية هذا الموضوع.

[6]- يقصد هنا: الاستجواب، ضيف النشرة، برنامج حواري، روبورطاج، برنامج تفاعلي، زاوية رأي، تحقيق، وثائقي...

[7]- في صيغته إبّان الدراسة، قبل تغيير الوضع القانوني لقناة ميدي 1 تي في.

وبصدد هذه الأخيرة، سيتم الوقوف بصفة خاصة عند أثر "تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي" المرفق لمشروع قانون المالية، في التدخلات والنقاشات التي غطتها وسائل الاعلام السمعية البصرية. هذا فضلا عن رصد الحضور النسائي في تلك التغطية انطلاقا من مقاربتين: الأولى كمية محضة تنحصر في احتساب المدة الزمنية المخصصة للمداخلات النسائية، أما الثانية فتتجاوزها إلى نوعية حضور النساء في الإعلام السمعي البصري العمومي، عبر الوقوف على صفة المتدخلات (سياسية، مهنية،...) وميادين اختصاصهن، ومواضيع تدخلهن (اجتماعي، تقني، علمي...).

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة سيتم الاعتماد على وثائق مناقشة المشروع داخل البرلمان[8] لاستخراج أهم الأحداث والإشكاليات التي طبعت مناقشة هذا المشروع ومقارنتها بالتغطية الإعلامية التي تقوم بها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري.

ولا يدخل في خانة هذه الدراسة نقل جلسات البرلمان التي خصصت لتقديم المشروع ومناقشته في إطار الجلسات العامة، على اعتبار أن المتعهد لا يتحمل أية مسؤولية تحريرية بخصوصها، فهو يكتفي، في إطار تغطية مستجدات العمل البرلماني المنصوص عليها في المادة العاشرة من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بالنقل المباشر لجلسات البرلمان، عبر القناتين "الأولى" (المادة 25) و"تمازيغت" (المادة 46) والإذاعتين "الوطنية" (المادة 127) و"الأمازيغية" (المادة 140) ويقوم بنقل "الأنشطة البرلمانية حسب الإجراءات المتفق عليها مع مكتب كل مجلس على حدة وفق ما ينص عليه القانون، بما في ذلك التوقيت والمدة المخصصين لهذا الغرض".

أجرأة الدراسة

تشمل هذه الدراسة جميع التقارير الإخبارية والحوارات والنقاشات حول مشروع قانون المالية في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي بثتها وسائل الاتصال السمعي البصري، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم المشروع أمام البرلمان يوم 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 بعد المصادقة النهائية عليه.

وتنقسم الدراسة إلى جزأين، **يعرض الجزء الأول** المعطيات الكمية للتغطية التي قدمتها **مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري** المعنية بالتتبع، العمومية والخاصة، سواء في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية أو في النشرات الإخبارية، وذلك من حيث العدد والحجم الزمني.

[8] - الورقة التقديمية للمشروع، ومشروع ميزانية المواطن وتقارير لجنة المالية بمجلس النواب.

ولهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على احتساب مدد بث التغطيات المتعلقة بالمشروع بما في ذلك تقديمات الصحفيين حتى في حالة عدم بث أية مداخلة، كما تم التمييز بين مدد البث ومدد المداخلات. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، تم احتساب تدخلات جميع الشخصيات التي تناولت الكلمة في البرامج المشار إليها، سياسية كانت أو نقابية أو مهنية أو محللين اقتصاديين أو أساتذة جامعيين، الخ.

أما **الجزء الثاني** فخُصّص **لنوعية وأسلوب التغطية الإعلامية** التي قدمتها **القنوات التلفزية الأربع** (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، وقناة تمازيغت)، خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، وذلك بعد استخراج كل المعطيات التي **همت مواضيع التغطييات وكيفية تناولها.**

الجزء الأول:

المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة

خصّصت وسائل الاتصال السمعي البصري لمشروع 2014 حيزا زمنيا يقارب ست وأربعين ساعة (45:48:12) في نشراتها الإخبارية وفي برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية التي تعنى بالشأن العام والقضايا السياسية. ولم تشكل المدة المخصصة لتغطية المشروع سوى 2,40% من مجموع المدة الزمنية التي بلغتها هذه البرامج المقدمة خلال الفترة المعنية بالدراسة.

جدول مفصل لتغطية مشروع قانون المالية في مجموع

وسائل الاتصال السمعي البصري الخاضعة للتتبع (2014)

	الخدمة	المجلات الإخبارية	النشرات الإخبارية	المجموع
.1	إذاعة أطلانتيك	1:11:31	5:35:11	6:46:42
.2	الإذاعة الوطنية	3:51:28	2:24:06	6:15:34
.3	لوكس راديو	5:57:00	-	5:57:00
.4	القناة الأولى	3:57:32	1:48:22	5:45:54
.5	الإذاعة الأمازيغية	2:08:46	2:01:40	4:10:26
.6	قناة ميدي 1 تي في	1:11:28	2:27:05	3:38:33
.7	القناة الثانية	1:42:44	1:14:50	2:57:34
.8	إذاعة كازا إف. إم.	1:20:05	0:52:07	2:12:12
.9	إذاعة الرباط الدولية	0:13:00	1:22:08	1:35:08
.10	إذاعة أصوات	0:21:08	1:02:32	1:23:40
.11	راديو بلوس البيضاء	0:29:42	0:43:18	1:13:00
.12	قناة تمازيغت	0:50:50	0:19:34	1:10:24
.13	قناة المغربية	-	1:00:42	1:00:42
.14	إذاعة شدى إف. إم.	0:06:52	0:41:04	0:47:56
.15	راديو بلوس أكادير	0:10:50	0:09:51	0:20:41
.16	ميد راديو	0:09:17	0:08:09	0:17:26
.17	كاب راديو	0:07:13	-	0:07:13
.18	إذاعة إم. إف. إم. سوس	-	0:02:41	0:02:41
.19	راديو بلوس مراكش	-	00:02:32	00:02:32
.20	راديو بلوس فاس	-	00:02:06	00:02:06
.21	إذاعة إم. إف. إم. أطلس	-	0:00:48	0:00:48
	المجموع	**21:58:46**	**23:49:26**	**45:48:12**

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

بلغ عدد الخدمات التلفزية والإذاعية التي تناولت موضوع مشروع قانون المالية لسنة 2014، في برامجها الإخبارية ومجلاتها الحوارية، ست عشر خدمة. وبلغ مجموع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع 23:49:26، بمعدل يومي يقل عن 21 دقيقة.

واعتبارا أن مجموعة من الخدمات السمعية البصرية أولت للمشروع، طيلة الفترة المعنية بالدراسة (70 يوما)، حيزا زمنيا ضعيفا، فقد تمّ الاقتصار على الخدمات التي خصّصت أكثر من نصف ساعة لتغطية الموضوع. ويتعلق الأمر بخصوص الخدمات العمومية، بكل من القناة الأولى والإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية وقناة ميدي 1 تي في[9] وقناة تمازيغت؛ أما **بالنسبة للخدمات الخاصة فيتعلق الأمر بكل من إذاعة لوكس راديو، وإذاعة أطلانتيك وإذاعة كازا إم. إف. إم.**

[9] - أنجزت الدراسة قبل تغيير الوضع القانوني للقناة.

التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنتي 2013 و2014 في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

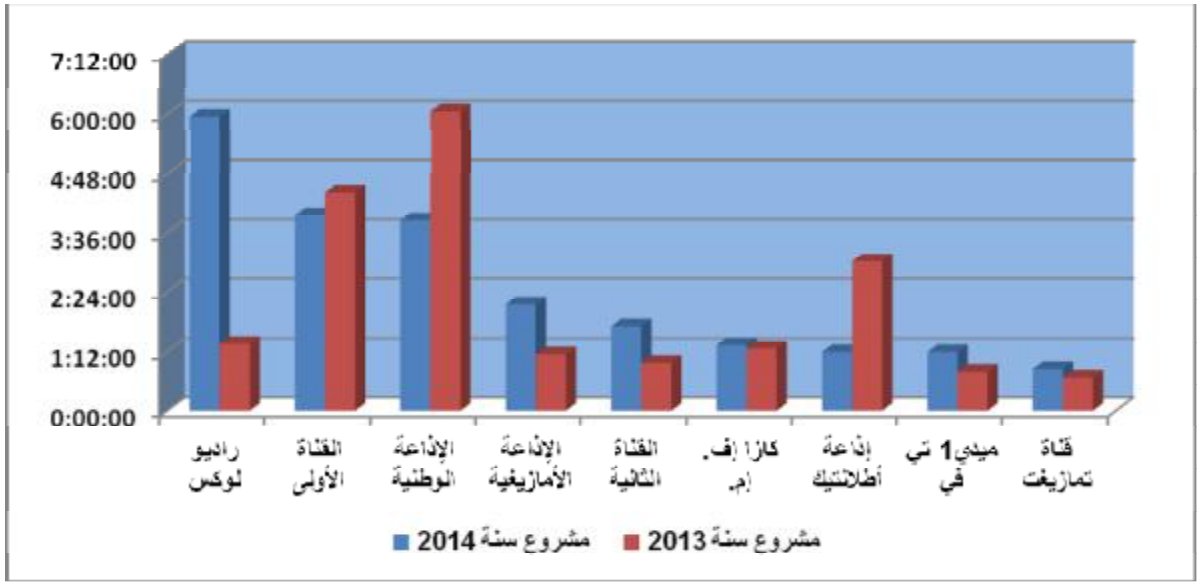

ويبين هذا المبيان ارتفاع الحجم الزمني الذي خصصته إذاعة راديو لوكس لهذا الموضوع، حيث انتقلت هذه التغطية من 01:21:45 في مشروع 2013 إلى 5:57:00 حول مشروع 2014، فيما احتلت القناة الأولى الرتبة الثانية ب3:57:32 وهو حجم أقل من ذلك المسجل في السنة المنصرمة.

ولم تتجاوز التغطية المخصصة للمشروع سقف الساعتين إلا في أربع خدمات من أصل تسعة التي خصصت أكثر من نصف ساعة للموضوع.

واحتلت قناة تمازيغت الرتبة الأخيرة من حيث الحيز الزمني المخصص للمشروع في نتائج السنتين معا.

ويقدم المبيان أسفله التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع 2014 حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية مع التمييز بين تقديمات الصحفيين ومداخلات مختلف الشخصيات المحتسبة حول الموضوع.

توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع بين مدد المداخلات وتقديمات الصحافيين

التغطية الإعلامية لمشروع **2013**	التغطية الإعلامية لمشروع **2014**
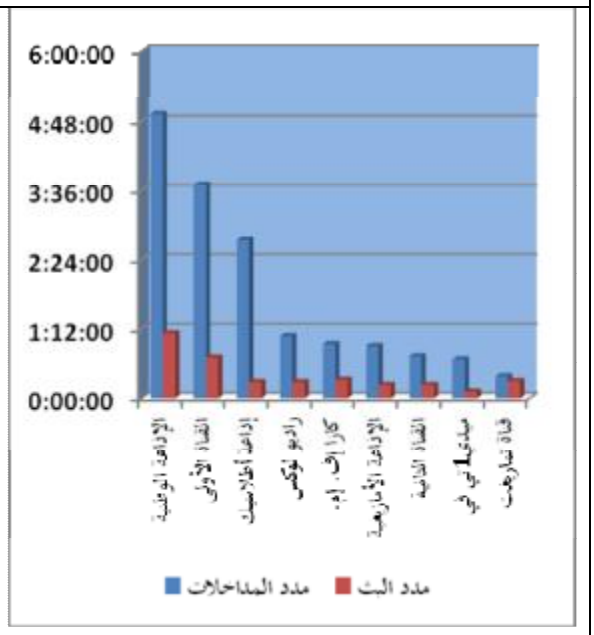	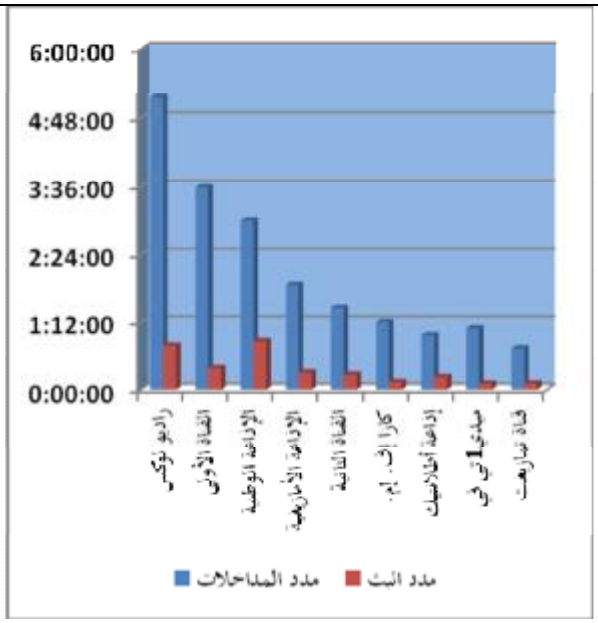

ويتبين من المبيان أعلاه أن التغطية المخصصة من طرف إذاعة أطلانتيك للنقاش والحوار حول مشروع قانون المالية تراجعت، مقارنة مع مشروع 2013. وعلى النقيض من ذلك ارتفعت التغطية المخصصة من طرف لوكس راديو من 1:21:45 إلى 5:57:00، محتلة بذلك صدارة الترتيب بخصوص مشروع 2014.

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات

بلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في الخدمات العمومية 13:42:48، وهو مايمثل 61,80% من الحيز الزمني الإجمالي (22:11:24)، ويسجل فيها انخفاض طفيف مقارنة مع مشروع 2013 ب21 دقيقة و11 ثانية.

ويجب التذكير أن **النتائج الواردة في هذه الدراسة لا تتضمن إعادات البث التي تقدمها الخدمات السمعية البصرية** حتى يتبين الحجم الحقيقي للمجهود المبذول من طرف كل خدمة على حدة.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات العمومية بين مشروعي 2013 و2014

الإذاعات والقنوات التلفزية العمومية	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014[10]		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية
القناة الأولى	3:41:59	0:43:12	4:25:11	3:35:03	0:22:29	3:57:32
الإذاعة الوطنية	4:55:34	1:07:50	6:03:24	2:59:41	0:51:47	3:51:28
الإذاعة الأمازيغية	0:54:50	0:13:50	1:08:40	1:50:51	0:17:55	2:08:46
القناة الثانية	0:44:34	0:13:51	0:58:25	1:26:54	0:15:50	1:42:44
ميدي 1 تي في[11]	0:40:57	0:06:42	0:47:39	1:05:22	0:06:06	1:11:28
قناة تمازيغت	0:22:48	0:17:52	0:40:40	0:44:16	0:06:34	0:50:50
المجموع	**11:20:42**	**2:43:17**	**14:03:59**	**11:42:07**	**2:00:41**	**13:42:48**

يعكس الجدول أعلاه انخفاض الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع على مستوى الإذاعة الوطنية، حيث تقلص الحيز الزمني المخصص لمناقشة موضوع قانون المالية بساعتين من 6:03:24 سنة 2013 إلى 3:51:28 سنة 2014. وإذا كانت القناة الأولى قد احتلت الرتبة الأولى في صنف الخدمات العمومية من حيث التغطية المخصصة لمشروع 2014، فإن هذه التغطية تقلصت بدورها مقارنة مع السنة الماضية بحوالي نصف الساعة (0:27:39).

ويلاحظ ارتفاع الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع في كل من الإذاعة الأمازيغية (ب1:00:06) والقناة الثانية (ب0:44:19) وقناة ميدي 1 تي في (ب0:23:49)

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات الخاصة بين مشروعي 2013 و2014

الإذاعات الخاصة	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014[12]		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية
راديو لوكس	1:04:57	0:16:48	1:21:45	5:09:45	0:47:15	5:57:00
إذاعة أطلانتيك	2:44:30	0:16:44	3:01:14	1:11:57	0:08:08	1:20:05
كازا إم. إف. إم.	0:56:45	0:19:05	1:15:50	0:58:11	0:13:20	1:11:31
المجموع	**4:46:12**	**0:52:37**	**5:38:49**	**7:19:53**	**1:08:43**	**8:28:36**

[10] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

[11] - خلال فترة الدراسة لم يتغير الوضع القانوني للقناة بعد.

[12] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

فقط **ثلاث إذاعات خاصة قدمت حيزا زمنيا يفوق نصف الساعة لتغطية مشروعي قانون المالية لسنة 2013 و2014** لكل واحد منها. ويلاحظ ارتفاع الحصة الزمنية المخصصة لهذا الموضوع في إذاعة لوكس راديو، وتراجع تلك التغطية بالنسبة لإذاعة أطلانتيك.

II. توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين

خصصت الخدمات السمعية البصرية التسع، التي أفردت نصف ساعة على الأقل لموضوع مشروع المالية، المقدمة نتائجها في هذه الدراسة، مدة بث بلغت 22:11:24 لمشروع 2014 في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية. ولقد ارتفع حجم هذه التغطية بحوالي ساعتين ونصف مقارنة مع مشروع 2013 (19:42:48).

أما مدة تناول الكلمة من طرف الشخصيات المحتسبة حول هذا الموضوع فإنها بلغت 19:02:00 بخصوص مشروع 2014 مقابل 16:06:54 حول مشروع 2013. وسجل هذا الارتفاع أساسا على مستوى إذاعة لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية. ورغم أن قناة تمازيغت ضاعفت جهدها من حيث المداخلات المحتسبة، فقد استقرت في الرتبة الأخيرة في المشروعين معا سيما وأنها لم تخصص إلا حلقة وحيدة من برنامجها "طريق المواطنة" لتغطية الموضوع كما سيتم توضيح ذلك في الجزء الثاني من الدراسة.

توزيع المداخلات حسب أصناف المتدخلين

في مشروع 2013	في مشروع 2014
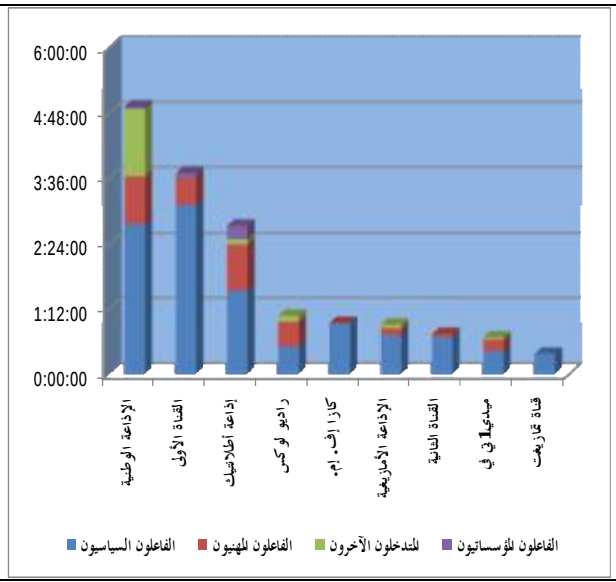	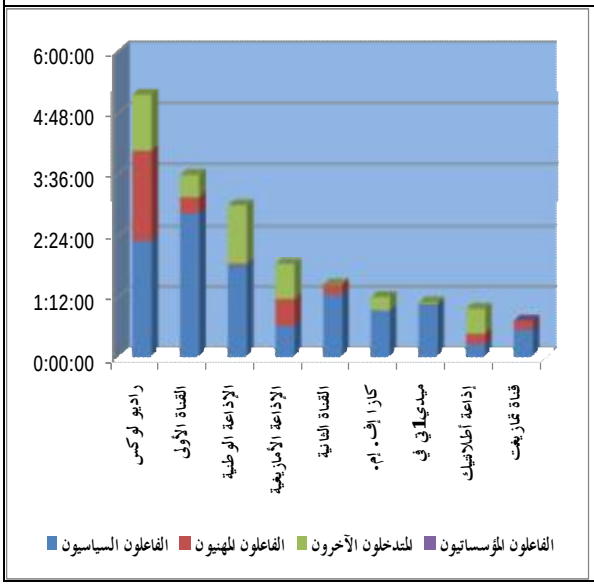

وتبرز بوضوح الأهمية التي أولتها لوكس راديو لتغطية مشروع 2014 مقارنة مع باقي الخدمات السمعية البصرية، حيث مثلت نسبة 27,12% من مجموع المداخلات المحتسبة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بالقناة الأولى (18,83%) والإذاعة الوطنية (15,73%).

وارتفعت مداخلات الأساتذة الجامعيين والخبراء الاقتصاديين من 1:33:54 حول مشروع 2013 إلى 3:09:58 في مجموع الخدمات حول مشروع 2014 وشكلت نسبة 21,80% من المتدخلين حوله. وبلغت أوجها في لوكس راديو (1:06:24) والإذاعة الوطنية (1:08:49).

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية)

بلغت مداخلات أعضاء الحكومة وأعضاء الأحزاب السياسية، بخصوص مشروع 2014، حوالي إحدى عشر ساعة (11:42:50)، وهو ما يعادل نسبة 61,54% من مجموع المداخلات المحتسبة ونسبة 78,70% من مداخلات الشخصيات العمومية 14:53:05. وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 8:10:41 في الخدمات العمومية الست و3:32:09 في الخدمات الخاصة الثلاث. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (2:50:42) وأدناها في القناة الأمازيغية (0:33:34). أما على مستوى الخدمات الخاصة، فقد فاقت المدة المسجلة لمداخلات الفاعلين السياسيين لدى إذاعة أطلانتيك مجموع ما سجلته إذاعتي لوكس وكازا إم. إف. إم.

وبخصوص مشروع 2013، وفي نفس الخدمات، بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين، حوالي إحدى عشر ساعة (11:06:10) وهو ما يعادل نسبة 68,90% من مجموع المداخلات المحتسبة ونسبة 76,31% من مداخلات الشخصيات العمومية (14:33:00). وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 8:06:54 في ست خدمات عمومية و2:59:16 في ثلاث خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (3:07:09) وأدناها في القناة الأمازيغية (0:22:48). أما على مستوى الخدمات الخاصة، فقد تجاوزت المدة المسجلة لمداخلات الفاعلين السياسيين لدى إذاعة أطلانتيك مجموع ما سجلته إذاعتي لوكس راديو وكازا إم.إف. إم.

توزيع مداخلات الفاعلين السياسيين بين مشروعي 2013 و2014

مداخلات الفاعلين السياسيين في مشروع **2013**	مداخلات الفاعلين السياسيين في مشروع **2014**
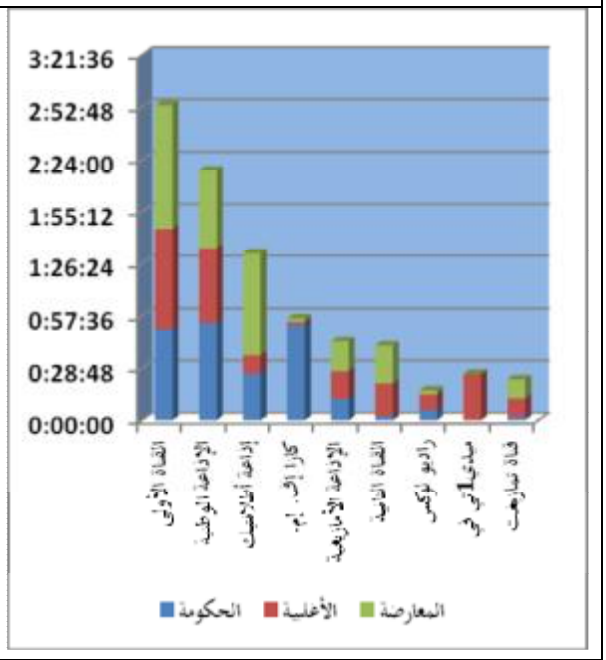	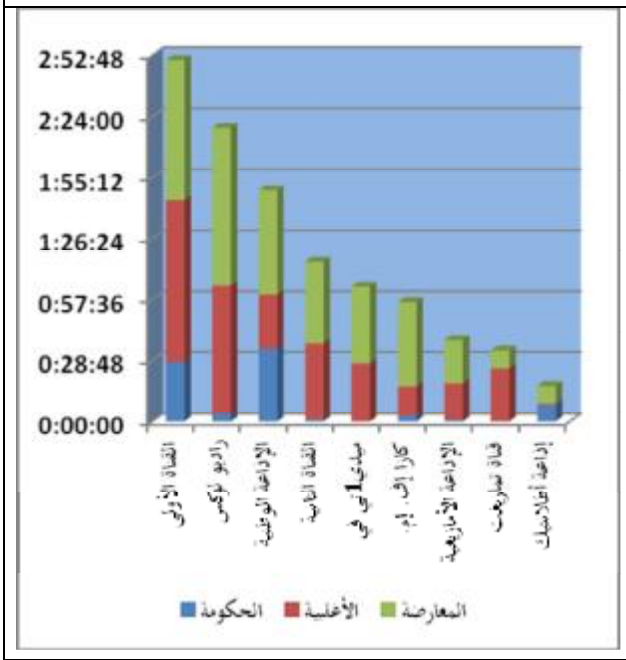

بالرجوع إلى مداخلات الفاعلين السياسيين حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية يتبين أن خمس خدمات بلغ فيها حضور هذا الصنف من الفاعلين نصف الساعة، ويتعلق الأمر بخمس خدمات عمومية.

ويلاحظ **غياب الأحزاب غير الممثلة في البرلمان في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، لمشروع 2014، على خلاف مشروع 2013** حيث كانت حاضرة في عدد من الخدمات كما يتبين ذلك من المبيانين أعلاه. كما يلاحظ أن **النقاش دار أساسا بين أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين.**

1. حضور أعضاء الحكومة

طيلة الفترة المعنية بالدراسة خصصت وسائل الاتصال السمعي البصري للحكومة 1:18:43 للدفاع عن مشروعها وهو ما يشكل نسبة 8,81% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع. وشكلت مداخلات الحكومة نسبة 11,20% من مداخلات الفاعلين السياسيين، أي الحكومة زائد الأحزاب السياسية (11:42:50).

وينبغي التذكير أن هذه الإحصائيات لا تعكس حضور الحكومة في مجمل البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والبرامج، وإنما تدخلات أعضاء الحكومة حول مشروع قانون المالية. فعند استضافة برنامج سياسي معين لوزير ما

لمناقشة عدد من المحاور المبرمجة، يتم الاقتصار خلال الدراسة على المداخلات التي ركز فيها الوزير المتدخل على مشروع قانون المالية. وتم اعتماد نفس المنهج بالنسبة لباقي المتدخلين.

وآلت مداخلات الحكومة (1:18:43) لست وزراء وهم:

- إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بما مجموعه 01:03:42 موزعة على 28 مداخلة. وسجل حضور هذا الوزير في كل من الإذاعة الوطنية (00:29:13) والقناة الأولى (00:25:26) وإذاعة أطلانتيك (00:07:58) والقناة الثانية (00:01:05)؛
- محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، بما مجموعه 00:05:04 موزعة على ست مداخلات؛
- الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، بما مجموعه 00:03:37 موزعة على ثلاث مداخلات سجلت في الإذاعة الوطنية؛
- الحسين الوردي، وزير الصحة العمومية، بما مجموعه 00:03:35 موزعة على سبع مداخلات وسجلت في لوكس راديو؛
- محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، بما مجموعه 00:01:57 موزعة على ثلاث مداخلات سجلت في القناة الأولى؛
- عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، بمداخلة وحيدة (00:00:48) سجلت في الإذاعة الوطنية.

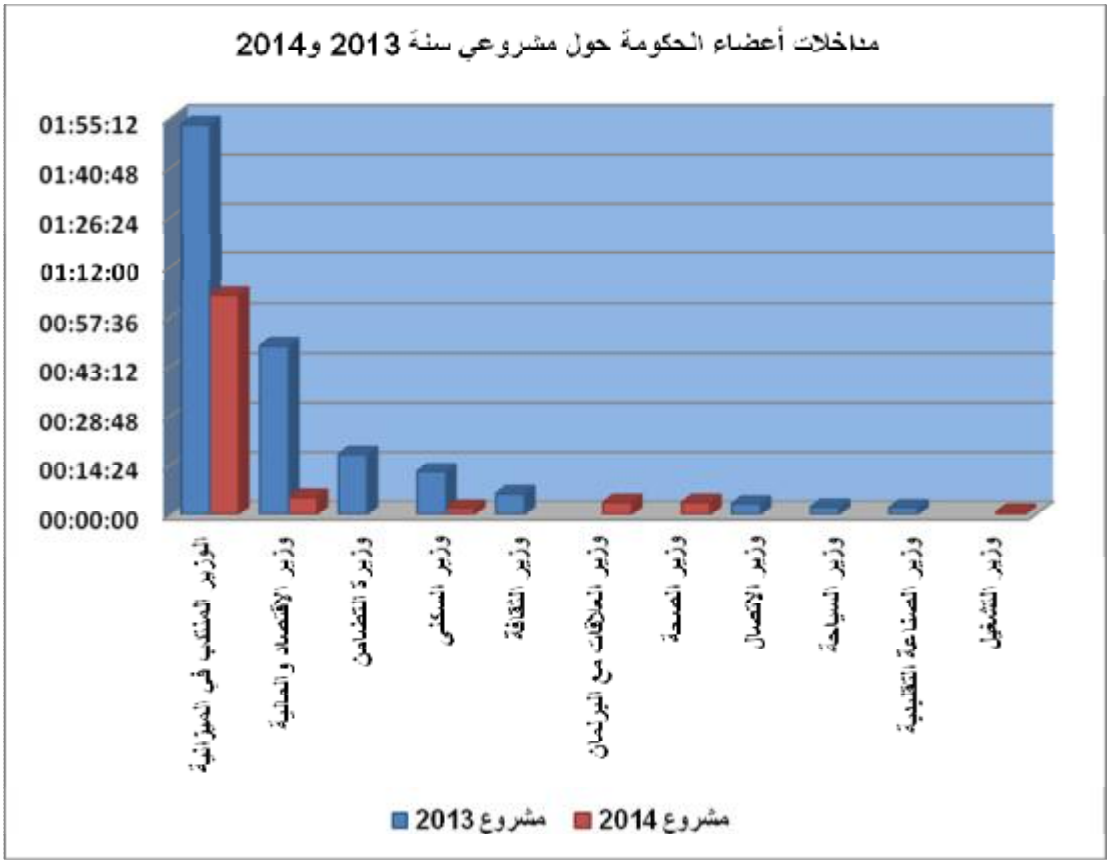

ويسجل تقلص مداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 بأزيد من النصف، إذ بلغت مداخلاتها ما مجموعه 3:26:12، ومثلت نسبة 23,62% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع، كما شكلت مداخلات الحكومة أيضا نسبة 30,95% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

ويلاحظ أن تقلص مداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 ارتبط، من جهة، بعدد الوزراء المتدخلين، ومن جهة أخرى، بانخفاض حضور وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب في الميزانية. وبلغ عدد مداخلات الحكومة في مشروع 2013 ما مجموعه 123 مداخلة موزعة على ثمانية وزراء، آلت 59 منها إلى الوزير المنتدب في الميزانية و32 إلى وزير الاقتصاد والمالية، وتقاسم ست وزراء 32 مداخلة المتبقية بما مجموعه 43 دقيقة و42 ثانية.

وشكلت مداخلات الوزير المنتدب في الميزانية نسبة 54,99% من مداخلات الحكومة متبوعا بوزير الاقتصاد والمالية بـ23,82% وجاءت أغلب مداخلاتهما في إذاعة كازا إم. إف. إم. والقناة الأولى وإذاعة أطلانتيك.

وإذا كانت الإذاعة الوطنية قد استضافت، بخصوص مشروع 2013، الوزيرة الوحيدة في النسخة الأولى لحكومة عبد الإله بنكيران، بسيمة الحقاوي (وزيرة التضامن، والمرأة، والأسرة، والتنمية الاجتماعية)، من خلال برنامج "**دنيا**

الاقتصاد" (00:17:35)، فإن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، **ورغم تزايد عدد النساء المشاركات في الحكومة الحالية، لم تخصص أي مداخلة نسائية لأعضاء الحكومة حول مشروع 2014.**

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين

عرفت الخريطة السياسية، عقب تشكيل النسخة الثانية من الحكومة الحالية يوم 11 أكتوبر 2013، تحول موقع حزب الاستقلال من الأغلبية إلى المعارضة وانضمام حزب التجمع الوطني للأحرار للأغلبية بعدما كان جزءا من المعارضة.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب التجديدو الإنصاف، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، وهي أحزاب لا تتوفر على فريق برلماني، تحتسب على الأغلبية البرلمانية بالنظر إلى تصويتها الإيجابي على البرنامج الحكومي وسنويا على مشروع قانون المالية.

توزيع مداخلات الأحزاب السياسية بين مشروعي 2013 و2014[13]

الحزب	مشروع قانون المالية لسنة 2013		مشروع قانون المالية لسنة 2014	
	الحيز الزمني	عدد المداخلات	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حزب الأصالة والمعاصرة	01:21:40	69	02:34:09	112
حزب العدالة والتنمية	01:52:05	73	01:55:34	90
حزب التجمع الوطني للأحرار	01:17:02	70	01:14:41	75
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:51:11	45	01:27:39	69
حزب الاستقلال	00:40:46	39	01:00:59	64
حزب التقدم والاشتراكية	00:18:48	21	01:10:10	52
الاتحاد الدستوري	00:06:45	10	00:38:09	43
الحركة الشعبية	00:14:08	16	00:19:25	24
حزب التجديد والانصاف	-	-	00:03:21	4
حزب البيئة والتنمية المستدامة	00:02:22	1	-	-

[13]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل حزب في نتائج مشروع سنة 2014.

ويلاحظ أن حضور الأحزاب السياسية اقتصر أساسا على الأحزاب التي لديها فرق برلمانية داخل مجلس النواب مع بعض الاستثناءات الطفيفة التي همت حزب التجديد والإنصاف (سنة 2014) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (سنة 2013).

وتجب الإشارة في هذا السياق إلى أن التغطية انصبت على مداولات البرلمان بمجلسيه، حيث أن مساهمة أعضاء البرلمان في هذا النقاش شكلت نسبة 74,85% من مدد مداخلات مجموع المتدخلين.

وإجمالا، **تجاوزت مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (5:40:56) تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (4:43:11) حول مشروع 2014.** وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث حازت أحزاب المعارضة 3:39:00 مقابل 3:05:47 لأحزاب الأغلبية الحكومية.

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية، حول مشروع 2014، 4:43:11 بنسبة 31,71% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 40,29% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:42:50).

ولم يختلف حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية، من حيث الحيز الزمني، مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت نسبة 21,28% (3:05:47) من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 27,89% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2013**	مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2014**
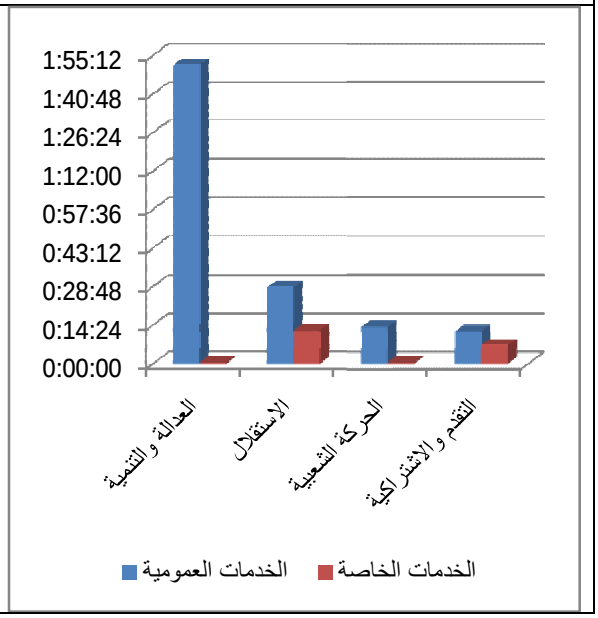	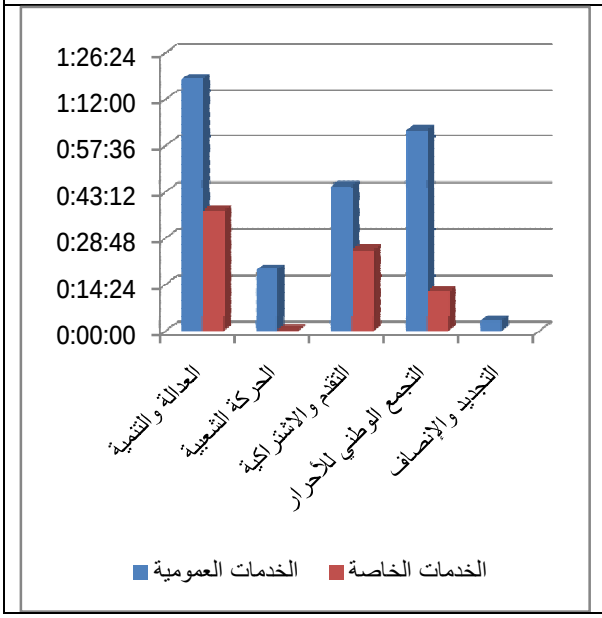

وبالرجوع إلى توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية بين مشروعي سنة 2013 وسنة 2014، يلاحظ وجود تفاوت في حضور كل حزب على حدة سواء في الخدمات العمومية أو الخاصة. وانحصرت التغطية أساسا بين أحزاب الأغلبية التي لديها فرق برلمانية، وغابت أحزاب الأغلبية الحكومية التي ليس لديها فريق برلماني باستثناء حزب التجديد والإنصاف الذي كان حاضرا في نتائج 2014.

توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014[14])

	حزب العدالة والتنمية	التجمع الوطني للأحرار	حزب التقدم والاشتراكية	الحركة الشعبية	التجديد والإنصاف	المجموع
القناة الأولى	00:21:04	00:24:40	00:22:39	00:08:15	-	**01:16:38**
راديو لوكس	00:23:29	00:11:55	00:25:08	-	-	**01:00:32**
القناة الثانية	00:20:22	00:09:15	00:00:29	00:05:35	-	**00:35:41**
ميدي 1 تي في	-	00:10:18	00:17:16	-	-	**00:27:34**
الإذاعة الوطنية	00:20:53	00:02:46	-	-	00:01:58	**00:25:37**
قناة تمازيغت	00:11:07	00:10:33	00:00:33	00:02:28	00:00:29	**00:25:10**
الإذاعة الأمازيغية	00:04:52	00:04:49	00:04:05	00:02:48	00:00:54	**00:17:28**
كازا إم. إف. إم.	00:13:47	-	-	-	-	**00:13:47**
إذاعة أطلانتيك	-	00:00:25	-	00:00:19	-	**00:00:44**
المجموع	**01:55:34**	**01:14:41**	**01:10:10**	**00:19:25**	**00:03:21**	**04:43:11**

[14]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل حزب في كل خدمة.

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب الأغلبية حول مشروع 2014 بين 35 شخصية منها سبع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (00:50:10) نسبة 17,72% من مداخلات أحزاب الأغلبية (04:43:11). وتصدرت هذه المداخلات حكيمة فصلي، عن العدالة والتنمية، ب00:23:29. وتوزعت مداخلات الشخصيات الذكورية المنتمية للأغلبية بين 28 شخصية بحيز زمني قدره 03:53:01. وتصدر ترتيب مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية كلا من عبد الأحد الفاسي الفهري، عن التقدم والاشتراكية، بـ24 مداخلة (00:25:08) متبوعا بمنصف بلخياط، عن التجمع الوطني للأحرار، ب24 مداخلة كذلك، لكن بحيز زمني بلغ 00:11:55.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية (سنة 2014)[15]

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حكيمة فصلي	حزب العدالة والتنمية	00:23:29	21
أمينة ماء العينين	حزب العدالة والتنمية	00:16:24	7
لبنى أمهير	الحركة الشعبية	00:05:17	6
فاطمة ضعيف	الحركة الشعبية	00:01:47	2
سعاد الشيخي	حزب العدالة والتنمية	00:01:30	1
جيملة مصلي	حزب العدالة والتنمية	00:01:29	1
حنان أبو الفتح	التجمع الوطني للأحرار	00:00:14	1

ورغم ارتفاع الحيز الزمني لمداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية، من 00:38:05 في نتائج مشروع سنة 2013 إلى 00:50.10 في مشروع سنة 2014، فإن نسبة مشاركة المرأة تراجعت من 20,50% إلى 17,72%.

وتوزع الحيز الزمني لمداخلات أعضاء الأغلبية من النساء حول مشروع 2013 بين أربع نائبات برلمانيات (أمينة ماء العينين وفصلي حكيمة من حزب العدالة والتنمية، ونزهة الصقلي، عن التقدم والاشتراكية، ومونية غلام، عن الاستقلال).

[15] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب المعارضة، حول مشروع 2014، 5:40:56 بنسبة 38,17% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية نسبة 48,51% من مجموع مداخلات الفاعلين السياسيين (11:42:50).

وقد ارتفعت نسبة حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013 حيث شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية 3:39:00، بنسبة 25,09% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة. كما شكلت نسبة 32,87% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون مالية 2013

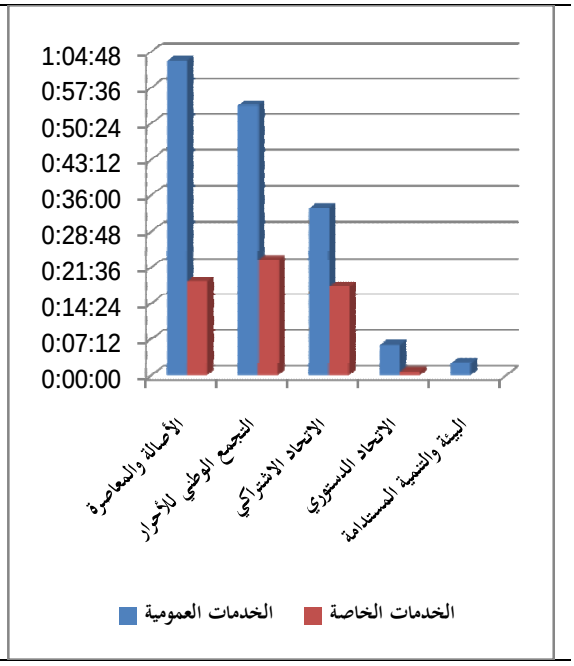

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون مالية 2014

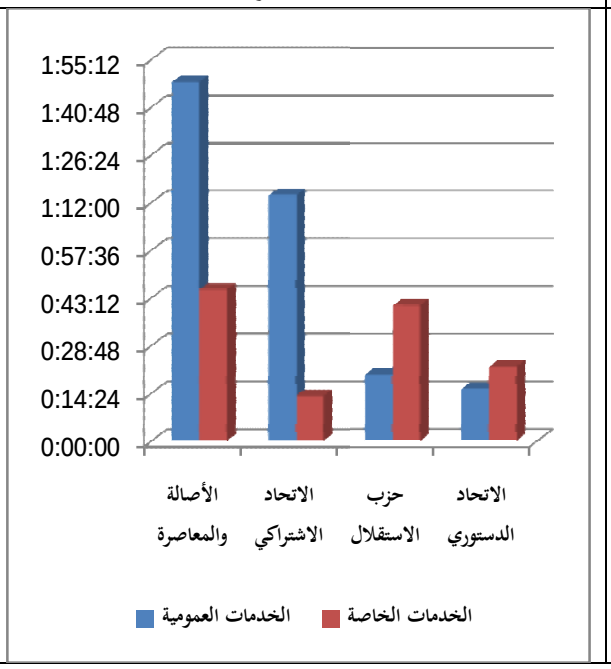

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2014 بين 48 شخصية منها تسع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (01:29:17) نسبة 26,19% من مداخلات أحزاب المعارضة (05:40:56). وتصدرت هذه المداخلات ميلودة حازب، رئيسة الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، بأكثر من ضعف مجموع المدة التي تدخلت فيها باقي النساء مجتمعة.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب المعارضة البرلمانية (مشروع 2014)[16]

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب[17]	الأصالة والمعاصرة	01:05:36	29
رشيدة بنمسعود[18]	الاتحاد الاشتراكي	00:08:52	06
فتيحة البقالي[19]	حزب الاستقلال	00:06:50	06
بشرى برجال[20]	الاتحاد الدستوري	00:03:08	02
عائشة لخماس[21]	الاتحاد الاشتراكي	00:02:23	02
أم البنين لحلو[22]	الاتحاد الدستوري	00:01:38	02
سليمة فرجي[23]	الأصالة والمعاصرة	00:00:18	01
فوزية الأبيض[24]	الاتحاد الدستوري	00:00:16	01
مونية غلام[25]	حزب الاستقلال	00:00:16	01

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2013 بين 33 شخصية منها امرأتين فقط. وشكلت المداخلات النسائية (00:19:05) نسبة 8,71% من مداخلات أحزاب المعارضة (03:39:00). وانحصرت المداخلات النسائية آنذاك في كل من نجمة جلو، مستشارة جماعية عن التجمع الوطني للأحرار (00:07:18)؛ وحنان أبو الفتح، نائبة برلمانية عن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب (00:11:47).

ويستنتج مما سبق أن الارتفاع الذي حصل في حصة المعارضة انعكس بالإيجاب على المداخلات النسائية، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من 8,71% إلى 26,19%.

16- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

17- رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

18- نائبة رئيس مجلس النواب عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

19- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

20- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

21- نائبة برلمانية عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس النواب.

22- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

23- نائبة برلمانية عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس النواب.

24- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

25- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان

لم تسجل أية مداخلة للأحزاب غير الممثلة في البرلمان في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تطرقت لموضوع قانون المالية لسنة 2014. وعلى النقيض من ذلك، سجل النقاش الذي دار حول مشروع 2013 انفتاح ثلاث خدمات سمعية بصرية على هذا الصنف من الفاعلين. وأعطت كل من الإذاعة الوطنية (00:28:10)، ولوكس راديو (00:13:48)، والقناة الأولى (00:13:13) الكلمة لست شخصيات تمثل خمسة أحزاب سياسية غير ممثلة في البرلمان (الحزب الاشتراكي الموحد، الحزب الاشتراكي، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، الحزب الليبرالي المغربي وحزب الوسط الاجتماعي).

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين

بلغت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية حول مشروع 2014 ثلاث ساعات (3:09:58) وشكلت نسبة 16,63% من مجموع مداخلات الشخصيات المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت نسبة 21, 27% من الشخصيات العمومية.

وقد توزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، على التوالي، بين المنظمات النقابية (01:38:51) والمنظمات المهنية (01:31:07). ولم تسجل أي مداخلة لممثلي الغرف المهنية.

وإذا كانت مداخلات المنظمات النقابية قد انخفضت مقارنة مع مشروع 2013 (01:59:33) فإن مداخلات المنظمات المهنية قد ارتفعت مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 (01:03:51).

أ) حضور المنظمات النقابية:

توزع الحيز الزمني لمداخلات الهيئات النقابية حول مشروع قانون المالية لسنة 2014 بين ست هيئات نقابية (انظر الجدول أسفله). وبلغ هذا الحيز أكثر من ساعة ونصف (01:38:51)، شكلت نسبة 11,07% من مداخلات الشخصيات العمومية. وسُجّلت هذه المداخلات في سبع خدمات منها الإذاعة الأمازيغية بحيز زمني قدره 00:31:26، وهو ما يمثل حوالي ثلث مداخلات هذا الصنف من المنظمات. وخصصّت هذه الإذاعة للفاعل النقابي حيزا زمنيا أعلى مما خصصته له القناة الأولى والقناة الثانية وكذلك الإذاعة الوطنية. ويلاحظ أن حضور الفاعلين النقابيين في الإذاعات الخاصة، كان بالأساس على أثير لوكس راديو وأطلانتيك.

تطور توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات بين مشروعي 2013 و2014

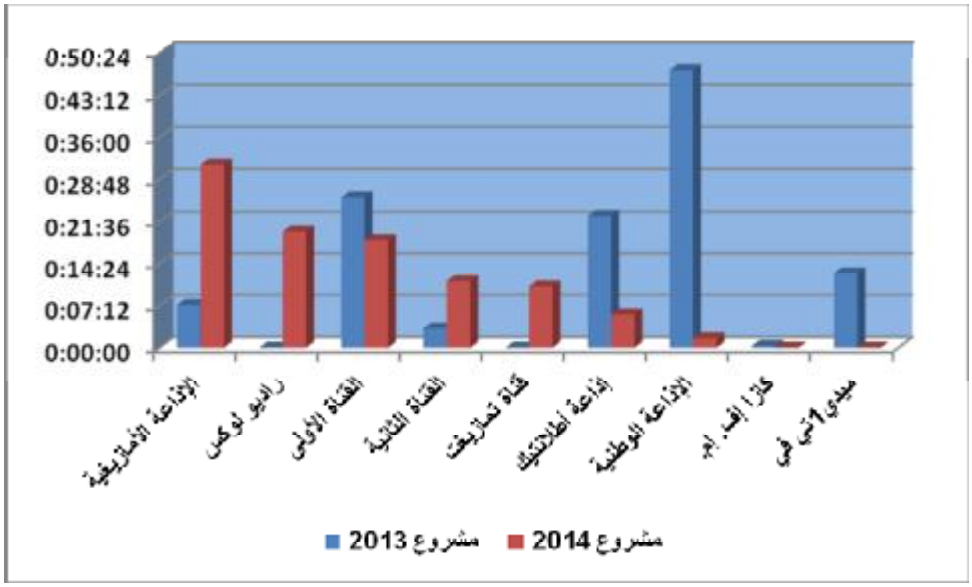

وتبين نتائج المقارنة بين 2013 و 2014 اختلاف التعامل مع المنظمات النقابية من خدمة إلى أخرى. فالإذاعة الوطنية والقناة الأولى وإذاعة أطلانتيك خصصت لهذا الفاعل حيزا زمنيا مرتفعا سنة 2013 مقارنة مع ما خصصته له سنة 2014. بينما الإذاعة الأمازيغية ولوكس راديو والقناة الثانية وقناة تمازيغت انفتحت هذه السنة أكثر على النقابات.

توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات (مشروع 2014)

المنظمات النقابية	الإذاعة الأمازيغية	لوكس	القناة الأولى	القناة الثانية	قناة تمازيغت	إذاعة أطلانتيك	الإذاعة الوطنية	المجموع
النقابة الوطنية للتجار والحرفيين	0:27:50	-	-	-	-	-	-	**0:27:50**
الفدرالية الديمقراطية للشغل	0:01:48	0:00:26	0:12:09	-	-	0:05:44	-	**0:20:07**
الاتحاد المغربي للشغل	-	0:18:37	-	-	-	-	-	**0:18:37**
المنظمة الديمقراطية للشغل	0:01:48	-	-	-	0:10:25	-	-	**0:12:13**
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	-	0:00:50	0:06:17	0:02:49	-	-	0:01:35	**0:11:31**
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	-	-	-	0:08:33	-	-	-	**0:08:33**
المجموع	**0:31:26**	**0:19:53**	**0:18:26**	**0:11:22**	**0:10:25**	**0:05:44**	**0:01:35**	**1:38:51**

تصدرت مداخلات أعضاء النقابة الوطنية للتجار والحرفيين قائمة المنظمات النقابية بحوالي نصف ساعة (00:27:50). وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 12 شخصية موزعة على 11 مجلة حوارية أو برنامج

إخباري قدمتها سبع خدمات سمعية بصرية. وخصصت 0:37:47 لمداخلات أعطيت فيها الكلمة لبرلمانيين منتخبين في مجلس المستشارين يمثلون هيئات نقابية.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها محمد العلوي، عن الاتحاد المغربي للشغل، بما مجموعه 20 مداخلة سجلت في لوكس راديو (00:18:37).

وانحصرت المداخلات النسائية في خديجة الزومي، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين بسبع مداخلات (00:10:41) سجلت في القناة الأولى والإذاعة الوطنية والقناة الثانية.

وبالرجوع إلى مشروع 2013 نجد أن خديجة الزومي عضو مجلس المستشارين عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كانت النقابية الوحيدة التي تحدثت عن هذا المشروع. وسجلت كل مداخلاتها (00:09:46) في الإذاعة الوطنية.

ب) حضور المنظمات المهنية:

شكلت مداخلات المنظمات المهنية حول مشروع 2014 نسبة 10,20% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (1:31:07) حاضرة فقط في لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك. وسجلت نفس الأهمية التي أولتها هاتين الإذاعتين لهذا الصنف من المتدخلين في مشروع 2013 كذلك، كما يتبين ذلك من المبيان أسفله.

تطور توزيع مداخلات المنظمات المهنية بين مشروعي 2013 و2014

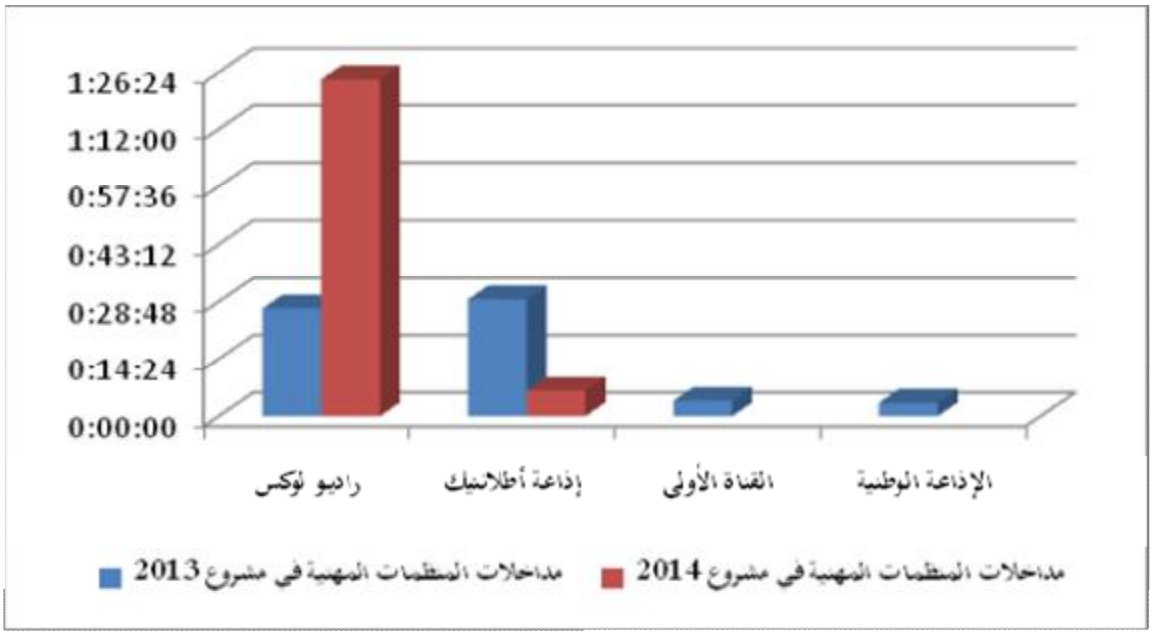

وتوزعت مداخلات المنظمات المهنية بين أربع هيئات مثلتها تسع شخصيات.

توزيع مداخلات المنظمات المهنية حسب الخدمات (مشروع 2014)

المنظمات المهنية	لوكس راديو	إذاعة أطلانتيك	المجموع
مركز المسيرين الشباب	00:36:30	-	**00:36:30**
جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:35:06	-	**00:35:06**
الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب	00:12:43	00:06:26	**00:19:09**
الجمعية المغربية للأدوية الجنيسة	00:00:22	-	**00:00:22**
المجموع	**01:24:41**	**00:06:26**	**01:31:07**

وبلغ الحيز الزمني لمداخلات الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب 00:19:09 وهو ما يمثل 21,02% من مجموع مداخلات المنظمات المهنية.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها سلوى القرقري بلقزيز، عن جميعة النساء المقاولات بالمغرب ب00:25:37. وشكّلت مداخلات سلوى القرقري بلقزيز ومتدخلة أخرى (أسماء معين) عن نفس الجمعية، مجموع المداخلات النسائية، لترتفع بذلك نسبة مشاركة المرأة من هذا الصنف إلى 38,52%.

V. نظرة عامة عن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

بلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2014 بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية ما مجموعه 03:05:14، وهو **ما يشكل نسبة 20,74%** من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية. ولم يسجل حضور متدخلات في كل من إذاعة أطلانتيك وقناة تمازيغت.

توزيع حضور الشخصيات العمومية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية حسب النوع (2014)[26]

القنوات التلفزية والإذاعات	الإناث		الذكور		المجموع
	الحيز الزمني	النسب	الحيز الزمني	النسب	
إذاعة راديو لوكس	00:58:35	24,07%	03:04:46	75,93%	**04:03:21**
القناة الأولى	00:18:55	10,00%	02:50:13	90,00%	**03:09:08**
الإذاعة الوطنية	00:43:13	38,98%	01:07:39	61,02%	**01:50:52**
القناة الثانية	00:32:08	37,13%	00:54:25	62,87%	**01:26:33**
الإذاعة الأمازيغية	00:06:39	9,54%0	01:03:03	90,46%	**01:09:42**
ميدي 1 تي في	00:18:32	29,10%	00:45:09	70,90%	**01:03:41**
كازا إم. إف. إم.	00:07:12	12,76%	00:49:13	87,24%	**00:56:25**
قناة تمازيغت	-	-	00:44:16	100,00%	**00:44:16**
إذاعة أطلانتيك	-	-	00:29:07	100,00%	**00:29:07**
المجموع	**03:05:14**	**20,74%**	**11:47:51**	**79,26%**	**14:53:05**

ويلاحظ أن لوكس راديو أفردت أكبر مدة زمنية للشخصيات العمومية النسائية، حيث ارتفعت إلى 00:58:35، بنسبة مشاركة بلغت 24,07%. أمّا أعلى نسبة فسجلت في الإذاعة الوطنية، إذ مثلت نسبة الشخصيات العمومية النسائية من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية في هذه الإذاعة 38,98%.

أمّا من حيث عدد الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة لـ19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 92 شخصية عمومية ذكورية تناولت الكلمة.

[26]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

توزيع المداخلات النسائية المسجلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية (2014)[27]

الشخصية المتدخلة	التصنيف	الانتماء[28]	الحيز الزمني
ميلودة حازب	المعارضة البرلمانية	حزب الأصالة والمعاصرة	01:05:36
سلوى القرقري بلقزيز	منظمة مهنية	جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:25:37
حكيمة فصلي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:23:29
أمينة ماء العينين	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:16:24
خديجة الزومي	منظمة نقابية	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	00:10:41
أسماء معين	منظمة مهنية	جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:09:29
رشيدة بنمسعود	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:08:52
فتيحة البقالي	المعارضة البرلمانية	حزب الإستقلال	00:06:50
لبنى أمهير	الأغلبية البرلمانية	حزب الحركة الشعبية	00:05:17
بشرى برجال	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:03:08
عائشة الخماس	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:02:23
فاطمة ضعيف	الأغلبية البرلمانية	حزب الحركة الشعبية	00:01:47
أم البنين لحلو	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:01:38
سعاد الشيخي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:01:30
جميلة مصلي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:01:29
سليمة فرجي	المعارضة البرلمانية	حزب الأصالة والمعاصرة	00:00:18
مونية غلام	المعارضة البرلمانية	حزب الإستقلال	00:00:16
فوزية الأبيض	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:00:16
حنان أبو الفتح	الأغلبية البرلمانية	التجمع الوطني للأحرار	00:00:14

بالرجوع إلى نتائج الشخصيات العمومية في الخدمات السمعية البصرية التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة، نجد أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2013 بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية بلغت 01:26:33. ويشكل هذا الرقم نسبة 9,91% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية.

وتوزعت هذه المداخلات بين الأغلبية (00:13:00) والمعارضة (00:07:39) والمنظمات النقابية (00:11:42) والأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:01:33). ويفيد ذلك أن حضور الشخصيات العمومية النسائية حول مشروع 2014 تضاعف وتطور سواء من حيث الحجم الزمني أو من حيث نسبة الحضور.

---

[27] الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

[28] - حسب الصفة المقدمة من طرف القناة أو الإذاعة.

VI. تطور تغطية المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

يعكس الرسم المبياني أسفله تطور التغطية التي قامت بها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري المعنية بالتتبع لموضوع مشروع قانون مالية سنة 2014 في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية مقارنة مع نظيره لسنة 2013. وتمتد الفترة المعنية بهذه الدراسة من تاريخ تقديم المشروع أمام أعضاء مجلسي البرلمان (23 أكتوبر بالنسبة لمشروع 2014) إلى غاية المصادقة النهائية عليه (31 دجنبر 2013).

تطور مداخلات الفاعلين السياسيين حسب أصناف الخدمات

الخدمات العمومية	الخدمات الخاصة

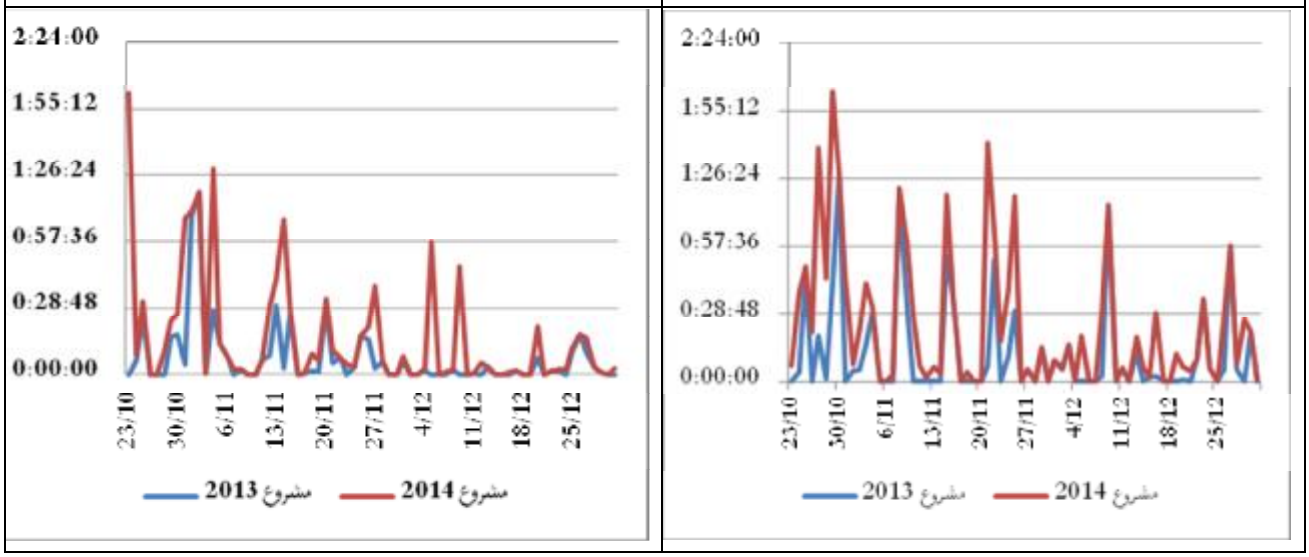

ارتبطت أقوى اللحظات التي خصصتها الخدمات العمومية لتغطية مشروع قانون المالية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية بمناقشته داخل مجلس النواب. وارتفع الحيز الزمني المخصص لهذا المشروع إلى أكثر من نصف ساعة خلال الفترة الممتدة ما بين 24 أكتوبر إلى غاية 25 نونبر 2013، وهي الفترة التي تزامنت مع المناقشة العامة قبل المرور إلى المصادقة عليه في إطار القراءة الأولى.

وعلى النقيض من ذلك، تابعت الإذاعات الخاصة مناقشة مشروع قانون المالية داخل قبة البرلمان وواكبت مرحلة القراءة الأولى داخل مجلس النواب، كما أفردت تغطية خاصة لمرحلة رفض المشروع من طرف مجلس المستشارين.

وتناولت القنوات التلفزية (الأولى، الثانية، تمازيغت وميدي 1 تي في) مشروع قانون المالية بالتغطية في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 في 21 عدد أو حلقة من هذه المجلات والبرامج. وخصصت 15 حلقة من ست برامج بأكملها لمناقشة هذا الموضوع، في حين تم الحديث جزئيا عن الموضوع في ست حلقات من ثلاث مجلات.

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

خصصت تسع خدمات سمعية بصرية، في برامجها الإخبارية المبثوثة طيلة فترة مناقشة المشروع في البرلمان (70 يوما)، حيزا زمنيا يفوق نصف ساعة، ويتعلق الأمر بست خدمات عمومية وثلاث خاصة*.

وبلغ الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع في الخدمات التسعة 22:11:24، ويشمل هذا الحيز تقديمات الصحافيين وتعليقاتهم والأسئلة الموجهة إلى ضيوفهم ومختلف التعقيبات الواردة حولها.

ويتبين أن هذه التغطية تقاسمتها أساسا ثلاث خدمات، وهي بالترتيب لوكس راديو (5:57:00)، القناة الأولى (3:57:32) والإذاعة الوطنية (3:51:28)، بخلاف السنة الماضية حيث احتلت الإذاعة الوطنية المرتبة الأولى متبوعة بالقناة الأولى فإذاعة أطلانتيك. ويلاحظ أن القناة الثانية خصّصت للموضوع 1:42:44.

أما مدة تناول الكلمة بخصوص الموضوع في الخدمات التسع فإنها بلغت 19:02:00 مقابل 16:06:54 خلال السنة السابقة. وحصلت مداخلات الفاعلين السياسيين على ما يعادل 61,54% من مجمل مدة تناول الكلمة. ومثلت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية من هذه المدة نسبة 16,63%، موزعة تقريبا بالتساوي بين المنظمات النقابية (01:38:51) والمنظمات المهنية (01:31:07). وشكلت مداخلات الأساتذة الجامعيين والخبراء الاقتصاديين نسبة بلغت 21,80% (أساسا في الإذاعة الوطنية ولوكس راديو).

ويلاحظ أن النقاش جرى أساسا بين أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة البرلمانية. ويسجل أن المعارضة البرلمانية كانت حاضرة بقوة في هذا النقاش في عدد من الخدمات، لكن الأحزاب غير الممثلة في البرلمان لم تعط لها الكلمة.

وانعكس الارتفاع الذي حصل في حصة المعارضة، مقارنة مع نتائج مشروع 2013، بالإيجاب على المداخلات النسائية، حيث ارتفعت نسبة حضور المرأة من 8,71% (مشروع 2013) إلى 26,19% (مشروع 2014)، كما وصلت هذه النسبة إلى 38,98% في الإذاعة الوطنية. ومن حيث الحيز الزمني، أفردت إذاعة لوكس راديو أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث وصلت إلى 00:58:35، بنسبة بلغت 24,07%. ومن حيث الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة لـ 19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 92 شخصية ذكورية تناولت الكلمة.

* - القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت، الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، إذاعة أطلانتيك، *إذاعة لوكس راديو وإذاعة كازا إم. إف. إم.*

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية

تقدم الفقرات التالية المعطيات الكمية الخاصة بالتغطية المخصصة لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في ثلاث عشرة خدمة تلفزية وإذاعية خصصت، طيلة الفترة المعنية بالدراسة في نشراتها الإخبارية المفصلة، أكثر من ربع ساعة لتغطية هذا الموضوع. ويتعلق الأمر بخصوص الخدمات العمومية بكل من القناة الأولى، والإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية وقناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت؛ أما بالنسبة للخدمات الخاصة، فيتعلق الأمر بكل من إذاعة لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك وإذاعة كازا إم. إف. إم.

خصصت الخدمات الثلاث عشرة المقدمة نتائجها مدة بث بلغت 20:40:06، وقد انخفض حجم هذه التغطية بحوالي ساعتين مقارنة مع مشروع 2013.

ويلاحظ من خلال المبيان أسفله أن مدة البث التي خصّصتها كلّ خدمة على حدى للمشروع لم تتجاوز ساعتين؛ باستثناء إذاعة أطلانتيك التي خصصت للموضوع في نشراتها أزيد من خمس ساعات ونصف، وإن انخفض هذا الحيز بحوالي ثلاث ساعات مقارنة مع مشروع 2013. ويشار إلى أن جلّ الخدمات خصّصت للموضوع حيزا زمنيا أقل من ذلك المخصص لمشروع السنة السابقة، باستثناء قناة ميدي 1 تيفي والإذاعة الأمازيغية وإذاعة كازا إف. إم.

التغطية الإعلامية لمشروعي قانون المالية لسنتي 2013 و2014 في النشرات الإخبارية

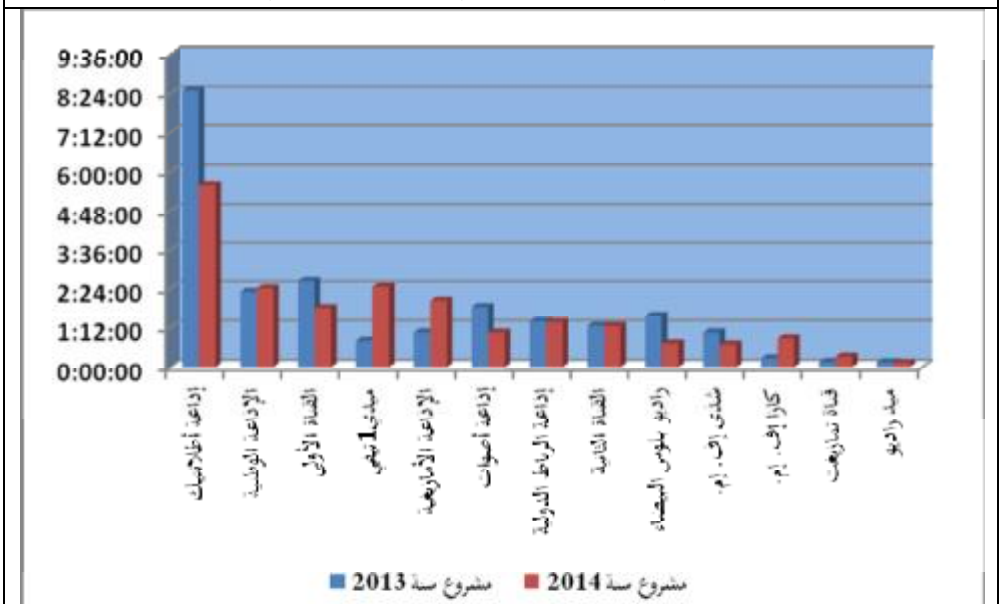

ويقدم المبيانان أسفله التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع 2014 حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية مع التمييز بين تقديمات الصحفيين ومداخلات مختلف الشخصيات المحتسبة حول الموضوع.

توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع بين مدد المداخلات وتقديمات الصحافيين

التغطية الإعلامية لمشروع 2013

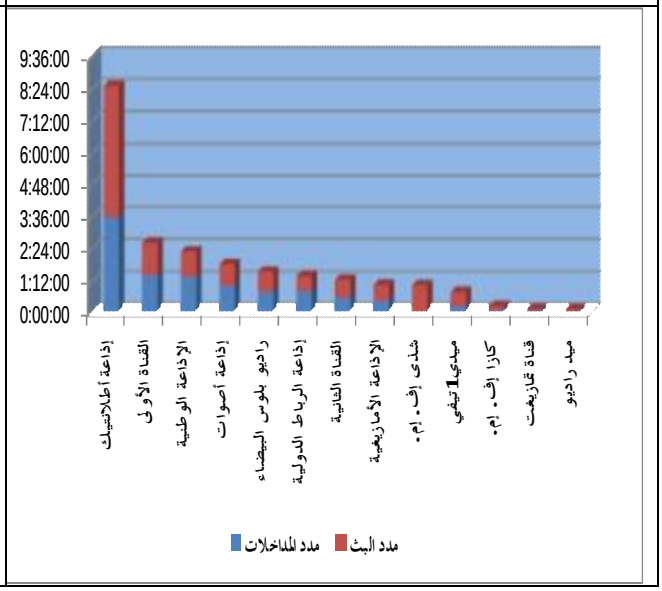

التغطية الإعلامية لمشروع 2014

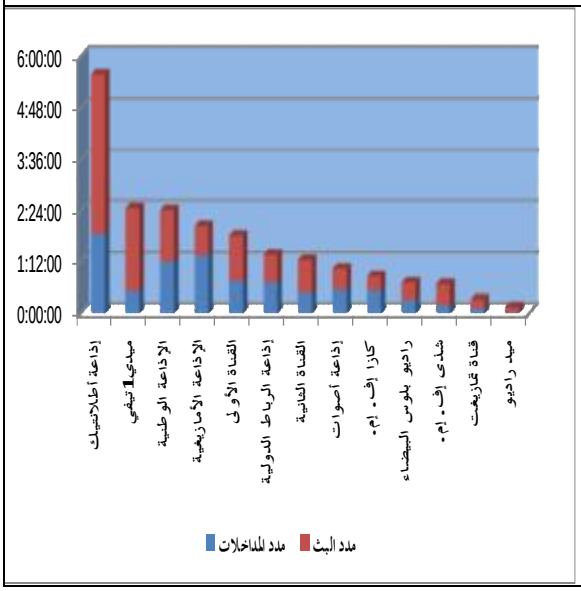

يقصد بمدد البث المشار إليها في المبيانين فقط الحيز الزمني الذي تستغرقه تقديمات الصحافيين (قراءة تقرير أو تقديم روبورطاج...). ويلاحظ أن التغطية الإعلامية، في النشرات الإخبارية، اعتمدت أكثر على التقارير المعدّة

من طرف الصحافيين منه على تصريحات ومداخلات الفاعلين. وانخفضت المدة الزمنية لتصريحات مختلف الفاعلين بساعتين من 10:40:11 المخصصة في مشروع 2013 إلى 8:37:56 المخصصة في مشروع 2014. وبالمقابل، استقرت تقديمات الصحفيين في حدود اثنتي عشر ساعة.

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات (عمومية وخاصة)

بلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في النشرات الإخبارية من طرف ثلاث عشرة خدمة تلفزية وإذاعية ما مجموعه 20:40:06. وتوزع هذا الحيز الزمني بين 11:37:45 بالنسبة للخدمات العمومية و09:02:21 بالنسبة للخدمات الخاصة.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات العمومية بين مشروعي 2013 و 2014

القنوات التلفزية والإذاعات	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي
ميدي 1 تي في[29]	00:15:59	00:32:07	00:48:06	00:31:14	01:55:51	**02:27:05**
الإذاعة الوطنية	01:22:30	00:55:26	02:17:56	01:12:41	01:11:25	**02:24:06**
الإذاعة الأمازيغية	00:29:45	00:33:38	01:03:23	01:21:26	00:40:14	**02:01:40**
القناة الأولى	01:26:04	01:11:52	02:37:56	00:45:34	01:02:48	**01:48:22**
إذاعة الرباط الدولية	00:49:57	00:33:31	01:23:28	00:43:48	00:38:20	**01:22:08**
قناة تمازيغت	00:04:01	00:05:43	00:09:44	00:06:30	00:13:04	**00:19:34**
القناة الثانية	00:35:49	00:39:29	01:15:18	00:28:44	00:46:06	**01:14:50**
المجموع	**05:04:05**	**04:31:46**	**09:35:51**	**05:09:57**	**06:27:48**	**11:37:45**

ويعكس الجدول أعلاه ارتفاع الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع سنة 2014 في كل من قناة ميدي 1 تي في والإذاعة الأمازيغية مقارنة مع 2013، مقابل الانخفاض الملحوظ على مستوى القناة الأولى. بينما استقر الحيز الزمني المخصص للموضوع القناة الثانية والإذاعة الوطنية وإذاعة الرباط الدولية.

ويبين الجدول أسفله، أنّ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 من طرف الإذاعات الخاصة بلغ 09:02:21، مسجلا انخفاضا بحوالي ساعتين مقارنة مع مشروع 2013.

[29]- خلال فترة الدراسة لم يكن الوضع القانوني للقناة قد تغير.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات الخاصة بين مشروعي 2013 و2014

القنوات التلفزية والإذاعات	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي
إذاعة أطلانتيك	03:36:09	04:54:07	08:30:16	01:51:06	03:44:05	05:35:11
إذاعة أصوات	01:02:29	00:47:41	01:50:10	00:33:36	00:28:56	01:02:32
إذاعة كازا إم. إف. إم.	00:05:52	00:10:50	00:16:42	00:32:01	00:20:06	00:52:07
راديو بلوس البيضاء	00:48:48	00:44:26	01:33:14	00:18:46	00:24:32	00:43:18
إذاعة شذى إف. إم.	00:00:43	01:02:20	01:03:03	00:10:54	00:30:10	00:41:04
إذاعة ميد راديو	00:02:05	00:07:07	00:09:12	00:01:36	00:06:33	00:08:09
المجموع	05:36:06	07:46:31	13:22:37	03:27:59	05:34:22	09:02:21

II. توزيع مداخلات الشخصيات المحتسبة حسب فئات المتدخلين

بلغت مدد تناول الكلمة المتعلقة بمشروع 2014 في النشرات الإخبارية 8:37:56 (مقابل 10:40:11 بخصوص مشروع 2013)، توزعت بين مختلف الفاعلين، كالتالي:

توزيع المداخلات حسب الصفة (سنة 2014)		
النسبة	الحيز الزمني	الصفة
المعارضة	02:22:52	28%
الأغلبية	01:54:18	22%
الحكومة	01:44:19	20%
المتدخلون الآخرون	01:11:21	14%
المنظمات النقابية	00:44:09	9%
المنظمات المهنية	00:25:55	5%
الأحزاب غير ممثلة	00:12:25	2%
الغرف المهنية	00:01:51	0%
المجموع	8:37:10	100%

ويبين الجدول أعلاه أن الفاعل السياسي تدخل لمدة بلغت 6:13:54، وهو مايمثل 72% من مجموع المداخلات. بينما لم تبلغ مداخلات المهنيين (المنظمات النقابية، المنظمات المهنية والغرف المهنية) طيلة فترة مناقشة مشروع قانون المالية الساعة والربع (01:11:55)؛ وهو نفس الحيز الزمني تقريبا الذي خصّص للباحثين والأساتذة الجامعيين.

اعتمدت إذن التغطية الإخبارية التي سلكتها مختلف وسائل الاتصال السمعية البصرية الواردة نتائجها في هذه الدراسة، في نشراتها الإخبارية، إجمالا على تقديم مداخلات الفاعلين السياسيين.

توزيع المداخلات حسب فئات المتدخلين في مشروع **2013**	توزيع المداخلات حسب فئات المتدخلين في مشروع **2014**
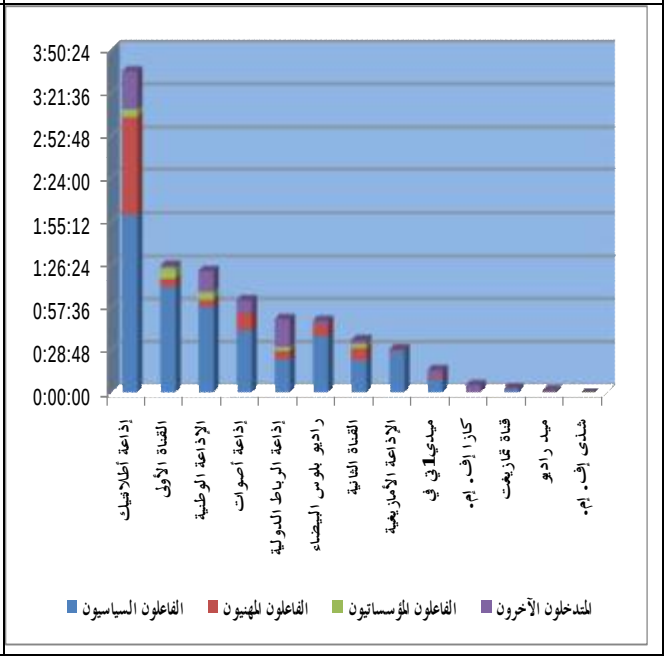	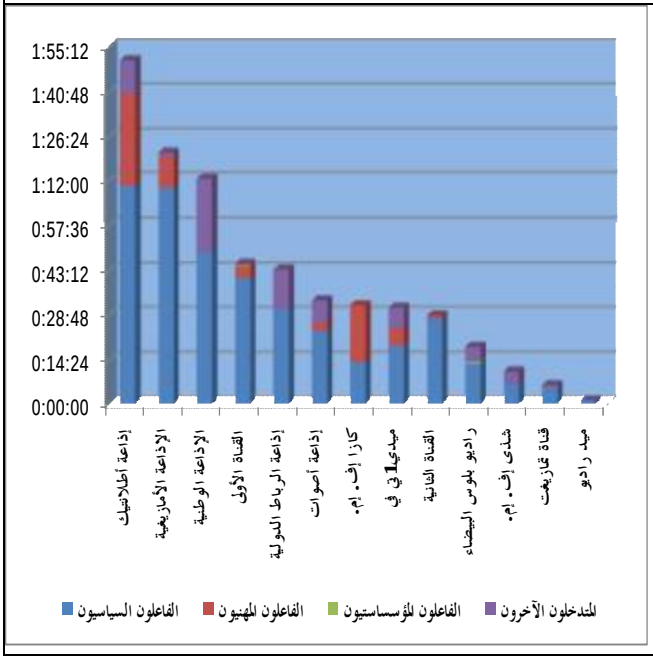

ويسجل أن إذاعة أطلانتيك أولت اهتماما أكثر، من خلال تغطيتها لمشروع 2014، لإعطاء الكلمة لمختلف الفاعلين مقارنة مع باقي الخدمات السمعية البصرية، حيث بلغت فيها المداخلات نسبة 21,45% من مجموع المدد الزمنية المحتسبة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بالإذاعة الأمازيغية (15,72%) ثم الإذاعة الوطنية (14,03%).

وبالرجوع إلى مشروع 2013، نجد أن نسبة المداخلات هذه، على إذاعة أطلانتيك، شكلت نسبة 33,76% خلال نفس الفترة وبخصوص نفس الخدمات الثلاث عشرة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بفارق كبير بالقناة الأولى (13,44%) ثم الإذاعة الوطنية (12,89%).

توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين بين مشروعي سنة 2014 و 2013

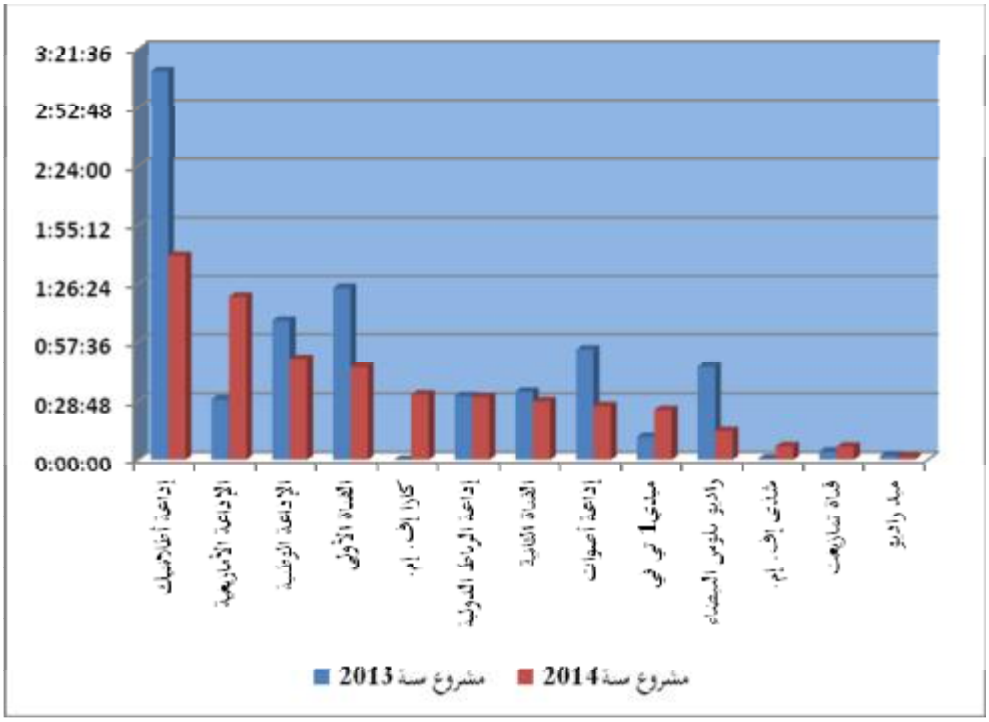

أمّا مداخلات الشخصيات العمومية (الفاعلون السياسيون، الفاعلون المؤسساتيون، المهنيون) المحتسبة في النشرات الإخبارية لثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية حول مشروع 2014 فقد بلغت 7:26:35؛ وقد تقلص هذا الرقم مقارنة مع مشروع 2013 (9:15:04). إذ تراجعت مداخلات هذه الفئة من المتدخلين في عدد من الخدمات، مثل الإذاعة الوطنية والقناة الأولى والقناة الثانية وأصوات وراديو بلوس وأطلانتيك، حيث بلغ الانخفاض في هذه الأخيرة نصف المدة التي خصصت لهؤلاء الفاعلين السنة المنصرمة.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت مداخلات الشخصيات العمومية، مقارنة مع مشروع سنة 2013، في كل من الإذاعة الأمازيغية (حوالي 50 دقيقة) و إذاعة كازا. إم. إف. إم. (30 دقيقة) وقناة ميدي 1 تي في (13 دقيقة).

وتقدم الفقرات التالية تفاصيل الحيز الزمني المخصص لحضور الشخصيات العمومية حسب كل صنف من الأصناف المكونة لهذه الفئة من المتدخلين.

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية)

بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين في النشرات الإخبارية، بخصوص مشروع 2014، حوالي ست ساعات والربع (6:13:54) وهو ما يعادل نسبة 72,19% من مجموع المداخلات المحتسبة. وتوزعت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 4:03:54 في سبع خدمات عمومية و2:10:00 في ست خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في الاذاعة الأمازيغية (1:09:52) وأدناها في قناة تمازيغت (0:06:00). وتجدر الإشارة إلى أن إذاعة أطلانتيك تصدرت لائحة الخدمات التي خصصت أكبر حيز زمني لمداخلات الفاعلين السياسيين حول هذا الموضوع (1:10:33) متقدمة بذلك على جميع الخدمات العمومية.

وبالمقارنة مع تغطية مشروع قانون مالية 2013، بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين، في نفس الخدمات، حوالي سبع ساعات (6:58:07) وهو ما يعادل نسبة 65,31% من مجموع المداخلات المحتسبة. وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته ما بين 3:36:58 في سبع خدمات عمومية و3:21:09 في ست خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (1:11:23) وأدناها في قناة تمازيغت (0:03:13).

الفاعلون السياسيون في مشروع 2013	الفاعلون السياسيون في مشروع 2014
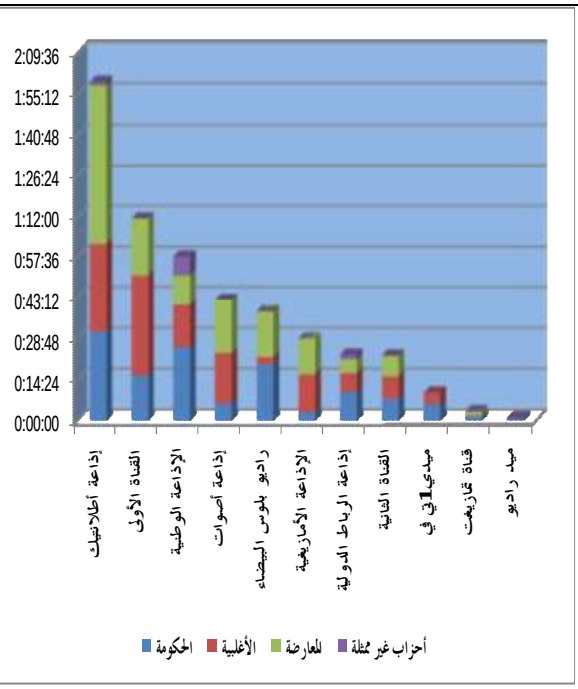	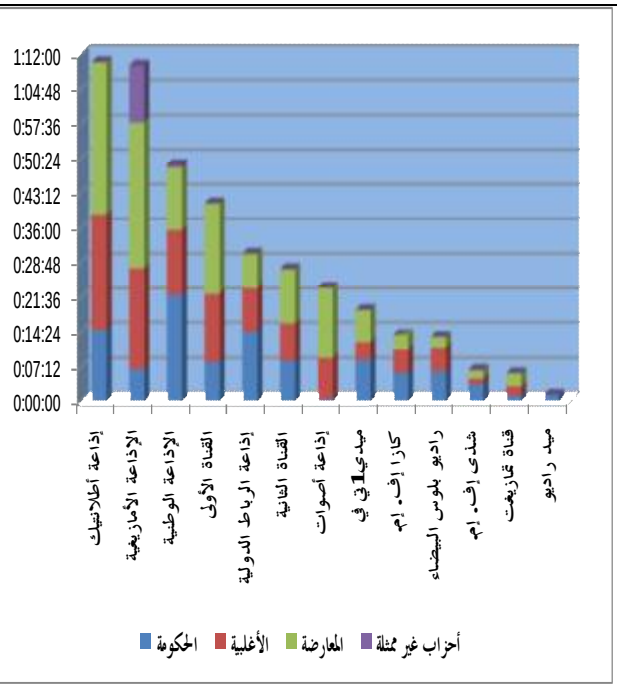

ويعكس الاهتمام بالشخصيات المنتمية للحكومة أو للأحزاب السياسية بمختلف تموقعاتها، طبيعة التغطية الإعلامية لموضوع قانون المالية بين مشروعي سنة 2013 وسنة 2014. بل يمكن القول إن **التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، في النشرات الإخبارية، كادت تقتصر على هذا الصنف من الفاعلين، وارتبطت في غالبيتها بمناقشة المشروع داخل قبة البرلمان.**

وقد كان **حضور الأحزاب غير الممثلة في البرلمان في التغطية المخصصة لموضوع قانون المالية، شبه غائب** حيث لم تسجل تدخلات هذا الصنف من الأحزاب إلا في الإذاعة الأمازيغية (0:11:47) والإذاعة الوطنية (0:00:38). ويمكن إبداء نفس الملاحظة بخصوص مشروع 2013 حيث لم يسجل حضور هذا الصنف من الأحزاب إلا في الإذاعة الوطنية (00:06:46) وإذاعة الرباط الدولية (00:01:40) وإذاعة أطلانتيك (00:01:18).

ويلاحظ أن الحيز الزمني لمداخلات الحكومة كان أقل من مداخلات أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين في كل من إذاعة أطلانتيك والقناة الأولى والإذاعة الأمازيغية. وتم تسجيل نفس الملاحظة تقريبا بخصوص نفس الخدمات في مشروع 2013.

1. حضور أعضاء الحكومة

شكلت مداخلات الحكومة (1:44:19)، حول مشروع 2014، نسبة 23,36% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة الواردة نتائجها. كما **شكلت مداخلات الحكومة نسبة 30,57% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).**

ورغم تقلص المدة الزمنية لمداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013، حيث بلغت المدة الزمنية لمداخلاتها (02:13:53)، فإن نسبة حضورها لم تختلف كثيرا. وقد شكلت مداخلات الحكومة في مشروع 2013 نسبة 24,12% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات الحكومة نسبة 32,02% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:58:07).

وإجمالا آلت مداخلات الحكومة (1:44:19) لأربع وزراء وهم:

- محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، بما مجموعه 01:01:46 مقسمة على 82 مداخلة. وسجلت 0:46:28 منها في الخدمات العمومية و0:15:18 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في الإذاعة الوطنية (0:15:16) وإذاعة الرباط الدولية (0:13:01) .
- إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية، بما مجموعه 00:25:12 موزعة على 32 مداخلة. وسجلت 0:11:29 منها في الخدمات العمومية و0:13:43 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في الإذاعة الوطنية (0:03:34).
- مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، بما مجموعه 00:10:03 مقسمة على 13 مداخلة. وسجلت 0:06:36 منها في الخدمات العمومية و0:03:27 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في إذاعة أطلانتيك (0:08:38) والقناة الأولى (0:03:34).
- لحسن حداد، وزير السياحة، بما مجموعه 00:07:18 مقسمة على 12 مداخلة وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في قناة ميدي 1 تي في (0:06:24) وإذاعة أطلانتيك (0:00:54).

ويلاحظ أن تقلص مستوى حضور الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 ارتبط من جهة بعدد الوزراء المتدخلين، ومن جهة أخرى بانخفاض مدّة تدخلات وزير الاقتصاد والمالية. وقد توزعت مداخلات الحكومة في مشروع 2013 بين عشرة وزراء مقسمين على 159 مداخلة، آلت 132 منها إلى وزير الاقتصاد والمالية و34 إلى الوزير المنتدب في

الميزانية. وتقاسم ثمانية وزراء 23 مداخلة المتبقية بما مجموعه حوالي 17 دقيقة. وشكلت مداخلات وزير الاقتصاد والمالية نسبة 63,10% من مداخلات الحكومة، متبوعا بالوزير المنتدب في الميزانية بنسبة 23,40%. وسجلت أغلب مداخلاتهما في إذاعة أطلانتيك والقناة الأولى وراديو بلوس البيضاء.

توزيع مداخلات أعضاء الحكومة بين مشروعي 2013 و2014

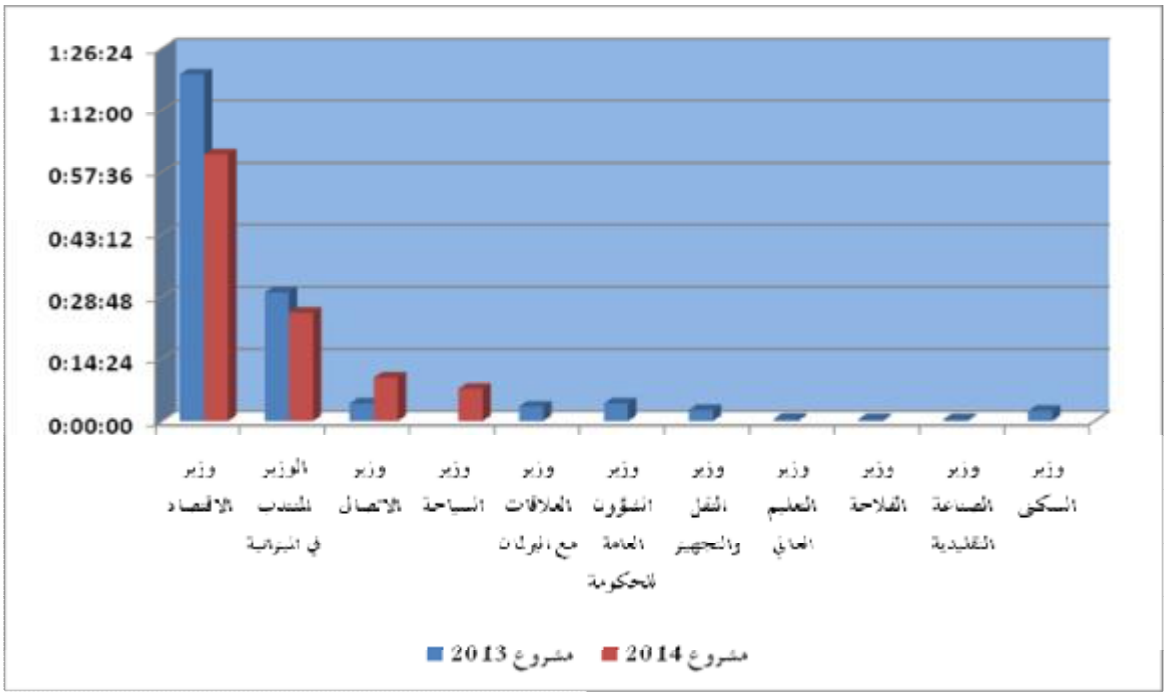

ولم تسجل أية مداخلة للنساء، عضوات الحكومة، حول موضوع قانون المالية، سواء في مشروع 2013 أو مشروع 2014، رغم ارتفاع عددهن في الحكومة الحالية.

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين

عرفت الخريطة السياسية، عقب تشكيل النسخة الثانية من الحكومة الحالية، يوم 11 أكتوبر 2013، تحول موقع حزب الاستقلال من الأغلبية إلى المعارضة وانضمام حزب التجمع الوطني للأحرار للأغلبية بعدما كان من مكونات المعارضة.

توزيع مداخلات الأحزاب السياسية بين مشروعي 2013 و2014[30]

اسم الحزب	مشروع قانون المالية لسنة 2013		مشروع قانون المالية لسنة 2014	
	الحيز الزمني	عدد المداخلات	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حزب الاستقلال	00:44:00	66	00:56:54	96
حزب العدالة والتنمية	00:44:01	58	00:47:37	63
حزب الأصالة والمعاصرة	01:02:49	84	00:35:32	58
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:28:45	36	00:32:45	43
حزب التجمع الوطني للأحرار	00:43:57	65	00:21:41	39
حزب التقدم والاشتراكية	00:29:31	45	00:25:23	35
الاتحاد الدستوري	00:11:21	20	00:15:55	25
الحركة الشعبية	00:14:23	32	00:14:38	23
حزب اليسار الأخضر المغربي	-	-	00:01:46	2
حزب العهد الديمقراطي	-	-	00:01:28	1
جبهة القوى الديمقراطية	-	-	00:01:17	1
حزب التجديد والانصاف	00:00:30	1	00:01:13	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	00:00:47	2	00:01:01	1
حزب الوحدة والديمقراطية	00:00:41	1	-	-
الحزب العمالي	00:00:21	1	-	-

ويستنتج من الجدول أعلاه أن حضور حزب الاستقلال ارتفع في المداخلات المرتبطة بمشروع 2014 مقارنة مع سابقه سواء من حيث الحيز الزمني المخصص له (00:56:54) أو من حيث عدد المداخلات (96) رغم انضمامه للمعارضة. وبالمقابل فإن مداخلات حزب التجمع الوطني للأحرار انخفضت بعد انضمامه للأغلبية البرلمانية بحوالي النصف تقريبا سواء من حيث عدد المداخلات أو من حيث الحيز الزمني. كما يلاحظ انخفاض مداخلات حزبي التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، وهما حزبان من الأغلبية الحكومية.

وإجمالا تجاوزت مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (02:22:52) تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18) حول مشروع 2014. وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث استفادت أحزاب المعارضة من حيز زمني قدره (02:27:13) مقابل (2:13:53) لأحزاب الأغلبية الحكومية.

30- الترتيب وفق عدد المداخلات المسجلة سنة 2014.

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18)، حول مشروع 2014، نسبة 25,59% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 30,57% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54). وكان هذا الصنف حاضرا في اثنتي عشرة خدمة باستثناء ميد راديو.

ولم يختلف حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات هذه الأحزاب (02:13:53) نسبة 24,12% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 32,02% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2013**	مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2014**
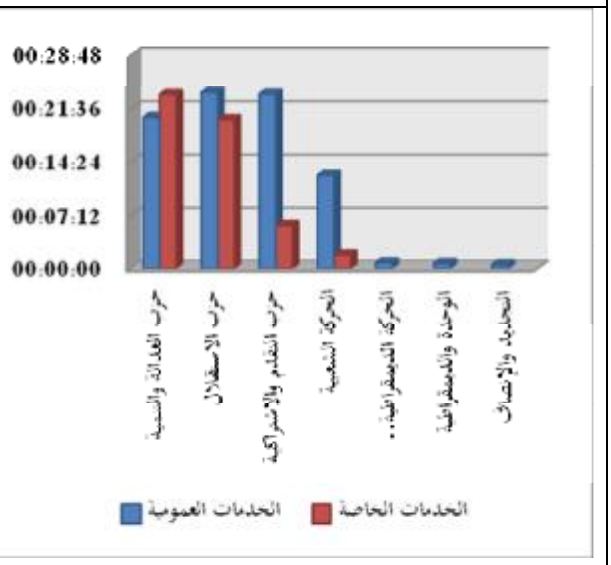	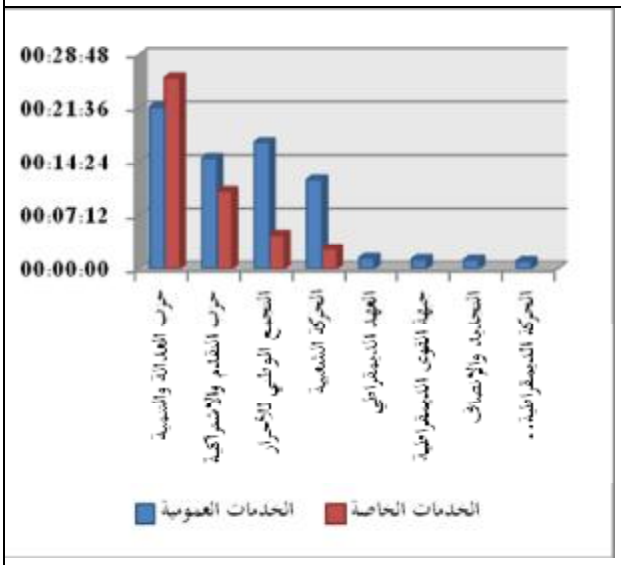

توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014)

	العدالة والتنمية	التقدم والاشتراكية	التجمع و. للأحرار	الحركة الشعبية	العهد الديمقراطي	جبهة ق. الديمقراطية	التجديد والإنصاف	الحركة د. الاجتماعية	المجموع
إذاعة أطلانتيك	0:07:51	0:08:48	0:04:37	0:02:41	-	-	-	-	**0:23:57**
الإذاعة الأمازيغية	0:04:31	0:02:57	0:03:58	0:04:26	0:01:28	0:01:17	0:01:13	0:01:01	**0:20:51**
القناة الأولى	0:03:32	0:02:11	0:04:35	0:03:47	-	-	-	-	**0:14:05**
الإذاعة الوطنية	0:03:56	0:03:10	0:03:44	0:02:47	-	-	-	-	**0:13:37**
إذاعة الرباط الدولية	0:04:54	0:03:23	0:00:48	-	-	-	-	-	**0:09:05**
إذاعة أصوات	0:06:59	0:01:38	-	-	-	-		-	**0:08:37**
القناة الثانية	0:02:49	0:02:28	0:01:53	0:00:28	-	-	-	-	**0:07:38**
راديو بلوس البيضاء	0:04:53	-	-	-	-	-	-	-	**0:04:53**
كازا إم. إف. إم.	0:04:50	-	-	-	-	-	-	-	**0:04:50**
ميدي 1 تي في	0:01:45	-	0:01:46	-	-	-	-	-	**0:03:31**
قناة تمازيغت	0:00:21	0:00:48	0:00:20	0:00:29	-	-	-	-	**0:01:58**
شذى إف. إم.	0:01:16	-	-	-	-	-	-	-	**0:01:16**
إذاعة ميد راديو	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المجموع	**0:47:37**	**0:25:23**	**0:21:41**	**0:14:38**	**0:01:28**	**0:01:17**	**0:01:13**	**0:01:01**	**1:54:18**

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب الأغلبية حول مشروع 2014 بين 23 شخصية منها تسع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (00:18:58) نسبة 16,59% من مداخلات أحزاب الأغلبية (01:54:18). وتصدرت هذه المداخلات حكيمة فصلي، نائبة برلمانية عن فريق حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب ب00:07:20. ويسجل غياب هذا الصنف من الأحزاب في نتائج ميد راديو.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية (مشروع 2014)

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حكيمة فصلي	حزب العدالة والتنمية	00:07:20	**7**
نعيمة فرح	التجمع الوطني للأحرار	00:01:58	**6**
كجمولة منت أبي	حزب التقدم والاشتراكية	00:02:22	**5**
نزهة الوافي	حزب العدالة والتنمية	00:01:03	**4**
أمينة ماء العينين	حزب العدالة والتنمية	00:02:00	**3**
فاطمة ضعيف	الحركة الشعبية	00:01:48	**2**
رشيدة الطاهيري	حزب التقدم والاشتراكية	00:00:34	**2**
سعاد الشيخي	حزب العدالة والتنمية	00:01:30	**1**
لبنى أمهير	الحركة الشعبية	00:00:23	**1**

ويشار إلى أن **الحضور النسائي ارتفع مقارنة مع مشروع 2013**، حيث شكلت الشخصيات النسائية المنتمية للأغلبية نسبة 9,71% من المداخلات المسجلة في هذا الصنف من الأحزاب. وتوزع الحيز الزمني لمداخلات أعضاء الأغلبية من النساء حول مشروع 2013 (0:13:00) بين ست نائبات برلمانيات بمجلس النواب. وانحصر عدد المداخلات النسائية في 16 مداخلة.

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب المعارضة (02:22:52)، حول مشروع 2014، نسبة 31,99% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاثة عشر. كما شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية نسبة 38,21% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).

وقد ارتفعت نسبة حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، رغم انخفاض الحيز الزمني المخصص لها. وهو انخفاض همَّ جميع مداخلات الفاعلين السياسيين، إذ شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية (02:27:13) نسبة 26,52% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاثة عشر. كما شكلت مداخلات هذه الفئة نسبة 35,21% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون المالية لسنة 2013

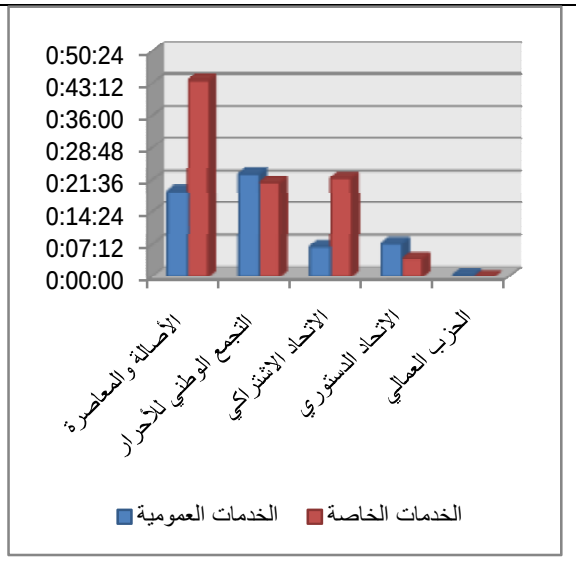

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014

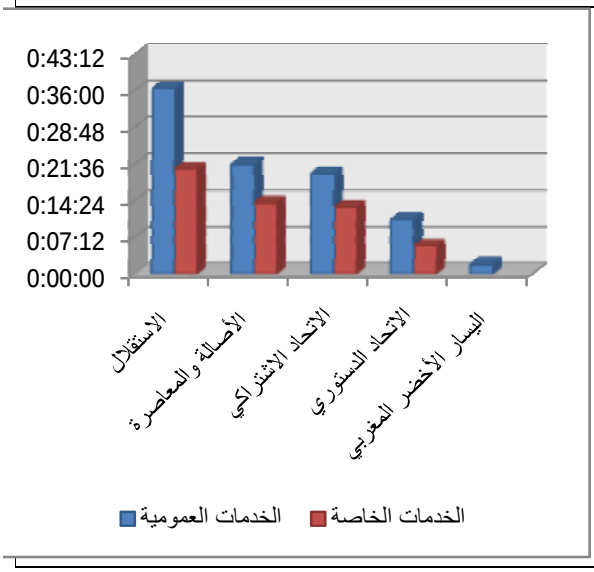

توزيع مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014)

	حزب الاستقلال	الأصالة والمعاصرة	الاتحاد الاشتراكي	الاتحاد الدستوري	اليسار الأخضر المغربي	المجموع
إذاعة أطلانتيك	0:15:39	0:08:03	0:04:54	0:03:06	-	**00:31:42**
الإذاعة الأمازيغية	0:12:35	0:02:55	0:11:03	0:02:23	0:01:20	**00:30:16**
القناة الأولى	0:07:55	0:04:04	0:02:36	0:04:09	-	**00:18:44**
إذاعة أصوات	0:02:45	0:02:31	0:08:12	0:01:02	-	**00:14:30**
الإذاعة الوطنية	0:04:06	0:03:37	0:02:35	0:02:32	-	**00:12:50**
القناة الثانية	0:04:41	0:04:29	0:01:31	0:00:43	-	**00:11:24**
إذاعة الرباط الدولية	0:00:23	0:04:53	0:01:08	0:00:46	-	**00:07:10**
ميدي 1 تي في	0:05:41	0:00:59	-	-	-	**00:06:40**
كازا إم. إف. إم.	-	0:02:53	-	-	-	**00:02:53**
قناة تمازيغت	0:00:56	0:00:35	0:00:46	-	0:00:26	**00:02:43**
راديو بلوس البيضاء	0:02:13	-	-	-	-	**00:02:13**
شذى إف. إم.	-	0:00:33	-	0:01:14	-	**00:01:47**
إذاعة ميد راديو	-	-	-	-	-	**-**
المجموع	**0:56:54**	**0:35:32**	**0:32:45**	**0:15:55**	**0:01:46**	**02:22:52**

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2014 بين 55 شخصية منها ثمان نساء (50 شخصية منها خمس نساء السنة السابقة). وشكلت المداخلات النسائية (00:17:45) نسبة 12,42% من مداخلات

أحزاب المعارضة (02:22:52). وتصدرت هذه المداخلات ميلودة حازب، عن الأصالة والمعاصرة، بخمس عشرة مداخلة. ويسجل غياب هذا الصنف من الأحزاب في نتائج ميد راديو.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب المعارضة البرلمانية (مشروع 2014)

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب	الأصالة والمعاصرة	00:07:26	**15**
زبيدة بوعياد[31]	الاتحاد الاشتراكي	00:04:25	**5**
بشرى برجال	الاتحاد الدستوري	00:01:53	**3**
خديجة الرويسي[32]	الأصالة والمعاصرة	00:01:17	**3**
مونية غلام	الاستقلال	00:01:32	**2**
نعيمة الرباع[33]	الاستقلال	00:00:33	**2**
فتيحة البقالي	الاستقلال	00:00:23	**1**
رشيدة بنمسعود	الاتحاد الاشتراكي	00:00:16	**1**

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان

شكلت مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:12:25)، حول مشروع 2014، نسبة 2,78% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذا الصنف من الأحزاب نسبة 3,32% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).

وتقاسمت ثمان أحزاب مجموع هذا الحيز الزمني المسجل في إذاعتين عموميتين وهما الإذاعة الأمازيغية (00:11:47) والإذاعة الوطنية (00:00:38).

31- رئيسة الفريق البرلماني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس المستشارين.

32- نائبة برلمانية عن فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

33- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان حسب كل خدمة (مشروع 2014)

الأحزاب السياسية	الإذاعة الأمازيغية	الإذاعة الوطنية	المجموع
حزب الأمل	00:03:36	-	**00:03:36**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	00:01:47	-	**00:01:47**
الحزب الديمقراطي الوطني	00:01:40	-	**00:01:40**
حزب النهضة	00:01:37	-	**00:01:37**
حزب القوات المواطنة	00:01:31	-	**00:01:31**
حزب الإصلاح والتنمية	00:01:00	-	**00:01:00**
الحزب المغربي الليبرالي	-	00:00:38	**00:00:38**
حزب النهضة والفضيلة	00:00:36	-	**00:00:36**
المجموع	**0:11:47**	**00:00:38**	**00:12:25**

ولم يختلف حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:09:44) نسبة 1,75% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 2,33% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان حسب كل خدمة (مشروع 2013)

الأحزاب السياسية	إذاعة أطلانتيك	إذاعة الرباط الدولية	الإذاعة الوطنية	المجموع
حزب الأمل	-	-	00:01:05	**00:01:05**
الاصلاح والتنمية	00:01:18	-	-	**00:01:18**
حزب المجتمع الديمقراطي	-	00:00:46	00:00:47	**00:01:33**
الطليعة الديمقراطي	-	-	00:00:59	**00:00:59**
المؤتمر الوطني الاتحادي	-	-	00:00:57	**00:00:57**
حزب النهضة	-	-	00:01:01	**00:01:01**
الحزب الاشتراكي	-	-	00:01:04	**00:01:04**
الاتحاد من أجل الديمقراطية	-	00:00:54	00:00:53	**00:01:47**
المجموع	**00:01:18**	**00:01:40**	**00:06:46**	**00:09:44**

وإجمالا توزعت مداخلات الشخصيات الحزبية المنتمية لهذا الصنف من الأحزاب السياسية حول مشروع 2014 بين ثمان شخصيات كلها من الذكور حصلت على تسع مداخلات.

وبالرجوع إلى نفس الفترة من السنة السالفة، نجد أن مداخلات هذا الصنف من الأحزاب استقرت في عشر مداخلات تقاسمتها ثمان شخصيات من بينها مداخلتين لزهور الشقافي، رئيسة حزب المجتمع الديمقراطي.

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين

بلغت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية حول مشروع 2014، في النشرات الإخبارية، حيزا زمنيا قدره 01:11:55 وشكلت نسبة 16,10% من مداخلات مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة.

وقد توزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، على التوالي، بين المنظمات النقابية (00:44:09) والمنظمات المهنية (00:25:55) وبضع مداخلات لممثلين عن غرف مهنية (00:01:51).

وقد انخفض حضور هذا الصنف من المتدخلين مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين (01:53:34) نسبة 20,46% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. وتوزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، بخصوص مشروع 2013، بين المنظمات النقابية (01:23:55) والمنظمات المهنية (00:29:39).

1. حضور المنظمات النقابية:

شكلت مداخلات المنظمات النقابية حول مشروع 2014 نسبة 9,89% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (00:44:09) حاضرة في سبع خدمات وحصدت في إذاعة أطلانتيك لوحدها 00:14:50 متبوعة بإذاعة كازا إم. إف. إم.

وسجل نفس الترتيب في هاتين الخدمتين في كل من مشروعي سنة 2013 و2014 كما يوضح ذلك المبيان أسفله:

توزيع مداخلات المنظمات النقابية بين مشروعي سنة 2013 و2014

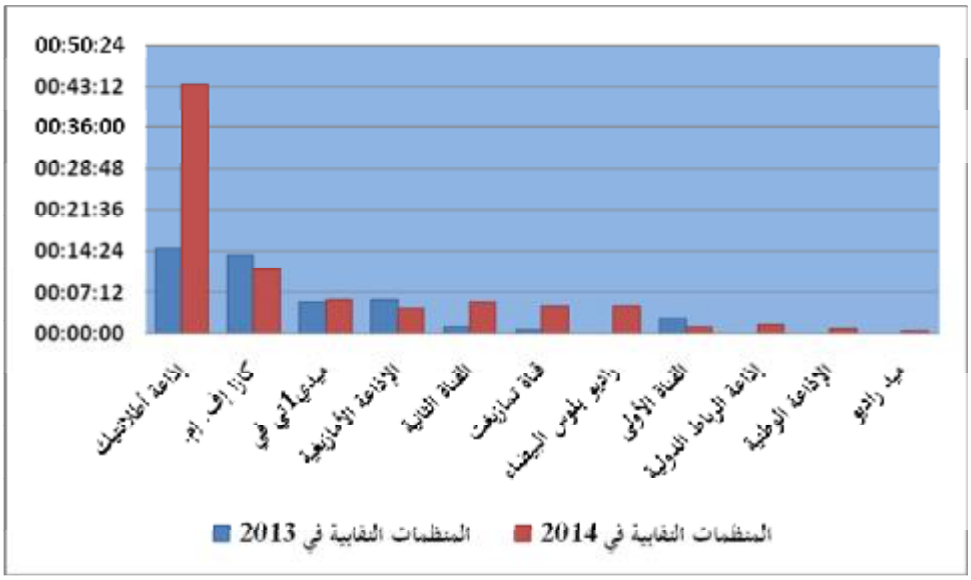

وتوزعت الساعة إلا ربع التي خصصتها وسائل لإعلام السمعية البصرية للفاعل النقابي بين سبع هيئات نقابية، واردة في الجدول حسب الخدمات والحيز الزمني الذي خصصته للمنظمات النقابية.

توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات

المنظمات النقابية	إذاعة أطلانتيك	إذاعة كازا إم. إف. إم.	الإذاعة الأمازيغية	ميدي 1 تي في	القناة الأولى	القناة الثانية	قناة تمازيغت	المجموع
الفدرالية الديمقراطية للشغل	0:14:50	-	-	0:03:12	0:01:09	0:01:04	-	**0:20:15**
النقابة الوطنية للتجار والحرفيين	-	0:11:32	0:03:33	-	-	-	-	**0:15:05**
المنظمة الديمقراطية للشغل	-	-	0:01:50	-	0:00:36	-	-	**0:02:26**
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	-	-	-	0:02:22	-	-	-	**0:02:22**
اتحاد النقابات المهنية بالمغرب	-	0:02:15	-	-	-	-	-	**0:02:15**
الاتحاد المغربي للشغل	-	-	0:00:31	-	0:00:18	-	0:00:30	**0:01:19**
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	-	-	-	-	0:00:27	-	-	**0:00:27**
المجموع	**0:14:50**	**0:13:47**	**0:05:54**	**0:05:34**	**0:02:30**	**0:01:04**	**0:00:30**	**0:44:09**

وخصصت إذاعة أطلانتيك للفدرالية الديمقراطية للشغل مجموع المداخلات المسجلة في هذا الصنف من المتدخلين. كما أن انفتاح إذاعة كازا إم. إف. إم. على هذا الصنف من المهنيين تمحور أساسا حول مداخلات النقابة الوطنية للتجار والحرفيين.

وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 21 شخصية حصلت على 48 مداخلة. ويلاحظ أن حوالي نصف هذه المداخلات أعطيت فيه الكلمة لثمان أعضاء في مجلس المستشارين، خمسة منهم يمثلون الفدرالية الديمقراطية للشغل وثلاثة منهم يمثلون كلا من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. ويعكس هذا التوزيع سعي مختلف الخدمات السمعية البصرية لتغطية النقاش حول مشروع قانون المالية داخل قبة البرلمان وليس خارجه.

وقد **سجل حضور المنظمات النقابية في التغطية الإعلامية حول مشروع 2014 تراجعا مقارنة مع مشروع 2013**، حيث بلغ حضور ست منظمات نقابية 01:23:55 حول مشروع 2013 عوض (00:44:09) حول مشروع 2014. وانخفض عدد المداخلات المسجلة من 111 مداخلة حول مشروع 2013 إلى 48 مداخلة في نتائج مشروع 2014.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت الكلمة حول مشروع 2014 في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها محمد دعيديعة، عن الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين، بما مجموعه 12 مداخلة، أي ثلث المداخلات المسجلة من طرف المنظمات النقابية (36) بما مجموعه 00:12:43.

ونالت كل من خديجة الزومي، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب-حزب الاستقلال بمجلس المستشارين، أربع مداخلات؛ وربيعة دراعو، مسؤولة قطاعية بالفدرالية الديمقراطية للشغل، مداخلة واحدة بما مجموعه 0:02:43، وهو ما يمثل 6,15% من الحيز الزمني لمداخلات المنظمات النقابية.

توزيع مداخلات المركزيات النقابية حسب الخدمات

الإذاعات والقنوات التلفزية	الفدرالية الديمقراطية للشغل	الاتحاد المغربي للشغل	المنظمة الديمقراطية للشغل	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	المجموع
إذاعة أطلانتيك	00:21:10	00:09:10	00:10:35	00:02:41	-	-	**00:43:36**
إذاعة أصوات	00:04:06	00:05:02	00:01:35	-	00:00:40	-	**00:11:23**
إذاعة الرباط الدولية	00:05:22	00:00:32	-	-	-	-	**00:05:54**
راديو بلوس البيضاء	00:04:04	-	00:01:27	-	-	-	**00:05:31**
القناة الثانية	00:02:21	00:00:14	-	00:01:33	00:00:41	-	**00:04:49**
الإذاعة الوطنية	00:02:43	00:00:32	00:00:45	-	00:00:45	-	**00:04:45**
القناة الأولى	00:01:43	00:00:41	00:00:37	-	00:01:06	00:00:22	**00:04:29**
إذاعة ميد راديو	00:00:42	-	-	00:00:41	-	-	**00:01:23**
الإذاعة الأمازيغية	00:00:29	00:00:33	-	-	-	-	**00:01:02**
قناة تمازيغت	00:00:29	00:00:19	-	-	-	-	**00:00:48**
ميدي 1 تي في	00:00:15	-	-	-	-	-	**00:00:15**
إذاعة شدى إف. إم.	-	-	-	-	-	-	**00:00: 00**
إذاعة كازا إم. إف. إم.	-	-	-	-	-	-	**00:00: 00**
المجموع	**00:43:24**	**00:17:03**	**00:14:59**	**00:04:55**	**00:03:12**	**00:00:22**	**01:23:55**

وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 22 شخصية، ثلاث منها نسائية.

وحازت ثلاث شخصيات أكثر من عشر مداخلات، العربي الحبشي (22) ومحمد دعيديعة (21)، عن الفريق الفدرالي؛ وعلي لطفي، الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل (19).

وآلت المداخلات النسائية لكل من أمل العمري، عن الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل(11)؛ وخديجة الزومي، عن اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للشغالين بالمغرب (4)؛ وفاطنة أفيد، نائبة الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل (1).

وإجمالا بلغ مجموع مداخلات النساء النقابيات 00:11:42 وهو ما يمثل نسبة 13,94% من المداخلات المسجلة في هذا الصنف من الفاعلين حول مشروع 2013 (01:23:55).

2. حضور المنظمات المهنية:

شكلت مداخلات المنظمات المهنية حول مشروع 2014 نسبة 5,80% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (00:25:55) حاضرة في خمس خدمات فقط، أربعة منها خاصة. وفي صنف الخدمات

العمومية، لم يسجل حضور هذا الصنف من المتدخلين إلا في القناة الأولى وبلغ 00:01:18، آلت إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وسجلت نفس الأهمية التي أولتها إذاعة أطلانتيك لهذا الصنف من المتدخلين في كل من مشروعي سنة 2013 و2014 كما يوضح ذلك المبيان أسفله:

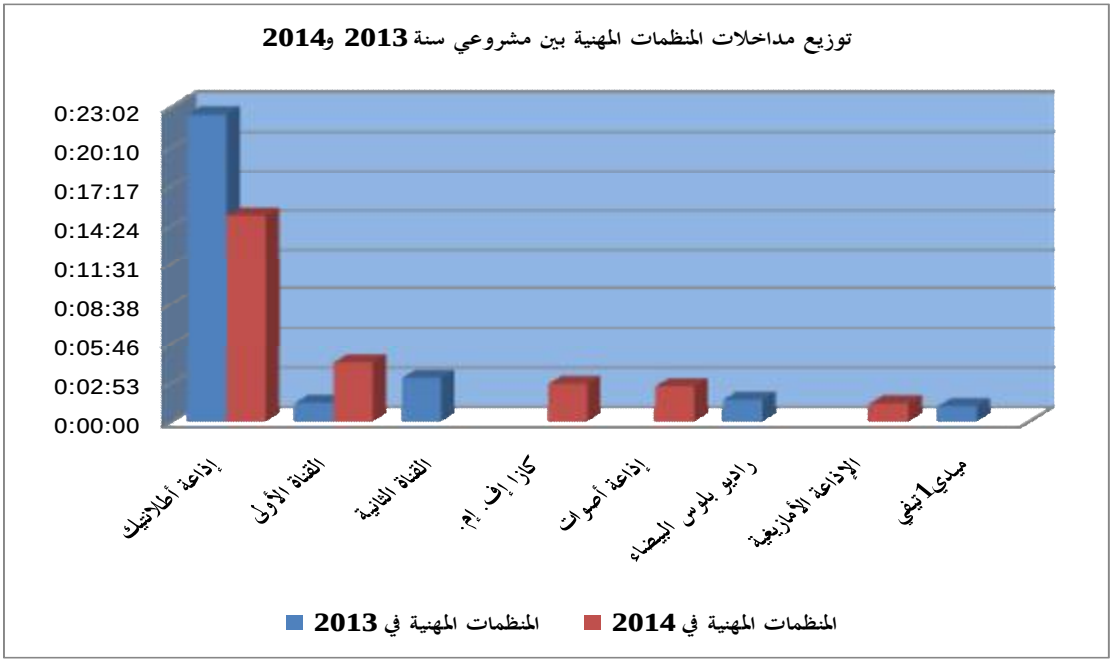

وشكلت مداخلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب 00:16:17 أي ما يعادل 42.89% من مداخلات هذا الصنف، بما مجموعه 14 مداخلة من أصل 26 المسجلة. كما شكلت مداخلات الاتحاد على إذاعة أطلانتيك لوحدها 00:09:49، أي ما يعادل 37,88% من مجموع مداخلات المنظمات المهنية.

توزيع مداخلات المنظمات المهنية حسب الخدمات

	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	نقابة التجار الصغار والكبار والحرفيين	الفدرالية العامة للنقل عبر الطرق والموانئ	الكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية	الجمعية الوطنية لتجار المواد الغذائية	المجموع
إذاعة أطلانتيك	00:09:49	-	00:04:08	00:01:07	-	**00:15:04**
الإذاعة الأمازيغية	-	00:04:17	-	-	-	**00:04:17**
إذاعة أصوات	-	-	-	00:02:43	-	**00:02:43**
كازا إم. إف. إم.	-	-	-	-	00:02:33	**00:02:33**
القناة الأولى	00:01:18	-	-	-	-	**00:01:18**
المجموع	**00:11:07**	**00:04:17**	**00:04:08**	**00:03:50**	**00:02:33**	**00:25:55**

وتقاسمت ست شخصيات مهنية مجموع المداخلات الستة والعشرين المسجلة في هذا الصنف من المتدخلين.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية، نجد على رأس قائمتها عبد القادر بوخريص، عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بما مجموعه ثمان مداخلات.

ولم تسجل أي مداخلة نسائية في هذا الصنف من المتدخلين.

ولم يختلف حضور المنظمات المهنية في التغطية الإعلامية للنقاش حول مشروع 2014 عن مشروع 2013، حيث سجل حضور أربع منظمات مهنية فقط في خمس خدمات سمعية بصرية (في مشروع 2013)، منها ثلاث تلفزات عمومية. ولم تصل مداخلات هذا الصنف إلى نصف ساعة (00:29:39). وتقاسمت ثلاث عشرة شخصية التسعة وثلاثين مداخلة المسجلة. ونال الاتحاد العام لمقاولات المغرب حوالي ثلث ساعة (00:20:50). كما لم تسجل أي مداخلة نسائية في هذا الصنف من المتدخلين.

V. نظرة عامة عن حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية

بلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية النشرات الإخبارية للمشروع طيلة السبعين يوما 00:39:26 وهو ما يشكل نسبة 8,83% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (07:26:35). وتقاسمت هذا الحيز الزمني (حوالي 40 دقيقة) 19 شخصية عمومية نسائية، في حين بلغ عدد مداخلات الشخصيات العمومية الذكورية 128.

وهمت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية ثلاثة أصناف من الفاعلين فقط وهم أحزاب الأغلبية (00:18:58) وأحزاب المعارضة (00:17:45) والمنظمات النقابية (00:02:43) كما سبق تبيان ذلك أعلاه.

وارتفعت نسبة المشاركة المرأة من صنف الأغلبية إلى 16,59%، مقابل 12,42% للمعارضة و6,15% بالنسبة للمنظمات النقابية.

توزيع حضور الشخصيات العمومية في النشرات الإخبارية

حسب النوع (مشروع 2014)

الإذاعات والقنوات التلفزية	الإناث	الذكور
القناة الثانية	19,43%	80,57%
إذاعة الرباط الدولية	16,86%	83,14%
ميدي 1 تي في	16,78%	83,22%
إذاعة أصوات	10,52%	89,48%
إذاعة أطلانتيك	10,34%	89,66%
قناة تمازيغت	9,74%	90,26%
شذى إف. إم.	8,15%	91,85%
الإذاعة الوطنية	6,43%	93,57%
القناة الأولى	5,71%	94,29%
الإذاعة الأمازيغية	5,52%	94,48%
كازا إم. إف. إم.	-	100,00%
إذاعة ميد راديو	-	100,00%
راديو بلوس البيضاء	-	100,00%
المجموع	**8,83%**	**91,17%**

قاربت نسبة حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات التي بثتها الخدمات الثلاث عشرة خلال الفترة المعنية بالدراسة 9%. وتراوحت هذه النسبة حسب كل خدمة من 0% إلى 19,43% على القناة الثانية. ويلاحظ أن خمس خدمات خصصت للمداخلات النسائية أقل من 10%، في حين غابت هذه المداخلات في ثلاث خدمات.

ومن حيث الحيز الزمني أفردت إذاعة أطلانتيك أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث وصلت إلى 00:10:23، بنسبة مشاركة بلغت 10,34%.

ومن حيث الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة ل19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 128 شخصية ذكورية تناولت الكلمة.

توزيع المداخلات النسائية المسجلة في النشرات الإخبارية سنة 2014

السخصية المتدخلة	التصنيف	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب	المعارضة البرلمانية	**حزب الأصالة والمعاصرة**	0:07:26	**15**
حكيمة فصلي	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:07:20	**7**
نعيمة فرح[34]	الأغلبية البرلمانية	**حزب التجمع الوطني للأحرار**	0:01:58	**6**
زبيدة بوعياد	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية**	0:04:25	**5**
كجمولة منت أبي	الأغلبية البرلمانية	**حزب التقدم والإشتراكية**	0:02:22	**5**
خديجة الزومي	مركزية نقابية	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب**	0:02:22	**4**
نزهة الوافي[35]	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:01:03	**4**
مينة ماء العينين	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:02:00	**3**
بشرى برجال	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الدستوري**	0:01:53	**3**
خديجة الرويسي	المعارضة البرلمانية	**حزب الأصالة والمعاصرة**	0:01:17	**3**
فاطمة ضعيف	الأغلبية البرلمانية	**حزب الحركة الشعبية**	0:01:48	**2**
مونية غلام	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:01:32	**2**
رشيدة الطاهيري[36]	الأغلبية البرلمانية	**حزب التقدم والإشتراكية**	0:00:34	**2**
نعيمة الرباع	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:00:33	**2**
سعاد الشيخي[37]	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:01:30	**1**
لبنى أمهير[38]	الأغلبية البرلمانية	**حزب الحركة الشعبية**	0:00:23	**1**
فتيحة البقالي	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:00:23	**1**
ربيعة دراعو	مركزية نقابية	**الفدرالية الديمقراطية للشغل**	0:00:21	**1**
رشيدة بنمسعود	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية**	0:00:16	**1**

وبالرجوع إلى نتائج الشخصيات العمومية في الخدمات السمعية البصرية الثلاث عشرة، نجد أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2013 في النشرات الإخبارية بلغت 00:33:54. وهو ما يمثل نسبة 7,88% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (09:15:04).

ومقارنة مع مشروع 2014، همَّت هذه المداخلات أربعة أصناف من الفاعلين فقط وهم الأغلبية (00:13:00) والمعارضة (00:07:39) والمنظمات النقابية (00:11:42) والأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:01:33). وارتفعت

34- عضوة الفريق البرلماني للتجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب.
35- عضوة الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بمجلس النواب.
36- عضوة الفريق البرلماني لحزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب.
37- عضوة الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بمجلس النواب.
38- عضوة الفريق البرلماني لحزب الحركة الشعبية بمجلس النواب.

نسبة مشاركة المرأة من هذا الصنف الأخير من الأحزاب رغم قلة المداخلات المسجلة فيها. وسجلت أعلى نسبة لمشاركة المرأة في إذاعة أطلانتيك ب10,2%. وأعطيت الكلمة لـ149 شخصية عمومية، منها 15 شخصية نسائية.

VI. تطور التغطية الاعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية

يعكس الرسم المبياني أسفله تطور التغطية التي قامت بها وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة المعنية بالتتبع لموضوع مشروع قانون مالية سنة 2014 في النشرات الإخبارية مقارنة مع نظيره لسنة 2013. وتمتد الفترة المعنية بهذه الدراسة، كما سبق الذكر، من تاريخ تقديم المشروع أمام أعضاء مجلسي البرلمان (23 أكتوبر بالنسبة لمشروع 2014) إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه (31 دجنبر 2013).

تطور التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات	
الخدمات العمومية	الخدمات الخاصة
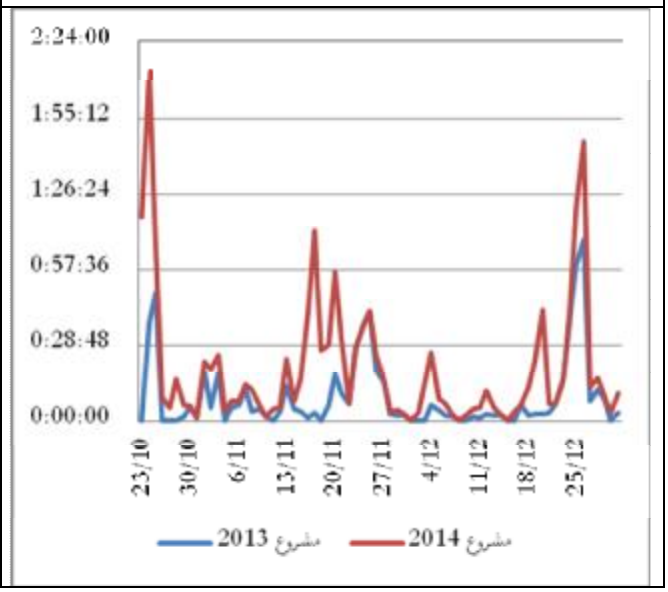	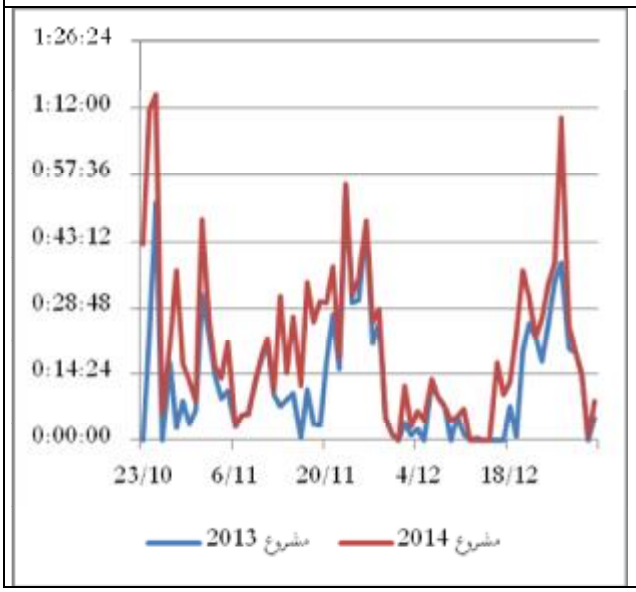

يعكس تطور الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في الخدمات العمومية وجود ترابط (interdépendance) بين ارتفاع هذا الحيز الزمني وبين تداول المشروع في الجلسات العامة التي عقدها مجلسا البرلمان. وقد بلغت هذه التغطية أوجها في خمس محطات أساسية. وارتفعت هذه التغطية عند تقديم مشروع قانون المالية لتصل إلى 1:17:47 يوم تقديم المشروع و1:35:39 في اليوم الموالي له. وانخفضت هذه التغطية إلى أدنى مستوياتها لترتفع من جديد خلال الفترة الممتدة من 15 نونبر إلى 21 منه، وهي الفترة التي تزامنت مع تخصيص سبع جلسات عمومية لتداول المشروع. وقد تمحورت هذه الجلسات حول تقديم مداخلات الفرق النيابية ورد

الحكومة في إطار المناقشة العامة، قبل أن تختتم بالمصادقة على المشروع من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى.

وانخفضت التغطية الإخبارية المخصصة للمشروع إلى أدنى مستوياتها خلال مناقشة المشروع داخل مجلس المستشارين، ولم ترتفع إلا خلال يومي 19 و20 دجنبر 2013 اللذين تزامنا مع عقد أربع جلسات عمومية تم عقبها رفض المشروع من طرف هذا المجلس.

ولم ترتفع التغطية المخصصة للمشروع من جديد، خلال يومي 25 و26 دجنبر 2014، إلا عند عقد جلسة عمومية صوت فيها مجلس النواب على الصيغة النهائية للمشروع في إطار القراءة الثانية.

ويلاحظ أن نفس المنهجية اتبعتها الخدمات العمومية في تغطيتها لمشروع 2013، مما يعكس من جهة ارتباطها بتغطية المشروع في سياق المسطرة التشريعية التي يسلكها داخل قبة البرلمان والحرص على **تقديم مادة إعلامية متوازية مع انعقاد الجلسات العامة.** ويستفاد من ذلك أن **هذه الخدمات لا تعكس مضامين المشروع والقضايا الجوهرية التي يطرحها، من حيث انعكاساته على السياسات العامة، بقدر ما تلجأ إلى البحث عن تقديم مواقف الفاعلين حول مجريات مناقشة المشروع وتطورها.**

وإذا كانت تغطية المشروع في الخدمات العمومية تمحورت حول خمس محطات، فإنها عرفت تذبذبا من أسبوع لآخر وكانت حاضرة في عدد أكبر من المحطات.

ويفيد المبيان أعلاه، أيضا، أن وسائل الاتصال السمعي البصري الخصوصية حافظت على وتيرة تغطيتها للمشروع طيلة فترة مناقشته رغم ضعف الحيز الزمني المخصص له مقارنة مع الخدمات العمومية. ويتبين أيضا أن **تغطية الإذاعات الخاصة كانت حاضرة حتى إبان غياب الجلسات العمومية**، وهذا ما تم تسجيله أيضا بخصوص مشروع 2013.

ملخص التغطية في النشرات الإخبارية:

بلغ الحيز الزمني الإجمالي المخصص لتغطية مشروع قانون المالية لسنة 2014 (من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013) في النشرات الإخبارية ما يناهز 22 ساعة (21:58:46) بمعدل يومي يقل عن 19 دقيقة. وقد تم رصد هذه التغطية في تسعة عشر خدمة تلفزية وإذاعية أشارت إلى الموضوع في إحدى نشراتها. وبلغ الحيز الزمني الإجمالي المخصص لمشروع 2013 ما قدره 26:30:28 في واحد وعشرين خدمة تلفزية وإذاعية.

ويلاحظ أن ثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية* فقط أفردت كل واحدة منها حيزا زمنيا يفوق ربع ساعة للمشروع في النشرات الإخبارية المبثوثة خلال الفترة المعنية بالدراسة. وبلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع من طرف هذه الخدمات 20:40:06، كما بلغ حجم المدة الزمنية المخصصة لتصريحات مختلف الفاعلين أقل من نصف مدة البث (8:37:56)، منخفضا بحوالي ساعتين مقارنة مع تغطية السنة الماضية؛ بما يبين أن جل الخدمات المعنية بالدراسة اهتمت أكثر بنقل الأخبار دون فتح نقاشات حولها.

وتوزعت مدة تناول الكلمة بين مداخلات الفاعلين السياسيين التي بلغت 6:13:54 والفاعلين المهنيين التي بلغت 01:11:55 موزعة بين المنظمات النقابية (00:44:09) والمنظمات المهنية (00:25:55) وبضع مداخلات لممثلين عن غرف مهنية (00:01:51)، والفاعلين المؤسساتيين (00:00:46)، ثم مداخلات الفاعلين الآخرين (1:11:21).

وبالنسبة إلى فئة الفاعلين السياسيين التي بلغت حيزا زمنيا قدره 06:13:54، فقد شكلت مداخلات الحكومة منها نسبة 27,90%، أما أحزاب الأغلبية فشكلت مداخلاتها نسبة 30,57% مقابل 38,21% لأحزاب المعارضة و3,32% للأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

*-القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت، الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، إذاعة الرباط الدولية، إذاعة أطلانتيك، إذاعة أصوات، إذاعة شذى إف. إم.، إذاعة كازا إم. إف. إم. وإذاعة راديو بلوس البيضاء

ويلاحظ أن مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (02:22:52) تجاوزت تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18) حول مشروع 2014. وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث حازت أحزاب المعارضة 02:27:13 مقابل 2:13:53 لأحزاب الأغلبية الحكومية.

وبلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية 00:39:26، وهو ما يشكل نسبة8,83% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (07:26:35). وارتفعت نسبة المشاركة النسائية في صفوف الأغلبية إلى 16،59% مقابل 12،42% للمعارضة و6,15% بالنسبة إلى المنظمات النقابية، كما ارتفعت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المقدمة على نشرات أخبار القناة الثانية إلى 19,43% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية. ومن حيث الحيز الزمني، أفردت إذاعة أطلانتيك أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث ارتفعت إلى 00:10:23 بنسبة بلغت 10,34%.

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والنشرات الإخبارية:

تُبين النتائج الإجمالية لتغطية مشروع قانون المالية، في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم المشروع 23 أكتوبر 2013 إلى المصادقة النهائية عليه 31 دجنبر 2013، أن الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع لم يتجاوز 46 ساعة، وهو ما يمثل أقل من 3% من الحيز الزمني الإجمالي للمداخلات في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تم تقديمها خلال نفس الفترة من سنة 2013.

وخصصت ثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية أكثر من ربع ساعة لتغطية مشروع قانون المالية لسنة 2014 في نشراتها الإخبارية. وبالمقابل، لم تزد الخدمات الإذاعية والتلفزية التي خصصت أكثر من نصف ساعة لتغطية المشروع في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية عن التسعة.

واعتمدت القنوات التلفزية والإذاعية في إطار تغطيتها للمشروع بالأخص على مداخلات البرلمانيين أكثر من الفاعلين الآخرين نقابيين أو مهنيين أو أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين أو جمعويين.

ويفيد الاعتماد على مداخلات الشخصيات البرلمانية في الربط بين تغطية موضوع قانون المالية وبين تطور النقاشات البرلمانية في إطار المسطرة التشريعية التي يمر منها المشروع.

ويستخلص كذلك ضعف نسبة المشاركة النسائية في التدخلات التي همت مشروع الميزانية، مقارنة بالرجال، مع وجود بعض الاستثناءات تهم الإذاعة الوطنية والقناة الثانية وإذاعة لوكس راديو.

الجزء الثاني

قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014

في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة

(القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت)

تستغرق مناقشة مشروع قانون المالية، وفقا للقانون التنظيمي للمالية والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، سبعون يوما من تاريخ إيداعه بمجلس النواب إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه. وتخصص ثلاثون يوما الأولى للإحالة الأولى على مجلس النواب. وبعد المصادقة عليه داخل هذا المجلس، يحال على مجلس المستشارين (30 يوما)، قبل أن يحال للمرة الثانية على مجلس النواب للنظر في التعديلات التي أدخلت عليه، على أن تتم المصادقة النهائية على المشروع وينشر في الجريدة الرسمية، بعد النظر لمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري، ليدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير.

وقد أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية، بتاريخ 22 أكتوبر 2013، عن إيداع مشروع قانون المالية للسنة المالية 2014والوثائق المرافقة له، لدى مجلس النواب ثم لدى مجلس المستشارين، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور والآجال المنصوص عليها في المادة 33 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وفي يوم 23 أكتوبر 2013، تم تقديم المشروع من طرف وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد؛ والوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الأزمي الإدريسي، في جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان. كما تم في نفس اليوم تقديم المشروع داخل لجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب.

بعد وضع وتقديم مشروع قانون المالية بمجلس النواب حسب المقتضيات الدستورية، شرعت لجنة المالية والبنيات الاقتصادية في المناقشة العامة للمشروع ابتداء من تاريخ 2013/10/30. وبتاريخ 2013/11/07، أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع. ووافق المجلس، بتاريخ 2013/11/17، على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 110 أصوات ومعارضة 37 وبدون أي امتناع عن التصويت. وبتاريخ 2013/11/20، وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع وعلى المشروع برمته بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 95 وبدون أي امتناع عن التصويت.

وبعد إحالة المشروع على مجلس المستشارين، تم تقديمه أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بتاريخ 2013/11/26. وشرعت هذه الأخيرة في المناقشة العامة للمشروع بتاريخ 2013/12/02. وتم رفض الجزء الأول من المشروع بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 6 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت من طرف هذه اللجنة بتاريخ 2013/12/17. كما تم رفض المشروع، برمته من طرف مجلس المستشارين، في جلسة عامة بتاريخ 2013/12/19.

وبعد إحالة المشروع على مجلس النواب للمرة الثانية، تم تأجيل جلسة 2013/12/24 للبث في المواد المعدلة من طرف مجلس المستشارين. وبتاريخ 2013/12/25 وافقت اللجنة على المشروع كما عدل في إطار القراءة الثانية

بأغلبية 25 صوتا ومعارضة 11 وبدون أي امتناع عن التصويت. كما وافق مجلس النواب في جلسة عامة على المشروع بأغلبية 186 صوتا ومعارضة 59 وبدون أي امتناع عن التصويت.

وتتوخى الدراسة في هذا الجزء **الوقوف على مدى مساهمة الشركات الوطنية في النقاش العمومي، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية داخل البرلمان، والتزامها بما تنصّ عليه دفاتر التحملات من إخبار آني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام والتطورات الطارئة على هذه الأحداث، مما من شأنه أن يلبي حاجيات المواطن المرتبطة بحقه في المعلومة.**

واعتبارا لارتفاع نسبة مشاهدة التلفزيون مقارنة مع الخدمات الإذاعية واعتبارا أيضا لدور التلفزيون وتأثيره القوي، حسب غالبية البحوث ونظرياتها المعاصرة في هذا الموضوع، فستقتصر الدراسة في هذا الجزء على القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة[39]، في محاولة للوقوف على تعاطي هذه القنوات مع **حق المواطن في الخبر**، وذلك عبر استخراج مختلف المواضيع ذات العلاقة بمشروع قانون المالية، وكيفية تناولها (اعتمدت الدراسة على شبكة قراءة تمّ إدراجها في الملحق رقم 4) سواء في البرامج الإخبارية أو النشرات الإخبارية، خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013.

ويقدم هذا الجزء **التغطية التي قامت بها وسائل الاتصال السمعي البصري في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية كما في النشرات الإخبارية من عرض المشروع إلى المصادقة النهائية عليه ونشره بالجريدة الرسمية.** ولم تزد هذه التغطية عن ثلاث **عشرة ساعة ونصف في مجموع النشرات والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع خلال الفترة المعنية بالدراسة.**

[39] القناة الأولى _ القناة الثانية – القناة الأمازيغية - ميدي 1 تي في (الدراسة غطت فترة ما قبل تغيير الوضع القانوني لهذه القناة) ، ولم يتم تناول القناة المغربية لأنها تعتمد أساسا على إعادة بث برامج القناتين الأولى والثانية.

توزيع التغطية الإخبارية بين القنوات الأربع حسب صنف البرامج (مشروع 2014)

الخدمة	النشرات الإخبارية	المجلات الإخبارية	المجموع
القناة الأولى	1:48:22	3:57:32	**5:45:54**
قناة ميدي 1 تي في	2:27:05	1:11:28	**3:38:33**
القناة الثانية	1:14:50	1:42:44	**2:57:34**
قناة تمازيغت	0:19:34	0:50:50	**1:10:24**
المجموع	**5:49:51**	**7:42:34**	**13:32:25**

أولا: قراءة في التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

تناولت القنوات التلفزية الأربع مشروع قانون المالية بالتغطية في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 في 23 عددا أو حلقة من هذه المجلات والبرامج، بينما بثت 76 حلقة من نفس البرامج خلال نفس الفترة. وبلغ الحجم الزمني الإجمالي المخصص لتغطية المشروع في هذا الصنف من البرامج أقل من ثمان ساعات (7:42:34) خلال السبعين يوما في القنوات الأربع، أي بنسبة 7,31% من المدة الزمنية الإجمالية للبرامج المقدمة في بث أول للبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وتراوح هذا الحيز بين أربع ساعات بالقناة الأولى وأقل من ساعتين بالقناة الثانية وأقل من ساعة ونصف في قناة ميدي 1 تي في وأقل من ساعة في قناة تمازيغت.

توزيع حلقات البرامج التي غطت المشروع مقارنة مع الحلقات المقدمة خلال فترة الدراسة (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	حلقات تناولت المشروع	عدد الحلقات المقدمة
القناة الأولى	«شؤون برلمانية»	6	9
	«قضايا وآراء»	2	13
	«ضيف الأحد»	2	7
القناة الثانية	«مجلة البرلمان»	8	10
	«مباشرة معكم»	0	9
قناة تمازيغت	«طريق المواطنة»	1	5
	الشأن المحلي	1	4
قناة ميدي 1 تي في	«ملف للنقاش»	1	9
	«مواطن اليوم»	0	7
	«90 دقيقة للإقناع»	2	3
المجموع		**23**	**76**

وكما يبين الجدول أعلاه، فإن تغطية المشروع في إطار البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية تم أساسا في المجلتين المخصصتين لتغطية الأنشطة البرلمانية، ست حلقات من "شؤون برلمانية" في الأولى وست حلقات من "مجلة البرلمان" في القناة الثانية.

أما البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي يساهم فيها عدد أكبر من المتدخلين، فإما أنها لم تخصص إلا حلقة وحيدة للموضوع أو لم تتناوله إلا جزئيا أو تغاضت عن تناوله كحالة "مباشرة معكم" الذي تبثه القناة الثانية.

ويشار إلى أنه تم استثناء حلقات تطرقت للموضوع قبل تاريخ تقديم المشروع. ويتعلق الأمر بكل من حلقة يوم 2013/10/09 من برنامج "**مباشرة معكم**"، وحلقة يوم 2013/10/13 من برنامج "**ملف للنقاش**" الذي تقدمه قناة ميدي 1 تي في، وحلقة يوم 2013/10/22 من برنامج "**قضايا وآراء**" الذي تقدمه القناة الأولى.

وقد خصصت هذه القناة حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" بأكملها للموضوع، وتم تسجيل نفس الملاحظة بالنسبة لحلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"على قناة ميدي 1 تي في وحلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت، وهي برامج من الحجم الكبير (52 دقيقة أو أكثر).

وخصصت القنوات التلفزية الأربع 15 حلقة[40]، من أصل 23 حلقة، لمناقشة موضوع مشروع قانون المالية عبر استضافة فاعلين لمناقشة المشروع كموضوع محوري لهذا الحلقات، بينما تم التطرق له في ثمان حلقات أخرى تمحورت حول مواضيع أخرى غير قانون المالية.

[40] يتم احتساب البث الأول فقط.

توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب كل البرامج المقدمة (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	حلقات خصصت بأكملها للمشروع	حلقات تناولت جزئيا المشروع	المجموع
القناة الأولى	«ضيف الأحد»	0	2	**2**
	«شؤون برلمانية»	6	0	**6**
	«قضايا وآراء»	1	1	**2**
القناة الثانية	«مجلة البرلمان»	6	2	**8**
قناة تمازيغت	«طريق المواطنة»	1	0	**1**
	«الشأن المحلي»	0	1	**1**
قناة ميدي 1 تي في	«ملف للنقاش»	1	0	**1**
	«90 دقيقة للإقناع»	0	2	**2**
المجموع		**15**	**8**	**23**

وتمت الإشارة عرضا إلى موضوع قانون المالية في حلقة واحدة من برنامج "**قضايا وآراء**" وحلقتين من "**ضيف الأحد**" على القناة الأولى، كما تم اعتماد نفس الأسلوب في حلقتين من برنامج "**تسعون دقيقة للإقناع**" على قناة ميدي 1 تي في وحلقة من برنامج "**الشأن المحلي**" على قناة تمازيغت.

I. نسب مشاهدة الحلقات المعنية بالدراسة

يلاحظ أن **البرامج المخصصة للمشروع لم يصل عدد مشاهديها عتبة المليون مشاهد**، على عكس حلقة يوم 2013/10/15 من برنامج "قضايا وآراء" التي خصصت للدخول البرلماني والخطاب الملكي حيث ارتفع عدد مشاهديها إلى أكثر من مليون ونصف مشاهد (1.570.000) بحصة مشاهدة بلغت 12%.

وبالرجوع إلى المعطيات المتوفرة حول نسب المشاهدة الخاصة بالقناتين الأولى والثانية، يتبين أن عدد الأشخاص الذين شاهدوا حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" بلغ حوالي 477 ألف مشاهد، بحصة مشاهدة ناهزت 5% من مجموع المشاهدين الذين تابعوا مختلف القنوات التلفزية. وبالنسبة لحلقة "**شؤون برلمانية**" يتبين أن عدد مشاهديها قارب 800 ألف شخص في الحلقتين الأخيرتين.

تطور نسب مشاهدة برنامج "شؤون برلمانية"

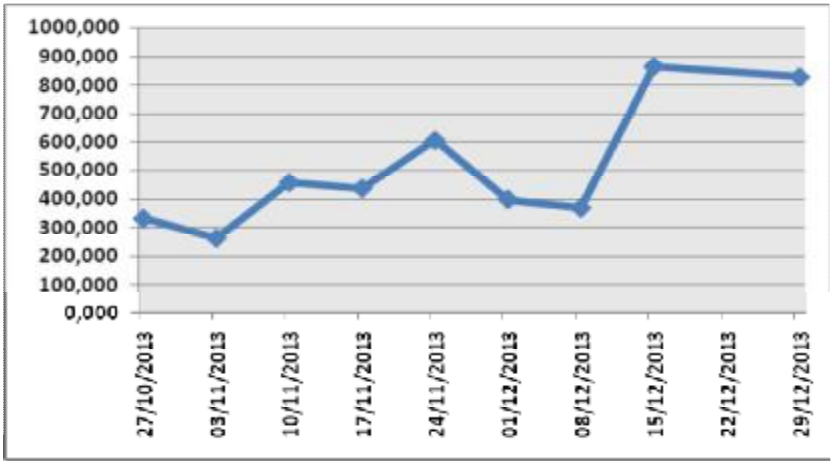

من جهة أخرى، يمكن الربط بين موضوع الحلقتين بمضمونهما حيث ارتبطت حلقة يوم 15 دجنبر بتناول موضوع تقنين زراعة القنب الهندي، أما حلقة يوم 29 دجنبر 2013 فتطرقت للمصادقة النهائية على المشروع.

وارتباطا بالدراسة، لم يتجاوز عدد مشاهدي البرنامج نصف مليون إلا في حالتين، الأولى تهم حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج "**شؤون برلمانية**" التي تطرقت لرفض المشروع من طرف مجلس المستشارين (606000) والثانية تخص حلقة يوم 2013/12/29، المشار إليها أعلاه، والتي تطرقت للمصادقة النهائية على المشروع (828 000).

ويلاحظ أن برنامج "**ضيف الأحد**" سجل نسب مشاهدة أكثر ارتفاعا من مجلة "**شؤون برلمانية**"، خلال الفترة المعنية بالدراسة. وارتباطا بموضوع الدراسة، فقد تابع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ضيف الأحد**"، التي استضافت نبيل بنعبد الله 1 048 000 مشاهدا، أما حلقة يوم 2013/11/03 التي استضافت حميد شباط بلغ عدد المشاهدين لها 804 000 مشاهد.

تطور نسب مشاهدة برنامج "مجلة البرلمان"

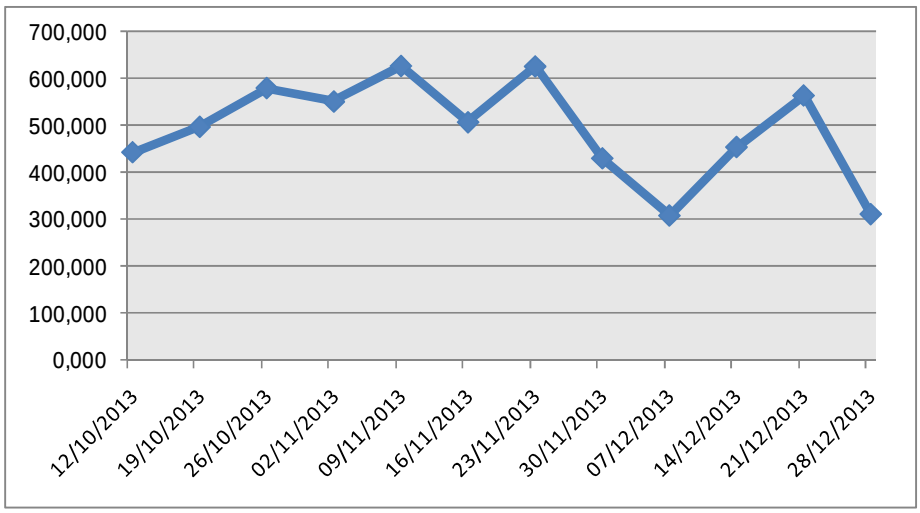

وتراوح عدد المشاهدين لبرنامج "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية بين 300 ألف و600 ألف مشاهد.

II. أجناس البرامج التي تناولت المشروع:

كما تمّت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن القنوات التلفزية الأربع تناولت المشروع، خلال الفترة المعنية بالدراسة، في ثمانية برامج مختلفة[41]، خمس منها أفردت حلقة أو أكثر للموضوع.

ويلاحظ أن برنامجين فقط خصصا 12 حلقة (من بين 15 حلقة) للموضوع، ويتعلق الأمر ب"شؤون برلمانية" الذي تبثه القناة الأولى و"مجلة البرلمان" الذي تبثه القناة الثانية. هذان البرنامجان وإن كانا مختلفين في شكلهما فهما مخصصان لمتابعة الأنشطة البرلمانية.

وباستثناء برنامج "ضيف الأحد" الذي تبثه القناة الأولى والذي يتم على شكل استجواب ضيف وحيد في كل حلقة، فإن باقي البرامج التي خصصت كليا للموضوع تأخذ إما شكل برامج حوارية تستضيف أكثر من متدخل، أو مجلات تتكون من فقرات متعددة ومختلفة الأجناس الصحافية.

فبرنامج "شؤون برلمانية"، عبارة عن حوار، مدّته 30 دقيقة، بين شخصيتين عموميتين، واحدة من الأغلبية البرلمانية والثانية من المعارضة البرلمانية. أمّا "مجلة البرلمان"، وهو من حجم 26 دقيقة، فيتكون من عدّة فقرات منها "الروبورطاج" و "حوار"، وتستضيف فقرة حوار شخصيتين اثنتين من ميادين أو مشارب سياسية مختلفة.

---

[41]- يقصد في هذه الدراسة بأجناس البرامج إن كانت حوارية أو تفاعلية أو على شكل مجلات أو روبورطاج أو تحقيق أو وثائقي...

أمّا مجلة "قضايا وآراء" (القناة الأولى) فهي مجلة حوارية، من حجم 90 دقيقة، تستضيف على الأقل أربعة ضيوف، سياسيين ونقابيين وغيرهم...، وتضم كذلك روبورطاجات.

ومن نفس الجنس الصحافي، برنامج "أبريد نتامورت" ("طريق المواطنة") تقدمه قناة تمازيغت ومدّته ساعة ونصف الساعة، ويتم بثه في جزءين (حوالي 45 دقيقة لكل جزء). وتستضيف مقدمة البرنامج في كل جزء ضيفين من الأغلبية والمعارضة، مع تقديم روبورطاجات حول القضايا المطروحة للنقاش.

ومن البرامج التي أفردت حلقة كاملة للمشروع ، كذلك، **"ملف للنقاش"** لقناة ميدي 1 تي في، وهو يستضيف، خلال 72 دقيقة، عدة شخصيات لتناول موضوع الحلقة. ويتميز هذا البرنامج باللجوء إلى الشاشة التفاعلية، للشرح والتبسيط من خلال الجداول والمبيانات.

III. التغطية الموضوعاتية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

يتبين من خلال معاينة البرامج المعنية أن القنوات الأربع اهتمت في البداية بتقديم السياقات السياسية والاقتصادية والوطنية والدولية التي جاء فيها إعداد وعرض المشروع. وقد تطرقت لسؤال الإعداد للمشروع وتقديمه من طرف حكومة حديثة العهد بالتشكيل ومدى مساهمة وزراء التجمع الوطني للأحرار في هذا الإعداد. وناقشت أيضا الفرضيات التي بُني عليها المشروع ومرتكزاته الأساسية كدعم الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية[42].

[42]- بالرجوع إلى المناقشة العامة للمشروع، استنادا إلى التقرير النهائي للجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب، نجد أنها انطلقت من التطرق للسياق السياسي الذي طبع مرحلة إعداد مشروع قانون المالية. وسارت النقاشات في اتجاه تحليل تأثيرات السياق الدولي والإقليمي على التجربة المغربية وتداعيات الأزمة الحكومية وتأخر تشكيلها على سير الإصلاحات الكبرى. وبخصوص تنصيب الحكومة، اعتبرت الأغلبية أن الحكومة نصبت في يناير 2012 ولا يمكن أن يقع أي تنصيب جديد ما دامت لم تقع أي حالة من الحالات المضمنة في الفصول 103 و105 من الدستور أو حالة ما بعد الانتخابات.

وفي موقف معارض، اعتبرت فرق المعارضة أن إجراءات تمديد آجال حكومة تصريف الأعمال أثر سلبا على تدبير الشأن العام، وذلك بتوقيف المبادرات الإصلاحية الكبرى في ظل انتظارية عانى منها المغاربة، وفوتت على المغرب فرصا للإقلاع الإقتصادي. وأوضحت فرق المعارضة أنه بعد انتظار طويل وتكتم على مجريات المفاوضات تم أخيرا تعيين الحكومة، وأن هذه الأخيرة لا برنامج لها، ولا ترتكز على أي أساس دستوري بحكم امتناعها عن تقديم برنامجها أمام البرلمان. وفي ظل هذا الوضع، طرحت فرق المعارضة سؤال دستورية الحكومة الجديدة، معتبرة أن الحكومة تشتغل ببرنامج سياسي ساهم في وضعه حزب سياسي انتقل إلى المعارضة، وآخر قام بالعكس بالتصويت ضده واليوم سيطبقه.

وبخصوص الوضعية الاقتصادية وعلاقتها بقانون المالية، فقد ثمنت عدد من الفرق النيابية بمجلس النواب احترام الحكومة للآجال الدستورية لإيداع مشروع قانون المالية، بما فيها أحزاب المعارضة. وثم تثمين مجموعة من الإجراءات كتخفيض ثمن الدواء، وتقليص العجز الحاصل في السكن المخصص للطبقة الوسطى، ودعم صندوق التكافل العائلي وتخصيص 12 مليار درهم لضمان ديمومة خدمات التقاعد؛ وتحسن ترتيب المغرب في التقارير الدولية،

وتناولت برامج القنوات الأربع الأبعاد الاجتماعية للمشروع، وبالأخص الشق المتعلق بالضريبة. وتم كذلك تناول إجراءات ذات أبعاد اجتماعية خصوصا منها المرتبطة بالسكن الموجه للطبقة الوسطى وبتعميم التغطية الصحية وبالتعليم.

ويسجل **عدم تخصيص برامج تستهدف المواطن لتحسيسه بأهمية المشروع في حياته اليومية**، مع استثناء وحيد ويتعلق الأمر ببرنامج **"طريق المواطنة"** لقناة تمازيغت. وفي نفس السياق يلاحظ **عدم الإشارة نهائيا في أي من الحلقات إلى "ميزانية المواطن" وهو ملخص مبسط لمشروع قانون المالية تنشره وزارة المالية منذ سنة 2012 لإشراك المواطن في النقاش حول الموضوع**، كما ورد في تمهيد الوثيقة المذكورة[43].

كتقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال. كما ثمنت هذه الفرق مجهودات الحكومة للرفع من الطلب الداخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المالية العمومية والحفاظ على التوازن المالي في مواجهة الضغط الخارجي.

وعلى النقيض من ذلك، ذهبت فرق المعارضة إلى أن المشروع يسير في منطق الاستخفاف بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو تعبير عن التناقضات والعجز الحكومي، ويفتقر إلى أية فكرة مبتكرة أو توجهات عقلانية كبرى أو خطة للتنمية تعطي دفعة قوية للاقتصاد. وتم التأكيد على أن مشروع قانون المالية قد "يؤدي إلى السكتة القلبية ، مع اعتبار أن الوضعية الحالية التي يعيشها المغرب مماثلة لفترة التقويم الهيكلي من خلال العديد من المؤشرات. وتم اقتراح تخصيص نسبة من ميزانية الاستثمار لإتمام المشاريع التي تم إطلاقها في السابق. كما تم التطرق للوثائق المرتبطة بالمشروع والتي لا تمكن النواب من مناقشة المشروع في غياب لأي عمل تشاركي خلال مرحلة الإعداد، وذلك من أجل دراسة الفرضيات التي ينبني عليها المشروع وكيفية إعدادها وربطها بالواقع.

[43] - "يكتسي قانون المالية أهمية بالغة، بصفته الأداة الرئيسية بيد الحكومة لإنجاز الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الوسيلة المثلى لتحديد أولويات الإنفاق العمومي. كما يحظى هذا القانون بتتبع واهتمام المواطنين لما يترتب عنه من آثار مباشرة على الظروف المعيشية للمواطن.

وفي هذا الإطار تصدر وزارة الاقتصاد والمالية للسنة الثانية على التوالي ميزانية المواطن التي تقدم قانون المالية لسنة 2013 وذلك استمرارا للمبادرة التي تم اتخاذها خلال سنة 2012، والتي تندرج في إطار الجهود المبذولة لتحسين التواصل مع المواطن وتكريس الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، خاصة منها **الحق في الولوج إلى المعلومة.**

وفي هذا الصدد، تهدف ميزانية المواطن إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة والشفافية من خلال إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول السياسات والاختيارات العمومية التي تعبر عنها ميزانية الدولة والمواضيع المالية وكذا تتبع تنفيذ هذه السياسات.

هذا، وقد عملت الوزارة، بعد التشاور مع بعض الفعاليات المدنية المعنية، على إغناء ميزانية المواطن لهذه السنة بتقديم ملخص، مبسط ومفهوم للمعطيات الميزانياتية، خصوصا الفرضيات والتوجهات الأساسية لقانون المالية لسنة 2013، مع التركيز على المؤشرات الماكرواقتصادية وكذا الموارد المحصلة من مختلف المصادر وتوزيع النفقات حسب المحاور الرئيسية للسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التدابير ذات الطابع الاقتصادي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين."

توزيع المواضيع المتناولة في حلقات البرامج المخصصة لتغطية مشروع قانون المالية (2014)

الخدمة	اسم البرنامج	تاريخ الحلقة	المواضيع الرئيسية المتناولة
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	2013/10/26	المرتكزات والفرضيات. أهم التدابير والإجراءات.
		2013/11/02	الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة (الضريبة على القيمة المضافة + تضريب الفلاحة).
		2013/11/09	الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية. الميزانية الفرعية لقطاع العدل: ميزانية المندوبية العامة للسجون.
		2013/11/16	واقع الإدارة المغربية وإشكالية كتلة الأجور وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية (كتلة الأجور تشكل 11% من الناتج الداخليالخام، وضعية الموظفين والترقيات، التشغيل العمومي وملف المعطلين).
		2013/11/23	مناقشة المشروع ودراسة التعديلات ومساهمة النواب. التدابير الاجتماعية وإصلاح للضريبة على القيمة المضافة.
		2013/12/14	الميزانية المخصصة لوزارة العدل بمشروع قانون المالية. صندوق التكافل العائلي والميزانية المرصودة له.
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	2013/10/27	السياق العام لتقديم المشروع (التنصيب البرلماني للحكومة وإشكالية تقديم برنامج حكومي جديد). المرتكزات والتوجهات العامة وأهم التدابير والإجراءات المتخذة.
		2013/11/03	المناقشة العامة للمشروع, التدابير المتخذة في إطار الجانب الاجتماعي للمشروع,
		2013/11/10	مناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014 ومدى انسجامه مع التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي.
		2013/11/24	السياق العام والظرفية الاقتصادية والسياسية لإعداد وتقديم المشروع. النقاش العام ومسطرة المصادقة على المشروع. عدد من الإجراءات والتدابير (السكن، التشغيل، الصحة، الضرائب).
		2013/12/08	مناقشة مشروع قانون المالية في مجلس المستشارين. فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري.
		2013/12/29	إسقاط مشروع قانون المالية من طرف المعارضة في مجلس المستشارين. التعديلات المرتبطة بالضرائب.
	"قضايا وآراء"	2013/10/29	الأبعاد الاجتماعية للمشروع (الضريبة على القيمة المضافة، التعليم، السكن، الصحة، العالم القروي).
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	2013/10/27	موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي، موازاة مع تقديم مشروع قانون المالية. موقع التدابير المرتبطة بالسكن والصحة والتعليم والتشغيل والعالم القروي.
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	2013/11/25	تقديم المشروع: الأبعاد والمرتكزات وأهم المضامين الاجتماعية. الجانب الضريبي للمشروع خاصة الضريبة على الفلاحة.

ويبين الجدول أن ثلاث قنوات خصصت كل واحدة منها حلقة من برامجها من الحجم الكبير (52 دقيقة فأكثر) لمناقشة المشروع. وهكذا تناولت القناة الأولى موضوع الأبعاد الاجتماعية للمشروع في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**". وتمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**" على قناة ميدي 1 تي في حول تقديم مشروع قانون المالية بين الدخول السياسي وتعيين الحكومة. ومن جهتها تناولت قناة تمازيغت

موضوع قانون المالية عبر تخصيص حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" والذي تناولت في جزءه الثاني النقاشات الدائرة حول المشروع ومدى استيعابها من طرف المواطن.

1. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة

جاء في تقديم مشروع 2014 أن الحكومة تسهر على التفعيل التدريجي والتشاركي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات من خلال العمل على توسيع الوعاء الضريبي، وعقلنة الإعفاءات الضريبية، واعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة، وتوطيد آليات الشراكة والمصالحة بين المواطن والإدارة الضريبية.

وخلقت هذه التدابير[44] سجالا بين الحكومة وأغلبيتها من جهة والمعارضة البرلمانية من جهة أخرى. ففيما اعتبر الطرف الأول أن هذه التدابير تدخل في إطار إصلاح جذري لنظام الضريبة على القيمة المضافة، ارتأت المعارضة أن هذه التدابير تدخل في سياق النهج التقشفي للمشروع واعتبرته برنامج تقويم هيكلي جديد، وأن الحكومة، عن طريق تضريب عدد من المنتجات الأساسية كالملح ومصبرات السردين، إنما تستهدف تفقير الفئات الهشة.

ويبدو جليا أن القنوات الأربع اهتمت بشكل خاص بهذه النقطة، إذ تم تناول المقتضيات المرتبطة بموضوع الضريبة على القيمة المضافة في تسع حلقات: أربعة من برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى (2013/10/27، و2013/11/03، و2013/11/10، و2013/12/29) وثلاث حلقات من برنامج "**مجلة البرلمان**" على القناة الثانية (حلقات 2013/11/02، 2013/11/16، و2013/11/23)، بالإضافة إلى حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج

---

[44]- شدد النص التقديمي على الانطلاق في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بالتوحيد التدريجي للأسعار، لحصرها في سعري 10%، و20%، مع إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم، واعتماد التشاركية في التنزيل المتدرج لتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي.
ويشكل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، بحسب المشروع، إحدى أهم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات. وللشروع في إنجاز هذا الورش الكبير، تم التركيز على التوسيع الأمثل للوعاء والسير قدما في مسلسل الحد من الأسعار للاقتصار على سعرين فقط وذلك للتخفيف من حالات المصدم (date butoir)، وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المحدد في شهر وإحداث نظام التصريح التلقائي وتعميم إرجاع الدين الضريبي.
ومن المنتظر أن يتم تطبيق هذه التدابير خلال السنتين القادمتين وتتمثل التدابير المقترح تطبيقها خلال سنة 2014 في تطبيق سعر 10% أو 20%على بعض المنتجات أو الخدمات المعفاة في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهادف إلى توسيع الوعاء من خلال إلغاء الإعفاءات التي لم تعد مبررة .وذلك وفق التوزيع التالي: أولا، تطبيق سعر 10% على بعض المنتجات الخاضعة لسعر 7% ويتعلق الأمر بخدمات المطعم المقدمة مباشرة من طرف المقاولة لمستخدميها، وعمليات استغلال الحمامات، الخشب والفلين في حالتهما الطبيعية، ومصبرات السردين، والأغذية المخصصة لتغذية المواشي. وثانيا، تطبيق سعر 20% على بعض المنتجات الخاضعة لنسبة 10% كالزبيب والتين المجفف، والشموع والبرافين، ومعدات الصيد البحري، والمعدات المقتناة من طرف جامعة الأخوين بإفران. وثالثا، تطبيق سعر 20% على بعض السلع الخاضعة لسعر 14% وتتمثل في الشحوم الغذائية والسيارات النفعية.

"**قضايا وآراء**" وحلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**" **(**يمكن الاطلاع على التفاصيل في الملحق رقم 5**)**.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاشات البرلمانية أدت إلى تعديل عدد من الإجراءات المقترحة في هذا المجال وبالأخص في إطار القراءة الثانية بعد رفض مجلس المستشارين للمشروع. إلا أن القنوات لم تعد إلى الموضوع في برامجها الإخبارية لتعريف المواطن/مؤدي الضرائب بنتيجة النقاشات البرلمانية، وما سيؤديه وما لا يؤديه، وتأثيراتها على دخله المباشر وعلى الاقتصاد الوطني. واقتصرت على الإعلان عن نتائج التصويت من طرف مجلس النواب على المشروع في صيغته النهائية.

وباستثناء ما جاء في تعقيب، في أحد البرامج، لأحد النواب الذي أكد على أن بعضا من هذه التدابير تم سحبها، لم يتبين أن القنوات قد توقفت عند التدابير والإجراءات المتخذة في صيغتها النهائية.

2. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة

اقترح مشروع قانون المالية، بناء على مذكرته التقديمية، فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية، بما أن الإعفاء الذي تستفيد منه الشركات الفلاحية سينتهي أجله بتاريخ 31 دجنبر 2013، وذلك أخذا في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة خلال سنة 2013، وما ورد في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 30 يوليوز 2013 بمناسبة عيد العرش وما تم الإعلان عنه ضمن التوجهات الحكومية.

واقترح المشروع ابتداء من فاتح يناير 2014، فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق خمسة ملايين درهم. وثانيا، إعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة، إذا كان رقم معاملاتها السنوي يقل عن خمسة ملايين درهم.

وبالرجوع إلى النقاش العام، سواء داخل مجلس النواب (بناء على تقارير لجنة المالية) أو خارجه، الذي دار حول هذه النقطة، اعتبرت الأغلبية أن هذه المقتضيات تندرج في إطار الإصلاح الشامل للقطاع وأنها تأتي تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، في حين ركزت المعارضة على محدوديتها وعدم اندراجها في إصلاح شمولي. كما انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن الفلاح البسيط هو الأكثر استهدافا، متوقفة عند انعكاسها السلبي على الأسعار وبالتالي على المواطن، لتخلص إلى أن تدابير المشروع تقشفية وستضر لا محالة بالقدرة الشرائية للمواطن.

موضوع تضريب الفلاحة كان حاضرا في القنوات الأربع بدون استثناء. وقد تطرقت له القناة الأولى في حلقتين؛ الأولى من برنامج "**قضايا وآراء" بث** يوم 2013/10/29 **والثانية** من برنامج "**شؤون برلمانية" بث** يوم 2013/11/10. **وخصصت له القناة الثانية** فقرة "تقرير المجلة" و"فقرة حوار" من حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "**مجلة البرلمان**". وتناولت ميدي 1 تي في الموضوع في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**".

وانفردت قناة تمازيغت بتخصيص الجزء الأول[45] من حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" لموضوع فرض الضريبة على الشركات الفلاحية. واستضافت لمناقشته كلا من سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية؛ وعدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل. إضافة إلى ذلك، أعدت ربورطاجا من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول الموضوع. وعكَس هذا الروبورطاج آراء ستة فلاحين عبّروا عن قبولهم فرض الضريبة على الفلاحين الكبار. غير أن هذه القناة لم تعط الكلمة لمن تم نعتهم بالفلاحين الكبار لمعرفة وجهة نظرهم.

كما تطرقت القناة لهذا الموضوع في جزء لا يتعدى الخمس دقائق في حلقة يوم 2013/11/13 من برنامج "**الشأن المحلي**" حيث ربط أقوضاض عبد القادر، بصفته عضوا بمجلس المستشارين عن الحركة الشعبية، بين فرض هذه الضريبة في المشروع وبين الخطاب الملكي وخلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات.

3. تغطية باقي الإجراءات

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2014 بعدة إجراءات اعتبرت ذات أبعاد اجتماعية من مثل السكن الموجه للفئات الوسطى، وأخرى مرتبطة بالصحة وبالتعليم وبالتشغيل، إضافة إلى إجراءات تهم الاستثمار. ورغم أن العديد من هذه الإجراءات كانت محط نقاش وجدل واسع سواء داخل البرلمان أو خارجه، يلاحظ أن هذه الإجراءات لم تحظ بنفس الاهتمام من طرف القنوات التلفزية، ولم تفرد لها حلقات خاصة، بل بعض القضايا لم تتم الإشارة إليها نهائيا من طرف بعض القنوات.

[45] - ينقسم البرنامج إلى جزئين اثنين، مدة كل واحد منهما 45 دقيقة.

فموضوع التعليم، مثلا، تناولته فقط القناة الثانية التي خصصت له جزءا هامّا من حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "**مجلة البرلمان**" لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية، والقناة الأولى التي تناولته في إحدى فقرات حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**قضايا وآراء**".

أما المقتضيات المرتبطة بموضوع الإجراءات المرتبطة بالسكن الموجه للفئات الوسطى فلم تثر اهتمام القنوات العمومية باستثناء القناة الأولى التي تناولتها في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" وفي حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج "**شؤون برلمانية**".

IV. توزيع حضور أصناف الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

قامت القنوات الأربع بتغطية النقاش حول المشروع في إطار 21 حلقة من المجلات السبع التي قدمتها. وباستثناء حلقتي "**ضيف الأحد**" و"**تسعون دقيقة للإقناع**[46]" اللتين يعتمدان على ضيف وحيد، وباستثناء الحلقة التي استضافت الوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الإدريسي الأزمي في برنامج "**شؤون برلمانية**"، فقد حرصت القنوات على استدعاء ممثل عن الأغلبية وآخر عن المعارضة لنقاش موضوع كل حلقة. وتم الحرص على هذه القاعدة في "**قضايا وآراء**"، و"**ملف للنقاش**"، كما تم الحرص على احترامها بالخصوص في الروبورطاجات المقدمة في إطار فقرات "**مجلة البرلمان**" التي تقدمها القناة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت استضاف في جزئه الثاني ممثلين للأغلبية وللمعارضة البرلمانيتين، أما في جزئه الأول فقد استضاف ممثلا عن المنظمة الديمقراطية للشغل إلى جانب ممثل عن حزب العدالة والتنمية، وهي أول مرة يسجل فيها وجود شخصية عمومية من غير البرلمانيين.

ويعكس هذا التوزيع حرص القنوات على الإدلاء بتصريحات توازن فيها بين عدة أطراف وخاصة بين الأغلبية البرلمانية، من جهة، والمعارضة البرلمانية، من جهة أخرى، كما تعكس **انحصار التغطية الإعلامية للمشروع في النقاش البرلماني حوله.**

وإذا كانت أغلب الروبررطاجات المقدمة عكست رأي الحكومة أو الحكومة والأغلبية أو الأغلبية والمعارضة، فإن الروبورطاجات الميدانية الثلاث التي قدمتها قناة تمازيغت في برنامجها ركزت على إسماع صوت 15 مواطنا وفاعلا محليا حسب المناطق الثلاث التي سجلت فيها هذه الروبورطاجات.

---

[46]- يحضر إلى جانب ضيف الحلقة الرئيس، صحافي أو استاذ جامعي لمناقشته.

وأعطيت الكلمة في إطار تغطية مشروع قانون المالية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية لما مجموعه 57 شخصية عمومية، 51 منها من البرلمانيين. وتوزع الباقي بين ثلاث وزراء ورئيس مجلس النواب بالإضافة إلى السيد عدي بوعرفة، نائب الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل؛ والمحمد اكرين، عن الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية.

جدول توزيع حضور الشخصيات المتدخلة حول المشروع في البرامج (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	مجموع الحلقات	ضيوف البرنامج	الروبورطاجات	المجموع
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	8	14	19	**33**
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	1	4	15	**19**
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	6	11	0	**11**
القناة الأولى	"قضايا وآراء"	2	7	2	**9**
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	1	4	0	**4**
قناة ميدي 1 تي في	"**90** دقيقة للإقناع"	2	2	2	**4**
القناة الأولى	"ضيف الأحد"	2	2	0	**2**
قناة تمازيغت	الشأن المحلي	1	1	0	**1**
المجموع		**21**	**43**	**38**	**83**

وأعطيت الكلمة لـ83 متدخلا في المجموع منها 10 مواطنين وخمس خبراء وأساتذة جامعيين. وتوزعت 68 المتبقية بين 57 شخصية عمومية على اعتبار أن عددا من الشخصيات حضرت في أكثر من برنامج أو أعطيت لها الكلمة كالسيدة ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، التي ساهمت في النقاش (ب00:37:53) عبر حضورها في ثلاث مجلات ("**ملف للنقاش**" و"**مجلة البرلمان**" و"**شؤون برلمانية**").

واستضافت هذه المجلات، كضيوف رئيسيين لمناقشة موضوع قانون المالية ثلاثين شخصية عمومية. وأعطيت الكلمة في إطار التقارير الموضوعاتية أو الروبورطاجات الميدانية إلى 17 شخصية عمومية أخرى. ويسجل أن خمس شخصيات تمت استضافتها في بلاطو أحد البرامج المقدمة كما تم بث مداخلات لها في إطار الروبورطاجات.

وبالرجوع إلى الفاعلين النقابيين الأربع المتدخلين في الموضوع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع نجد أنهم، بدورهم، برلمانيين منتخبين في مجلس المستشارين عن هيآتهم النقابية (عبد المالك أفرياط عن الفيدرالية

الديمقراطية للشغل (00:12:09)؛ وخديجة الزومي عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (00:09:06)؛ ومحمد الرماش عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (00.08.33). وباستثناء مساهمة عدي بوعرفة عن المنظمة الديمقراطية للشغل (00:10:25)، الذي استضافته القناة الأمازيغية، فإن استضافة فاعلين نقابيين لا تكاد تخرج عن منطق تغطية النقاش البرلماني للموضوع.

وخصصت حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى لضيف واحد هو إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وهو الشخصية رقم واحد من بين الشخصيات الذكورية المتحدثة حول الموضوع (00:26:31) وجاءت مداخلات الوزير متبوعة بأنس الدكالي، كنائب برلماني عن حزب التقدم والاشتراكية، (00:22:39) الذي كان ضيفا على برنامجي "**قضايا وآراء**" وبرنامج "**شؤون برلمانية**"، متبوعا بكل من امحمد كرين، عن نفس الحزب؛ وسعيد خيرون، عن حزب العدالة والتنمية.

جدول ترتيب الشخصيات العمومية العشرة الأولى في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية (مشروع 2014)

الاسم والصفة	عدد الاستضافات في البلاطو	عدد المرور في الروبورطاجات	مجموع المدة الزمنية
ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب	3	-	**00:37:53**
إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية	1	2	**00:26:31**
أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب	2	-	**00:22:39**
امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية	1	-	**00:17:16**
سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية	2	-	**00:16:11**
عبد الفتاح كمال، نائب برلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة	1	-	**00:13:50**
مصطفى الإبراهيمي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية	1	1	**00:13:02**
عبد الحميد فاتيحي، عضو بمجلس المستشارين عن الفدرالية الديمقراطية للشغل	1	-	**00:12:51**
حسن عكاشة، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار	1	-	**00:12:43**
عبد العزيز العبودي، نائب برلماني عن الفريق الاشتراكي	1	-	**00:12:42**

وباستثناء الشخصيات العمومية والمواطنين الذين أعطيت لهم الكلمة في الروبورطاجات المقدمة من طرف قناة تمازيغت، لم يسجل حضور فاعلين آخرين. ولم يسجل حضور أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين كضيوف رئيسيين إلا في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" التي استضافت إلى جانب شخصيتين عن الأغلبية وشخصية عن المعارضة، كلا من إدريس عبادي، بصفته أستاذ جامعيا للمالية العامة؛ ومحمد الشرقي،

بصفته صحفيا ومحللا اقتصاديا؛ وفي حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج **"مجلة البرلمان"، حيث تدخل** محمد شكيرى، أستاذ مادة العلوم والتقنيات الضريبية.

كما قدمت قناة ميدي 1 تي في في إطار حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج " **تسعون دقيقة للاقناع**"، مداخلتين في إطار تقرير ميداني لكل من محمد الشرقي، بصفته محللا اقتصاديا؛ ولحسن العرافي، أستاذ المالية العامة بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط.

ونظرا لقلة حضور هذا النوع من المتدخلين في البرامج الحوارية يصعب الجزم بمدى مساهمتهم في إغناء النقاش حول المشروع والربط بين حضورهم وبين قضايا ومواضيع محددة.

V. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع:

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 تقريرا حول "ميزانية النوع الاجتماعي"[47]. يندرج هذا المرفق في إطار مشروع انخرط فيه المغرب منذ سنة 2002 بهدف مأسسة إدماج مقاربة النوع في وضع السياسات العمومية وعلى الخصوص إعداد وتدبير ميزانية الدولة.

تُؤكد مقدمة التقرير (وهو التاسع من نوعه منذ صدور أول تقرير سنة 2006) على أن ميزانية النوع الاجتماعي توفر الإطار العملي المناسب للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها من خلال التصديق على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي ينصّ "على الإعمال التدريجي للحقوق عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة" بشكل يستجيب لحاجيات النساء والرجال.

ويلاحظ أن هذا التقرير لم يكن موضوعا لأية مادة إعلامية خصّصتها القنوات العمومية الأربع لتغطية مشروع قانون المالية. كما لم يرد بتاتا، ضمن تلك التغطية، إن كان مشروع قانون المالية يتضمن إجراءات تهمّ النساء و/أو تسعى الى الإنصاف في أفق والمساواة بين الجنسين باعتبار ذلك من أهداف استعمال مقاربة النوع كأداة للتشخيص والتحليل والتخطيط.

وبالوقوف عند **حضور الشخصيات النسائية في البرامج الإخبارية، يتبين أن عددها يمثل أقل من نسبة 21 % من مجموع المداخلات في البرامج المعنية.** إذ تناول الكلمة خلال فترة مناقشة مشروع المالية 14 شخصية نسائية مقابل 67 شخصية ذكورية.

[47] يتكون هذا التقرير من 194 صفحة (انظر الملحق رقم 10)

وساهمت تسع شخصيات نسائية كضيفات في بلاطوهات البرامج المقدمة، ست منهن في "**مجلة البرلمان**" للقناة الثانية واثنتان في برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى وامرأة وحيدة في برنامج "**ملف للنقاش**" لميدي 1 تي في. وتميزت 11 حلقة من البرامج المقدمة من طرف القنوات الأربع، من مجموع 23 حلقة، بحضور حصري لشخصيات ذكورية كضيوف رئيسيين في بلاطوهات هذه البرامج.

وفي إطار الروبورطاجات المقدمة في هذه البرامج، بلغ عدد المداخلات 33 جلها لمتدخلين ذكور. ولم يتم استحضار متدخلة امرأة إلا في "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية إذ أعطيت الكلمة لخمس شخصيات نسائية مقابل 14 شخصية ذكورية.

توزيع الشخصيات المتحدثة عن المشروع في البرامج الإخبارية حسب النوع (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	مجموع الحلقات	ضيوف البرنامج		الروبورطاجات		المجموع
			رجال	نساء	رجال	نساء	
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	8	8	6	14	5	**33**
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	1	4	0	15	0	**19**
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	6	9	2	0	0	**11**
القناة الأولى	"قضايا وآراء"	2	7	0	2	0	**9**
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	1	3	1	0	0	**4**
قناة ميدي 1 تي في	"90 دقيقة للإقناع"	2	2	0	2	0	**4**
القناة الأولى	"ضيف الأحد"	2	2	0	0	0	**2**
قناة تمازيغت	الشأن المحلي	1	1	0	0	0	**1**
المجموع		**23**	**36**	**9**	**33**	**5**	**83**

وإذا كانت القنوات قد خصت المشروع بما مجموعه 23 حلقة من ثمانية برامج فإن حضور الشخصيات العمومية النسائية لم يسجل إلا في سبع حلقات من ثلاث مجلات وهي"**مجلة البرلمان**"، "**شؤون برلمانية**" و"**ملف للنقاش**" وسجلت أربع حلقات من "**مجلة البرلمان**" على القناة الثانية حضور ست شخصيات برلمانية نسائية، وتميزت حلقة يوم 2013/10/26 باستضافة برلمانيتين اثنتين. واقترن هذا الحضور النسائي بالمساهمة في النقاش إلى جانب شخصيات ذكورية، ولم تسجل إلا حالة واحدة اقتسمت فيها الشخصيات العمومية النسائية النقاش دون حضور شخصيات ذكورية (حلقة يوم 2013/10/26 من "**مجلة البرلمان**"). واقترن حضور الشخصيات العمومية النسائية في باقي الحالات بوجود مداخلات لشخصيات ذكورية. وتميزت 13 حلقة من البرامج المقدمة من طرف القنوات الأربع بحضور حصري لشخصيات ذكورية كضيوف رئيسيين في بلاطوهات هذه البرامج.

أما في مجلة "**شؤون برلمانية**"، التي تقدمها القناة الأولى، فقد تم تسجيل حلقتين ساهمت فيهما النساء في النقاش إلى جانب نواب برلمانيين. واقتصر النقاش في باقي الحلقات على مساهمة شخصيات سياسية من الذكور فقط. وأخيرا عرفت الحلقة الوحيدة من برنامج "**ملف النقاش**" الذي تقدمه قناة ميدي 1 تي في مساهمة نائبة برلمانية إلى جانب ثلاث شخصيات عمومية ذكورية.

وفي إطار الروبورطاجات المقدمة في هذه المجلات لم يتم استحضار المداخلات النسائية إلا في إطار برنامج "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية ولم يسجل أي حضور نسائي في الروبورطاجات المقدمة من طرف باقي القنوات الثلاث.

ويتبين من خلال النتائج المقدمة أن الشخصيات العمومية النسائية كانت أكثر حضورا في القناة الثانية (11)، متبوعة بالقناة الأولى (2)، ثم ميدي 1 تي في (1). وحضرت ست شخصيات عمومية نسائية كضيفات رئيسيات في "**مجلة البرلمان**" بينما تناولت خمس منهن الكلمة في الروبورطاجات التي قدمتها هذه المجلة.

توزيع المداخلات النسائية حسب الشخصيات العشر المسجلة (مشروع 2014)

الشخصية العمومية	الانتماء	مدة المداخلات المحتسبة
ميلودة حازب	فريق الأصالة والمعاصرة	**00:37:53**
خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي	**00:09:06**
رشيدة بنمسعود	الفريق الاشتراكي	**00:07:02**
فتيحة البقالي	الفريق الاستقلالي	**00:06:50**
لبنى أمهير	الفريق الحركي	**00:05:17**
عائشة لخماس	الفريق الاشتراكي	**00:02:23**
سليمة فراجي	فريق الأصالة والمعاصرة	**00:00:18**
فوزية الأبيض	الفريق الدستوري	**00:00:16**
مونيا غلام	الفريق الاستقلالي	**00:00:16**
حنان أبو الفتوح	فريق التجمع الوطني للأحرار	**00:00:14**

عشر شخصيات عمومية نسائية، كلهن برلمانيات، حظين بحيز زمني يفوق 14 ثانية، في البرامج الواردة نتائجها في هذه الدراسة. وكان أعلى حيز زمني حصلت عليه شخصية عمومية نسائية من نصيب ميلودة حازب (ما يقرب من 38 دقيقة). وقد تمت استضافتها، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة ونائبة رئيس لجنة المالية بمجلس النواب، في كل من حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"، وكذا في حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "**مجلة البرلمان**"، وأخيرا حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**".

ومن غير البرلمانيات، غابت عن المساهمة في هذا النقاش نساء من آفاق أخرى سواء كانت مهنية، أو أكاديمية، أو جمعوية .

وبالرجوع إلى مساهمة الشخصيات العمومية في النقاش البرلماني حول مشروع قانون المالية بالنظر إلى مضامين المداخلات المسجلة ومقارنة نتائج هذا المتغير (variable) مع متغيرات أخرى تهم المضمون يصعب تحديد وجود ترابط بين هذا الحضور وطبيعة المضامين المتطرق إليها. فبالرجوع إلى التقديم الوصفي (المقدم في الملاحق) لكل حلقة على حدة، تتباين مساهمة ضيوف كل برنامج حسب محاور النقاش المقترحة. وبالنظر إلى أن أغلب حلقات البرامج المقدمة خصصت للجانب الاجتماعي، يصعب تأكيد أو نفي فرضية حصر المساهمات النسائية في القضايا ذات البعد الاجتماعي. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ مداخلات السيدة ميلودة حازب عن حزب الأصالة والمعاصرة همّت الضريبة على الشركات الفلاحية.

ويطرح ضعف حضور الشخصيات النسائية عدة تساؤلات حول أداء المتعهدين السمعيين البصريين وحول المنطق المعتمد في اختيار الشخصيات المتدخلة ومدى سعيها إلى تعزيز الحضور النسائي. كما تجدر الإشارة إلى العلاقة بين هذا الحضور ومتغير نوعي يتعلق بالمهام التي قد تكون وراء تواتر حضور بعض الشخصيات النسائية، كما هو الشأن بالنسبة لميلودة حازب التي تترأس فريقا برلمانيا.

VI. البعد الجغرافي للتغطية

يتبين من خلال تتبع حلقات البرامج التي تناولت مشروع قانون المالية **غياب البعد المحلي والجهوي في تغطية القنوات الأربع للمشروع.** فلم يتم في مختلف النقاشات والروبورطاجات المقدمة حول الموضوع **تناول انعكاسات الميزانية العامة على المناطق والجهات.** كما **لم يتم الانفتاح على الفاعلين الجهويين أو المحليين.** فالتغطية التي قامت بها القنوات العمومية اتسمت بطابع وطني صرف، باستثناء قناة تمازيغت.

ففي حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج **"طريق المواطنة"**، قدمت هذه القناة روبورطاجين اثنين: الأول من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول فرض الضريبة على الفلاحين الكبار، والثاني من منطقة ايموزار الكندر- إقليم إفران، حول مدى اهتمام المواطنين بمناقشة هذا المشروع. وفي الروبورطاج الثاني، أعطيت الكلمة لأربع مواطنين منهم فاعلان جمعويان محليّان. وأعطيت الكلمة لصاحب مقهى بإيموزار كندر عبّر عن جهله بمضامين الميزانية. واعتبر أن مرتادي مقهاه لا يَتتبَّعون النقاشات البرلمانية ويفضّلون مشاهدة مباريات كرة القدم مشيرا أنهم سيهتمون بهذا النقاش إن همَّ منطقتهم. وصرّح فاعل جمعوي بالمنطقة بأنه يتتبع المناقشات حول الميزانية، إلا أنه اعتبر أن كل ما يتابعه لا يجد له تطبيقا على أرض الواقع كفكّ العزلة عن المناطق القروية وتوفير المرافق الأساسية.

وباستثناء هذين التصريحين، لم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة، كما **لم يتم الربط بين مضامين المشروع ومدى تأثيراته على الصعيد المحلي.** ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي تفردها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسة عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني. وركّزت تقديمات الصحافيين وأجوبة ضيوفهم على أهم مضامين المشروع، والنقاشات والسجالات حولها بين الأغلبية والمعارضة.

ملخص التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع

خصّصت القنوات العمومية الأربع (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، وقناة تمازيغت) من أصل 76 حلقة المقدمة من مجموع برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية 23 حلقة لتغطية حدث مناقشة مشروع قانون المالية تحت قبة البرلمان وما صاحبه من جدل في الصحافة المكتوبة والإلكترونية طيلة فترة امتدت من 23 أكتوبر 2013 إلى 31 دجنبر من نفس السنة، أي على مدى سبعين يوما.

ويلاحظ أن البرامج المخصصة لتغطية الأنشطة البرلمانية هي التي اهتمت بالدرجة الأولى بالمشروع، ويتعلق الأمر ب"**شؤون برلمانية**" التي تبثها القناة الأولى و"**مجلة البرلمان**" في القناة الثانية. أما البرامج الإخبارية والحوارية من الحجم الكبير التي تستضيف أكثر من ضيف وتتضمّن روبورطاجات، فلم ينخرط منها في تغطية المشروع إلا ثلاثة. ويتعلق الأمر ب"**قضايا وآراء**" في القناة الأولى، "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت و"**ملف للنقاش**" على قناة ميدي 1 تي في، وقد أفرد كل برنامج حلقة وحيدة للموضوع. وغاب عن هذا النقاش عدد من المجلات والبرامج الإخبارية مثل "**45 دقيقة**"، "**مباشرة معكم**"، "**تحقيق**" و"**مواطن اليوم**".

واختلفت التغطية الصحافية المعتمدة من طرف القنوات الأربع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية باختلاف حجم وشكل كل برنامج. وينبغي التذكير على أن مجموع حلقات البرامج التي تم في إطارها تغطية مشروع قانون المالية لم تزد عن 21 حلقة.

وقد تفاعلت هذه البرامج الإخبارية للقنوات الأربع مع مشروع قانون المالية لسنة 2014، من تاريخ إحالته إلى تاريخ التصويت عليه، مرورا بمناقشة الميزانيات القطاعية ومختلف المناقشات في الجلسات العامة، لإطلاع الرأي العام على أطوار النقاش والتصويت على المشروع، غير أنه تم التركيز على أنشطة مجلس النواب وعلى تصريحات أعضائه أكثر من تصريحات باقي الفاعلين.

وركزت القنوات، في الحلقات الأولى من برامجها، على تقديم المشروع والفرضيات التي بني عليها ومرتكزاته الأساسية كدعم الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية. وتم الوقوف عند عدد من التيمات الأساسية المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية، كالضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الفلاحة والتدابير المرتبطة بالسكن الموجه للطبقة الوسطى، بالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالصحة وتعميم التغطية الصحية والتعليم. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش حول هذه المقتضيات كان حاضرا بقوة في خلاصات أعمال اللجان وكانت موضوع عدد من مقترحات التعديلات.

وإذا كان موضوعا الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات الفلاحية قد خصصت لهما فقرات في حلقات البرامج المقدمة بالإضافة إلى تكرار تناولهما في عدد من الحلقات، فإن باقي التيمات كانت حاضرة إما في بضع فقرات من الحلقات المقدمة أو جاءت في سياق النقاش أو على هامشه، كما هو الشأن بالنسبة للتدابير والإجراءات المرتبطة بالصحة والتشغيل والاستثمار، إلخ، بشكل ينتفي معه اعتبارها تيمات أساسية.

وحرصت القنوات على استدعاء ممثلين عن الأغلبية والمعارضة لمناقشة موضوع كل حلقة. وتم الحرص على هذه القاعدة في برامجي **"قضايا وآراء"** و**"ملف للنقاش"**. كما تم الحرص عليها بالخصوص في الروبورطاجات المقدمة في إطار فقرات **"مجلة البرلمان"**. يفيد هذا التوزيع انحصار التغطية الإعلامية للمشروع في عكس النقاش البرلماني الذي جرى حول المشروع.

وأعطيت الكلمة في إطار تغطية مشروع قانون المالية بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية لما مجموعه 57 شخصية عمومية، 51 منها من البرلمانيين.

وتصدرت ميلودة حازب، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، قائمة مداخلات الشخصيات العمومية بحوالي 38 دقيقة نظرا لمشاركتها في ثلاث مجلات (**"ملف للنقاش"** و**"مجلة البرلمان"** و**"شؤون برلمانية"**).

ولم يسجل حضور فاعلين آخرين، كما لم يسجل حضور أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين كضيوف رئيسيين إلا في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج **"قضايا وآراء"** التي استضافت إلى جانب شخصيتين عن الأغلبية وشخصية عن المعارضة كلا من إدريس عبادي، بصفته أستاذا جامعيا للمالية العامة؛ ومحمد الشرقي، بصفته محللا اقتصاديا. وتم تسجيل حضور مختصين آخرين في بضع روبورطاجات فقط.

وبخصوص مقاربة النوع الاجتماعي أظهرت النتائج أنه لم تتم الإحالة، سواء في تقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من الرجال والنساء، الى التقرير المرفق بمشروع الميزانية حول "ميزانية النوع الاجتماعي" كما لم يتم تناول السياسات العمومية من منظور تلك المقاربة ولا آثار قانون المالية على النساء.

وبالوقوف عند الحضور النوعي للشخصيات العمومية النسائية ومدى مساهمتها في إغناء النقاش حول المشروع، تبيّن أن تسع شخصيات نسائية ساهمت كضيفات في بلاطوهات البرامج المقدمة، ست منها في إطار المجلتين البرلمانيتين للقناة الأولى والقناة الثانية، في حين تمت استضافة 34 شخصية ذكورية في نفس البرامج. وفي إطار الروبورطاجات المقدمة أعطيت الكلمة إلى خمس شخصيات عمومية نسائية مقابل 33 شخصية ذكورية.

وعلاقة بالبعد الجغرافي لمضامين التغطية وتصريحات الفاعلين حولها، وباستثناء تقرير مفصل بثته قناة تمازيغت من منطقة إيموزار الكندر، حول غياب انعكاس المشروع على ميزانية المنطقة وتأهيل البنيات التحتية، لم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الأثار الاقتصادية المنتظرة للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة. كما لم يتم الربط بين مضامين المشروع وتأثيراته على الصعيد المحلي. ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي تفردها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسات عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى مكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني.

ثانيا: التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع

يتوقف هذا الجزء من الدراسة عند مضامين المواد الاعلامية التي قدمتها القنوات التلفزية الأربع في نشراتها الإخبارية حول موضوع قانون المالية. وخلال الفترة المعنية بالدراسة بثت القنوات الأربع 1234 نشرة إخبارية، 383 منها في القناة الأولى و371 في القناة الثانية و70 في قناة تمازيغت و410 في قناة ميدي 1 تي في.

وقد تم تتبع خمس نشرات إخبارية عامة في القناة الأولى (نشرة الظهيرة، النشرة بالأمازيغية، النشرة بالفرنسية، النشرة المسائية والنشرة الليلية) وأربع نشرات موضوعاتية (الاقتصاد في أسبوع، أخبار الجهة، الرياضة في أسبوع والثقافة في أسبوع). وبالنسبة للقناة الثانية، فقد تم تتبع كل من النشرة الزوالية والنشرة بالأمازيغية والنشرتين المسائيتين بالعربية والفرنسية بالاضافة إلى "**إيكو نيوز**" التي تقدم بدورها بالعربية والفرنسية. كما تم تتبع النشرة المسائية التي تقدمها قناة تمازيغت دون احتساب مختلف إعاداتها. وبالنسبة لقناة ميدي 1 تي في، فقد تم تتبع النشرات الصباحية التي تقدم من الاثنين إلى الجمعة كما تم تتبع النشرات اليومية المتمثلة في نشرة المنتصف والنشرة المسائية ونشرة منتصف الليل بالإضافة إلى النشرة الاقتصادية.

وتم إخضاع المواد الإعلامية المرتبطة بتغطية موضوع قانون المالية للتدقيق بناء على شبكة القراءة المعتمدة في الدراسة وتم تصنيف المعطيات المستخرجة بناء على عدد من المتغيرات كطبيعة البث، والأشكال المعتمدة والأجناس الصحافية[48] وفئات المتدخلين وطبيعة التغطية والتيمات المتناولة، إلخ.

I. توزيع الفقرات المقدمة حسب نوعية البث:

بثت القنوات العمومية الأربع ضمن نشراتها الإخبارية ، خلال لفترة المعنية بالدراسة، ما مجموعه 230 خبرا أو تقريرا إخباريا. وتوزعت هذه التقارير بين القناة الأولى (68) القناة الثانية (60) وميدي 1 تي في (91) وقناة تمازيغت (11).

[48] - يقصد هنا: التقارير المختصرة التي يتلوها الصحافي، الروبورطاج، ضيف النشرة، استعمال رسوم بيانية وشاشات تفاعلية ...

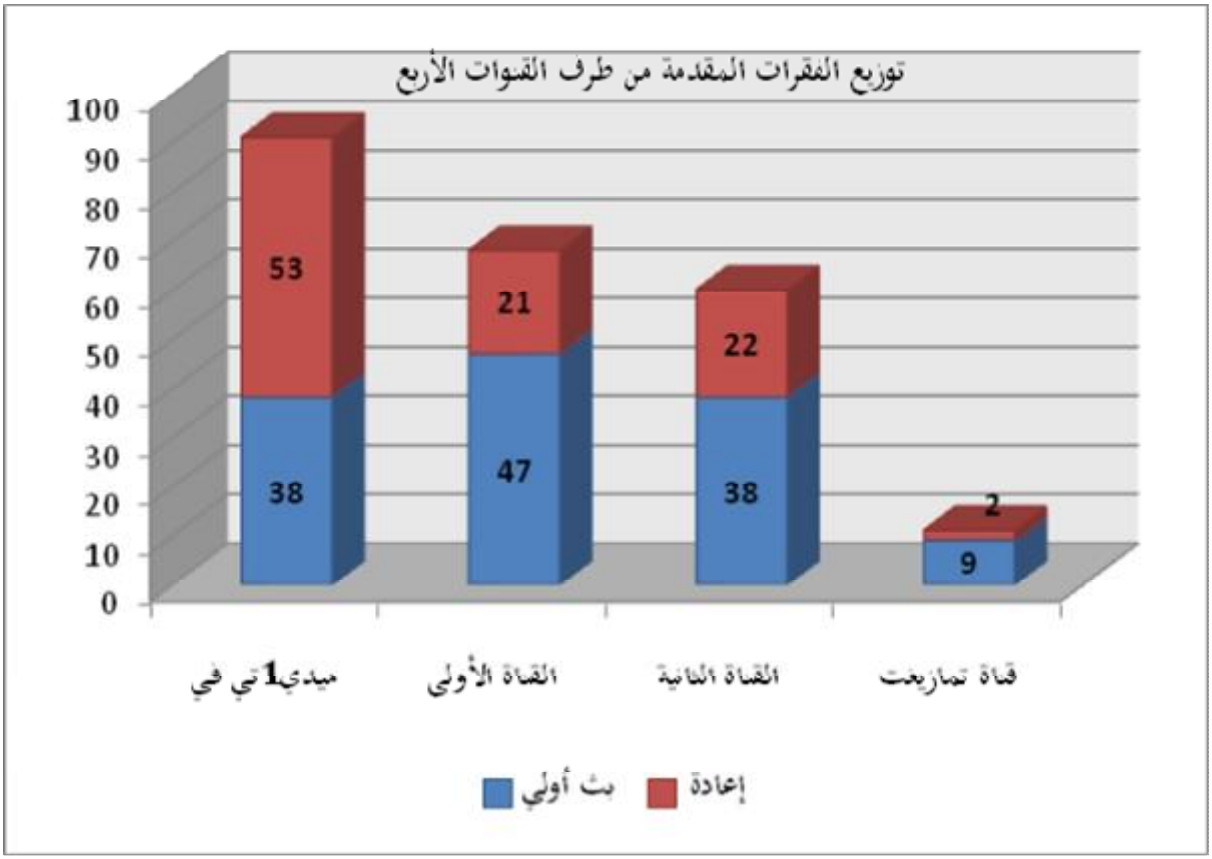

ومن الملاحظ أن بعض هذه التقارير يعاد بثها، ضمن نشرات أخرى، دون تغيير أو بترجمتها من العربية إلى الأمازيغية أو الفرنسية أو العكس[49]. ولمعرفة الجهد الحقيقي المبذول من طرف كل قناة تم حصر عدد التقارير المعنية بالوصف والتحليل في تلك التي قدمت لأول مرة؛ وبلغت 132 تقريرا موزعا كالآتي: القناة الأولى (47)، القناة الثانية (38)، ميدي 1 تي في (38) وقناة تمازيغت (9).

II. الأجناس الصحافية الموظفة لتغطية المشروع:

وظفت القنوات الأربع لتغطية مناقشة مشروع قانون المالية في نشراتها الإخبارية، بالأساس، التقارير المختصرة التي يتلوها مقدم النشرة دون إرفاقها بتصريحات. كما استعملت هذه القنوات صنف الروبورطاج الذي يفترض الانتقال إلى "الميدان" لنقل الوقائع إلى المشاهدين وتبليغهم آراء متعددة حول الموضوع المعني بالتغطية. أما ضيف النشرة الذي تلجأ إليه وسائل الإعلام السمعية البصرية لتقديم وشرح المعطيات أو للتحليل والتعليق، فكان شبه غائب في تغطية المشروع.

[49] - لم يتم تتبع إلا النشرات المقدمة بالعربية والأمازيغية والفرنسية.

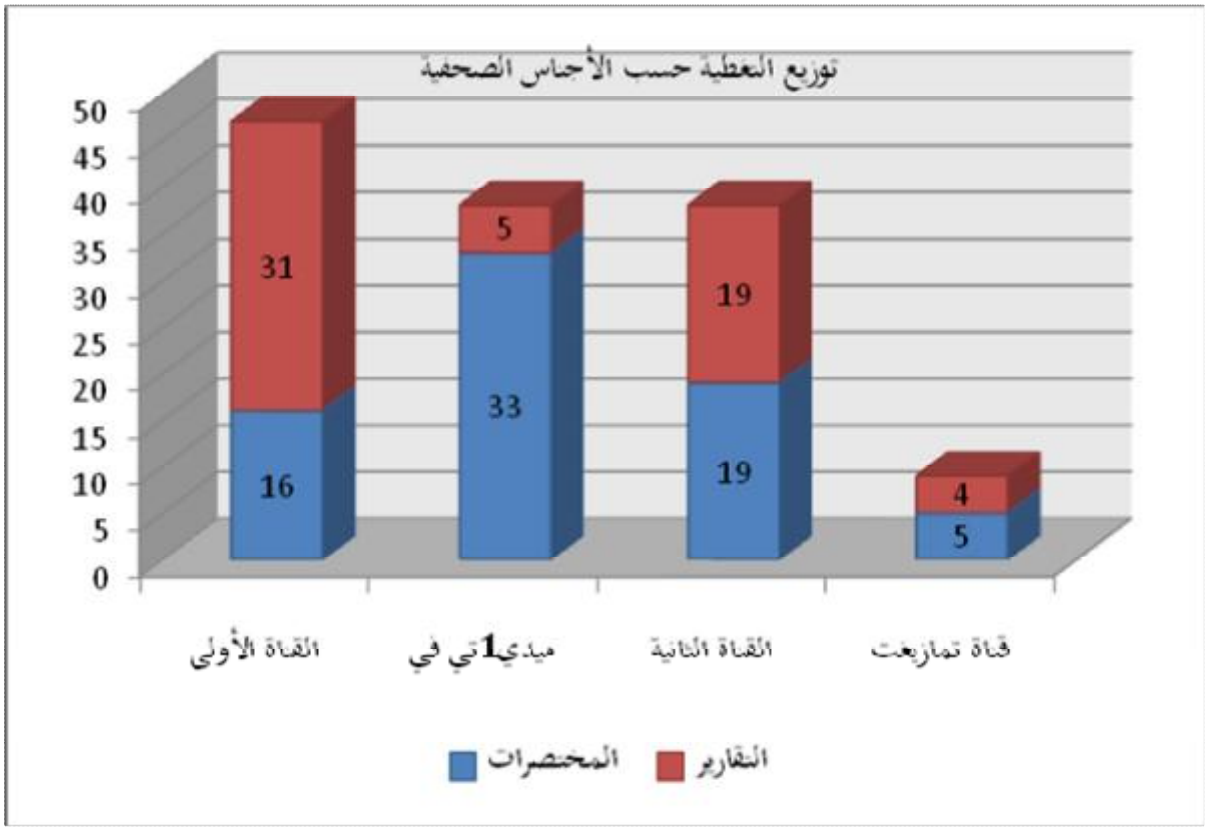

يفيد المبيان أعلاه أن القناة الأولى اعتمدت في تغطيتها لمشروع قانون المالية على تقارير إخبارية مفصلة مرفوقة بتصريحات (31 روبورطاج). لكن **أغلب هذه الروبورطاجات كانت مصورة داخل قبة البرلمان**، وأعطيت الكلمة ضمنها فقط لبرلمانيين.

أما القناة الثانية، فقد لجأت إلى الروبورطاج بنسبة أقل ويلاحظ أن نفس العدد المخصص لهذا الصنف خصص للمختصرات. وبالنسبة لقناة ميدي 1 تي في فقد بثت 33 مختصرا إخباريا مقابل خمسة روبورطاجات. وأخيرا، اكتفت قناة تمازيغت بتخصيص خمسة مختصرات وأربعة روبورطاجات لتغطية المشروع. ويلاحظ أن القنوات الأربع لم تلجأ إلى ضيوف النشرة لتقديم شروح إضافية حول المشروع أو لتسليط الضوء على موقف أو رأي معين أو قضية تمت إثارتها ضمن النشرة، إلا مرتين من طرف قناة ميدي 1 تي في، حيث استضافت شخصيتين عموميتين، بواسطة duplex.

ولا تسمح المختصرات سوى بتقديم الخبر دون تفاصيل، خصوصا وأن تلك التي بثتها القنوات الأربع، لم تتجاوز الدقيقة الواحدة إلا في 16 حالة، ولم تكن مرفوقة بصور إلا في تسع حالات، ولم تكن هذه الصور على شكل

رسوم بيانية، بل اقتصرت على نقل صور من البرلمان[50] أو من الشارع. ويسجل اعتماد قناة ميدي 1 تي في في بعض تقاريرها على الشاشة التفاعلية التي تمكّن من تقديم أرقام ومعطيات وتبسيطها للمشاهد.

أما الروبورطاجات وهي تتميز بإمكانية تناول تفاصيل أكثر مع إعطاء الكلمة لمتدخلين متعددين يدلون بآرائهم لتقريب الموضوع للمواطنين، فقد بلغ عددها 59 في القنوات الأربع، أي بنسبة % 45,70.

III. توزيع التغطية حسب فئات المضامين

إذا كانت القنوات الأربع قد بثت ما مجموعه 132 خبرا في بث أول فإن هذه التغطية ارتبطت في جزء كبير منها بمسلسل مناقشة المشروع داخل قبة البرلمان. **وانصبت هذه التغطية في جزء كبير منها على المسطرة التشريعية التي سلكها المشروع.**

توزيع فئات الأخبار المقدمة في النشرات الإخبارية

فئات الأخبار المقدمة	عدد التقارير
أخبار حول مختلف مراحل المصادقة على المشروع	32
أخبار حول دراسة المشروع في اللجن ومناقشة الميزانيات الفرعية	25
أخبار ركزت على بعض مضامين المشروع	16
أخبار حول تقديم المشروع	14
أخبار مخصصة لعكس مواقف الفرق من مناقشة المشروع	12
أخبار تتعلق بالاعلان عن انعقاد الجلسات العمومية	11
أخبار تتعلق بتغطية الندوات والأيام الدراسية	11
أخبار تتعلق بالتصويت ضد المشروع في مجلس المستشارين	11
المجموع	132

ولم يتم تخصيص تغطية موضوعاتية تهم بعض مضامين المشروع والتدابير التي جاء بها سوى في 16 تقريرا، قدمت في بث أول (ثلاثة في القناة الثانية، واحد في القناة الأولى و12 في قناة ميدي 1 تي في). وبعيدا عن هذه المسطرة التشريعية التي سلكها المشروع، غطت القنوات الأربع عددا من الأيام الدراسية والندوات التي تم تنظيمها داخل فضاء البرلمان وخارجه بلغ عددها 11 روبورطاجا.

[50]- اعتمدت القنوات في 93 خبر على صور من داخل قبة البرلمان.

ورغم تعميم مشروع ميزانية المواطن يوم 2 نونبر 2013، فقد اكتفت كل من القناة الثانية وميدي 1 تي في ببث خبرين مختصرين حول تعميم هذه الوثيقة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية. ولم يتبين من خلال المعاينة أن القناة الأولى قد تحدثت عن هذه الوثيقة، وهي نفس الملاحظة التي يمكن تعميمها على قناة تمازيغت.

واكتفت كل من القناة الثانية وميدي 1 تي في (عشرة أيام بعد النشر) ببث خبر عن نشر هذه الوثيقة دون الدخول في حيثياتها أو شرحها أو تفسيرها رغم أن الهدف الأساسي من هذا النشر هو تبسيط مضامين مشروع قانون المالية حتى يتمكن المواطن العادي من فهم هذا المشروع.

وتبين من خلال نتائج المعاينة أن الأخبار المختصرة والتقارير الإخبارية المفصلة (132 التي قدمت في بث أول) يمكن تقسيمها إجمالا إلى ثلاثة فئات من مضامين الأخبار، وهي **الشق الشكلي والمسطري للمشروع، الإشارة إلى بعض مضامين المشروع والتوقف عند بعض مضامين المشروع.**

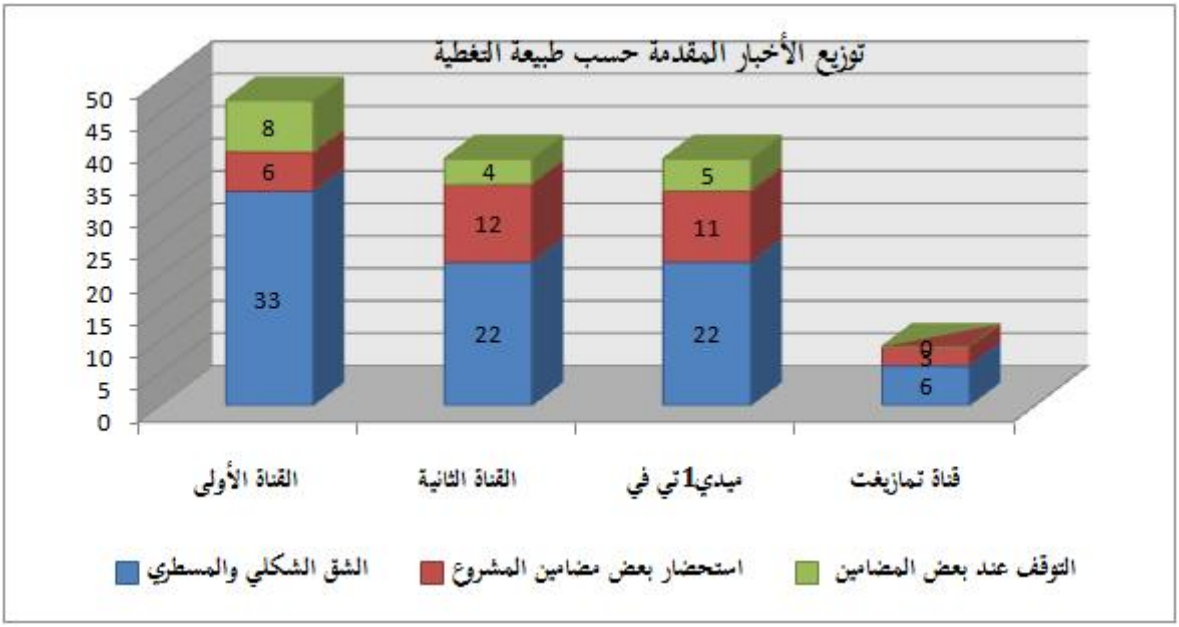

- **الشق الشكلي والمسطري في المشروع:** تشمل هذه الفئة الأخبار المتعلقة بانعقاد اجتماعات اللجان أو الإعلان عن الجلسات العمومية، وتلخيص مجرياتها وكذا تقديم تطور مناقشة الميزانيات الفرعية، ويندرج في هذا الصنف 83 خبرا قدمتها الخدمات الأربع، 33 منها قدمتها القناة الأولى و22 قدمتها قناة ميدي 1 تي في و22 قدمتها القناة الثانية وستة قدمتها قناة تمازيغيت.
- **الإشارة إلى بعض مضامين المشروع: يندرج** في إطار هذه الفئة، التقارير الإخبارية التي تشير إلى بعض التدابير والإجراءات الواردة في المشروع ومواقف بعض الفاعلين منها مؤيدة أو منتقدة، دون بسطها

والتعريف بها. وبلغ عدد الأخبار المقدمة بهذا الشكل 32 خبرا قدمتها الخدمات الأربع، 12 منها على القناة الثانية و11 على ميدي 1 تي في وستة على القناة الأولى وثلاثة على قناة تمازيغيت.

- **التوقف عند بعض المضامين :** ويندرج في هذا الصنف التقارير التي خصصت لبعض التدابير التي جاءت في المشروع أو بعض القضايا الخلافية الناتجة عن هذه التدابير المتخذة وردود الفعل من أجل سحبها أو تغييرها كفرض رسم جوي على الرحلات السياحية أو إلزام التجار بمسك دفاتر محاسبية لكل مشترياتهم والإدلاء بها دوريا لدى الإدارة الضريبية[51].

ويحيلنا هذا الجزء على مدى تبسيط وتفسير مضامين قانون المالية للمواطن. ويدخل في إطار هذا الصنف 17 خبرا فقط، ثمانية منها قدمتها القناة الأولى، وخمسة قدمتها ميدي 1 تي في، وأربعة قدمتها القناة الثانية.

IV. التغطية الإخبارية للمشروع بين نقل الوقائع وتفسير وتبسيط مضامين المشروع

يستخلص مما سبق أنّ **القنوات الأربع اعتمدت أكثر على التقارير المختصرة.** ويوضح المبيان أسفله أن التغطية الإعلامية ركّزت أساسا في نقلها للوقائع المرتبطة بالمشروع خاصة على تلك التي لها علاقة بمسطرة مناقشته. أمّا تقديم مضامين المشروع وتبسيطها ليتمكنّ المتلقي من استيعابها وفهم أهميتها بالنسبة له، فلم تحظ باهتمام أكبر.

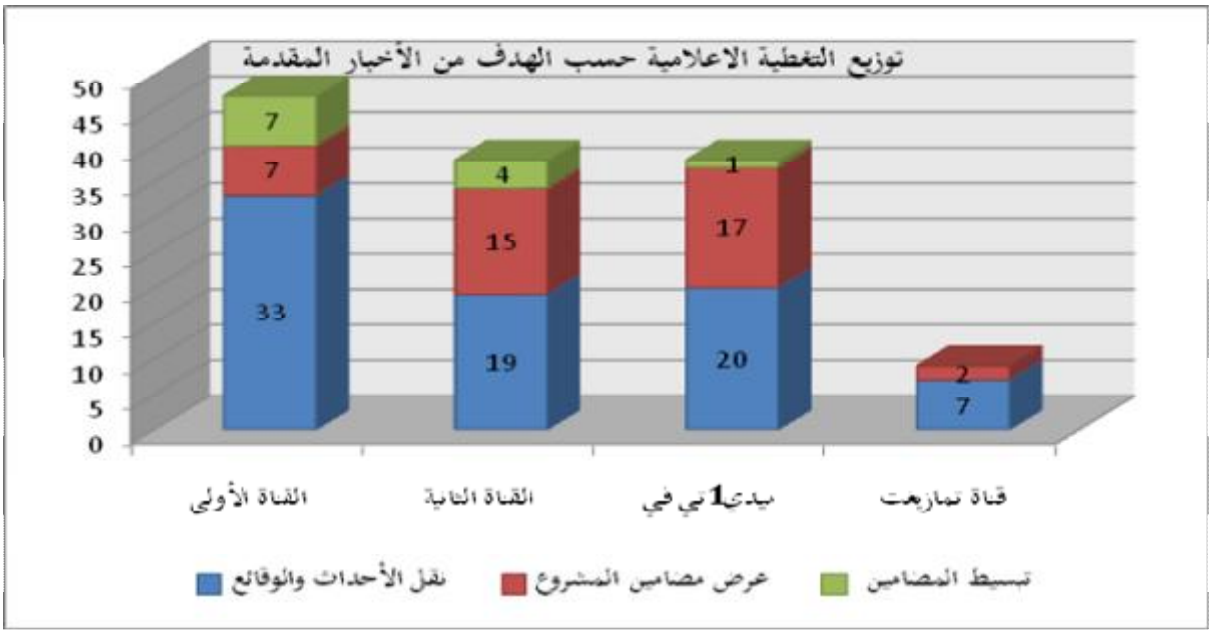

[51]- أنظر التفاصيل في الفقرة المخصصة للتيمات المتناولة في النشرات الإخبارية أسفله.

لقد خصصت الخدمات الأربع أكثر من نصف التغطية التي قدمتها في بث أول **(132)** للصنف الأول من المواد الإعلامية (**"نقل الأحداث والوقائع"**). وارتبط 79 خبرا من مجموع نتائج القنوات الأربع بهذا الصنف. وقدمت القناة الأولى بهذا الخصوص 33 خبرا، مقابل 20 في قناة ميدي 1 تي في و19 في القناة الثانية وسبعة في قناة تمازيغت، وانطلاقا من أصناف الوظائف المحددة أعلاه، والتي تندرج في الصنف الأول المرتبط بـ"نقل الأحداث والوقائع" المرتبطة بالمشروع، الأخبار والمختصرات، كالإعلان عن انعقاد الجلسات العمومية والإخبار بموعدها، وتقديم مختلف الأخبار عن اجتماع اللجان ومآل مناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية، وقد يحدث أن تشير تقديمات الصحافيين عرضا إلى بعض مضامين المشروع كالفرضيات التي بني عليها أو الاختلاف بين المعارضة والأغلبية حول بعضها.

وارتبط الصنف الثاني من الأخبار المقدمة **(تفسير مضامين المشروع)**، مع فتح المجال لتقديم مداخلات الفاعلين في الموضوع، في قالب سردي يستحضر مضامين مشروع قانون المالية ويحيل عليها. وقد يتوقف عند المواقف الرسمية للمؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء الفاعلون من بعض النقاط الخلافية، كما قد تكتفي بالإحالة على هذه الأمور. وقدمت القنوات الأربع ما مجموعه **41 تقريرا أو روبورطاجا** تدخل في نطاق هذا الصنف. وتوزعت هذه التقارير بين قناة ميدي 1 تي في (17) والقناة الثانية (15) والقناة الأولى (7). وفي هذا السياق، انبنت تغطيات القنوات الأربع على سرد المضامين الأساسية للمشروع أو استحضار بعضها في تصريحات الفاعلين، كالقول بأن هذا المشروع يسجل تراجعا في موارد الدولة بأكثر من 3% ويتوقع عجزا يناهز 5%، أو تأكيده على ضرورة إصلاح صندوق المقاصة ودعم القدرة الشرائية للمواطن ودعم استمرار صناديق التقاعد وخلق مناصب مالية أو اعتبار أن المشروع تضمن تقليصا لفرص التشغيل وتخفيضا في ميزانية الاستثمار وإصلاح صندوق المقاصة.

وفي سياق الصنف الثالث **(تبسيط مضامين المشروع)** من أجل تسهيل استيعابها من طرف شرائح اجتماعية عريضة من المواطنين، فقد تم في هذا الإطار تقديم ما مجموعه **12 تقريرا** اتسمت بعنصر التبسيط وتوزعت بين القناة الأولى (7) والقناة الثانية (4) وواحد لقناة ميدي 1 تي في. واقترنت هذه المضامين بتقديم شاشات تفاعلية تفسيرية أو صور ميدانية تتناسب والموضوع المطروح وأحيانا تقديم روبورطاجات وحوارات ميدانية ذات صلة بالموضوع.

v. التغطية الموضوعاتية لمشروع قانون المالية

يرتكز المشروع على أربعة أعمدة: يرتبط الأول بإطلاق دينامية النمو عبر الاستثمار ودعم القدرة الإنتاجية للنسيج الوطني، ويتجلى الثاني في مصاحبة هذه الدينامية بالإصلاحات السياسية المرتبطة بمنظومة الدعم والإصلاح الجبائي وأنظمة التقاعد، ويتمثل الثالث في التوجيه المنسجم للسياسات الاجتماعية والعمل على تكاملها خاصة ما يرتبط بتوجيه الاقتصاد الاجتماعي، والمقاولة الصغيرة جدا وتأطير الاقتصاد غير المهيكل، وتقوية ميكانيزمات التشغيل ومحاربة التهميش والهشاشة. أما الرابع فيتجلى في تسريع عملية البناء التشريعي والمؤسساتي من خلال تنزيل الدستور، مع إعادة النظر في البرمجة، وفي ترتيب االنصوص التشريعية، واحترام الأولويات، كما أن الهدف من تفعيل هذه الأعمدة هو تحقيق نسبة النمو في حدود 4,2% سنة 2014 على أساس محصول زراعي متوسط، وتقليص عجز الميزانية إلى 4,9% من الناتج الدخلي الخام.

وبالرجوع إلى ما تضمنته النشرات الإخبارية حول هذه المرتكزات والإجراءات والتدابير، نجد أن **عدد التقارير الموضوعاتية جد ضعيف مقارنة مع ما خصص للجانب المسطري للموضوع**، فالقناة الثانية قدمت ثلاث تقارير موضوعاتية في بث أول تمحورت حول الجانب الضريبي في المشروع، مقابل تقديم القناة الأولى لتقريرين موضوعاتيين تمحور الأول حول النقل والثاني حول الجانب الضريبي. ومن جهتها قدمت قناة ميدي 1 تي في تسع تقارير موضوعاتية ارتبطت بالتعليم، والسكن، والنقل والبنيات التحتية وعدد من المقتضيات الضريبية (أنظر التفاصيل المرتبطة بهذه التغطية في الملحق رقم 7).

1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية:

قدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداءا من الساعة 22:27:13، تقريرا عن إحداث مشروع 2014 لرسم جوي عن السياحة. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة؛ وزهير محمد العوفير، نائب المدير التجاري للخطوط الملكية المغربية.

واكتفت القناة بإعلان الوزارة عن اعتماد هذا الرسم دون الربط بين ذلك وبين النقاش الذي دار داخل قبة البرلمان. ولم تشر القناة إلى أن هذا الرسم يدخل في إطار التعديلات التي جاءت بها الأغلبية على مشروع قانون المالية. وهو التعديل الذي يحمل رقم 18 من بين التعديلات الأخرى التي أدخلت على المشروع أثناء مناقشته داخل لجنة المالية.

وقدمت القناة الثانية في نشرتها بالأمازيغية ليوم 2013/12/28 وفي نشرتها المسائية بالعربية ليوم 2013/12/29 تقريرا موضوعاتيا حول التدابير المتخذة في إطار الاستخلاص الجبائي، حيث غطت وقفة احتجاجية للتنسيقية المستقلة للتجار. وأعطيت الكلمة في النشرتين معا لممثلين عن التجار وعبد المولى العلمي، رئيس قسم بمديرية التجارة والتوزيع بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في:

قدمت قناة ميدي 1 تي في، في نشرة الأخبار ليوم 2013/10/24، تقريرا حول موضوع التعليم. وبداية تم تقديم ورقة مفصلة حول التدابير المتخذة في هذا الصدد بناء على المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية. وعمدت القناة في تقديم الموضوع إلى تقديم المعطيات عبر الشاشة التفاعلية مع إرفاق هذا الملف بصور من واقع التعليم، حيث تم استعمال مقاطع فيديو لمؤسسات تعليمية.

وقدمت القناة أيضا يوم 2013/10/25 في نشرتها المسائية تقريرا مفصلا حول التدابير المتعلقة بالسكن في مشروع قانون المالية، حيث تم التركيز على قطاع الإسكان وسبل تقليص العجز بهذا القطاع في أفق سنة 2016. وتم توضيح ذلك باستعمال الشاشة التفاعلية وصور حول إشكالية السكن.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساء باللغة الفرنسية، ليوم 2013/10/28 ، تقريرا عن ردود أفعال الاتحاد العام لمقاولات المغرب أياما بعد تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2014، عنوانه الأساس هو أن الباطرونا أعربت عن خيبة أملها لكون المشروع لا يتضمن إجراءات تشجع تنافسية المقاولات. ويثير هذا التقرير تساؤلات حول المرور إلى موقف الاتحاد دون الوقوف عند التدابير التي جاء بها المشروع في مجال تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ومحاربة الاقتصاد غير المهيكل وعدد من الإجراءات والتحفيزات الضريبية. (أنظر في هذا الصدد الجزء الأول من تقرير لجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب، صفحة 183 وما يليها).

وفي يوم 04 نونبر 2013، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساءا باللغة الفرنسية، تقريرا عن مشروع 2014 تضمن خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية استنادا إلى تصريحات لوزير الاقتصاد والمالية قدم أمام البرلمانيين أهداف مشروع القانون المالي. ولم يشر التقرير إلى أشكال الانتقادات التي وجهت لهذا المقتضى خاصة احتساب الاحالات على التقاعد في هذه الأرقام وكذا تشغيل المعطلين.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/20 تقريرا حول اعتماد رسم جوي للسياحة. وأعطيت الكلمة لوزير السياحة تحدث فيها عن تفاصيل هذا الإجراء وانعكاساته الايجابية خاصة على صندوق

التكافل الاجتماعي. ويستحضر هذا التقرير مقارنة مع نظيره المقدم من طرف القناة الأولى إشكالية وضع الخبر في سياقه. فالصيغة المعتمدة توحي بأن الأمر يتعلق بقرار انفرادي للوزارة الوصية، والحال أن الأمر يدخل في صيرورة مناقشة مشروع قانون المالية وهو من بين التعديلات التي أدخلتها فرق الأغلبية ووافقت عليها الحكومة. كما يجدر التساؤل، في إطار مبدأ التوازن في الخبر واحترام تعددية الرأي والتعبير، عن عدم إعطاء الكلمة للفرق البرلمانية وكذا إلى ممثلي المهنيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا المقتضى وعن آثاره السلبية المحتملة على القطاع وفرضية سحب عدد من الشركات الأجنبية للخطوط المتجهة من وإلى المغرب بسبب هذا الرسم.

وتطرقت قناة ميدي 1 تي في لموضوع إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2014، في النشرة الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 16 دجنبر 2013 وفي نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 25 دجنبر 2013. وشددت على هذا الإجراء كتعديل جاءت به الحكومة. ويطرح هذا التقرير من جديد إشكالية الرأي والرأي الآخر وموقف الفاعلين الآخرين من هذا التعديل وكيفية التجاوب معه بالإيجاب أو الرفض، كما أن الصيغة التي قدم بها تفتقر إلى عدد من التفاصيل من شأنها أن تزيد من دقة هذا الخبر أو تعطيه مصداقية أكبر.

ولختم هذا الجزء تجدر الإشارة إلى أن قناة ميدي 1 تي في قدمت في النشرة الإخبارية المسائية باللغة العربية ليوم 2013/11/31 تقريرا حول ارتفاع أسعار بعض المواد ابتداء من فاتح يناير بسبب ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة على بعض المواد الأساسية مع سرد عدد مهم من المواد التي همها هذا الارتفاع. وصحيح أن هناك عدد من المقتضيات الضريبية التي تسير في اتجاه الرفع من قيمة الضرائب، لكن سردها بهذه الطريقة قد يوحي بغياب تخفيضات ضريبية في مجالات أخرى أو تحفيزات جمركية وضريبية. ومن جهة أخرى أليست هناك آراء توافق على الزيادة في الضرائب على هذا الصنف من المنتوجات. وعلى سبيل المثال فالرفع من الضرائب على السيارات الفارهة هو تعديل تم داخل البرلمان ولم يكن مبرمجا في المشروع الأصلي. كما أن هذا التعديل تم التصويت عليه داخل اللجنة بالإجماع سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة.

3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى:

قدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/15 تقريرا حول موضوع النقل الطرقي يخص تعديل يقضي بتعويض مالكي مأذونيات النقل والذين لا يستغلونها وإجراءات إضافية وأعطيت الكلمة لعدد من المهنيين والفاعلين في المجال. ويطرح هذا التقرير الموضوعاتي، والمتميز بانفتاحه على المهنيين وخروجه عن منطق المصادقة

على المشروع، إشكالية حصر المداخلات وزاوية التطرق من وجهة نظر وحيدة وعدم وضع هذه المضامين في سياقها العام أو ربطها بتوجهات المشروع.

وقدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/17 ابتداء من الساعة 20:39:40 روبورطاجا حول التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون مالية 2014 والذي يهم التعديلات الخاصة بالمادة الرابعة المتعلقة بالمقتضيات الضريبية. وفي ما تحدث ممثلا الحكومة والأغلبية عن رفض تعديل حول تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير، حرصا على بنية الميزانية العامة، ارتبطت مداخلة ممثل المعارضة بتقديم تعديلات تهم الضريبة على القطاع الفلاحي. وإذا كان هذا التقرير يعكس حرص القناة على التوازن بين الأطراف الفاعلة فيه (الحكومة، الأغلبية والمعارضة) فإنه يطرح تساؤلات حول المنهجية المعتمدة في التقارير الموضوعاتية، وكذا في باقي التقارير والتي تستهدف تحقيق توازن شكلي بين الأطراف الفاعلة.

وتفيد التقارير الموضوعاتية المقدمة من طرف القنوات الثلاث، على قلّتها، استهداف الجانب الضريبي في مشروع قانون المالية، بالأساس، أمّا قناة ميدي 1 تي في فاكتفت بالقيام بتغطية مسطرية للموضوع.

VI. أصناف الشخصيات المتدخلة في النشرات الإخبارية

بثت القنوات الأربع في النشرات الإخبارية 59 روبورطاجا تضمن تصريحات لشخصيات عمومية وغيرها من ما مجموعه 132 خبر، أي ما يمثل فقط 45% من مجموع الأخبار المتعلقة بالمشروع في النشرات. وقد بلغ عدد مداخلات المهنيين أربع مداخلات، ومداخلات الفاعلون الآخرون (خبراء وغيرهم) ثمان مداخلات. أما الشخصيات المنتمية للفاعلين السياسيين فبلغ عدد مداخلاتها 47 مداخلة، مما يمثل زهاء 80% من مجموع المداخلات.

توزيع التقارير المقدمة حسب فئات المتدخلين

المجموع	القناة الأولى	القناة الثانية	ميدي 1 تي في	قناة تمازيغت	المجموع
بدون متدخل	16	19	33	5	**73**
الفاعلين السياسيين	28	15	2	2	**47**
مهنيون	2	2	0	0	**4**
تقارير أخرى[52]	1	2	3	2	**8**
المجموع	**47**	**38**	**38**	**9**	**132**

وإجمالا عمدت القنوات الأربع في 13 روبورطاجا إلى إعطاء الكلمة لشخصيات من الحكومة إلى جانب شخصيات من الأغلبية والمعارضة، كما يتبين من الجدول التالي. كما وازنت بين الأغلبية والمعارضة في سبعة روبورطاجات، وبين الحكومة والمعارضة في روبورطاجين اثنين. وأعطيت الكلمة للحكومة وحدها في ثلاثة روبورطاجات همَّت مرحلة تقديم المشروع، وللأغلبية وحدها في روبورطاجين وللمعارضة وحدها في 5 روبورطاجات.

ويلاحظ إعطاء الكلمة لرؤساء اللجان في 15 روبورطاجا لتلخيص مجريات مناقشة الميزانيات الفرعية، وتمت كل هذه المداخلات في القناة الأولى. ويجب التذكير أن رؤساء اللجان وإن تم احتسابهم في الفاعلين السياسيين، لم يؤخذ بعين الاعتبار انتماؤهم إلى الأغلبية أو المعارضة، نظرا لكون تصريحاتهم كانت مقتصرة على تقديم أشغال اللجان دون إبداء آرائهم من المشروع.

[52]- يشمل هذا الصنف التقارير التي أعطيت فيها الكلمة لمتدخلين من فئات متعددة ولا تدخل في التصنيفات السابقة. ويدخل في هذا الصنف مثلا التقرير حول المناظرة التي نظمتها الرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحداثة وأعطيت فيها الكلمة لكل من محمد كرين، عن مركز عزيز بلال للدراسات والأبحاث؛ ومحمد نوفل عامر، رئيس الرابطة من أجل التنمية والحداثة؛ وخالد السبيع، نائب برلماني عن حزب الاستقلال.

توزيع التقارير الإخبارية حسب نوعية المتدخلين

صفات المتدخلين	القناة الأولى	ميدي 1 تي في	القناة الثانية	قناة تمازيغت	المجموع
بدون متدخل	16	33	19	5	**73**
الحكومة وحدها	1	1	1	0	**3**
الحكومة + الأغلبية + المعارضة	6	0	7	0	**13**
الحكومة + المعارضة	0	0	1	1	**2**
مهنيون	2	0	2	0	**4**
الأغلبية فقط	2	0	0	0	**2**
المعارضة فقط	3	1	1	0	**5**
رؤساء لجان	15	0	0	0	**15**
أغلبية + معارضة	1	0	5	1	**7**
أشكال أخرى لا تدخل في التصنيفات السابقة	1	3	2	2	**8**
المجموع	**47**	**38**	**38**	**9**	**132**

وارتبطت المداخلات التي احتسبت على المهنيين لوحدهم بروبورطاجات موضوعاتية، حيث قدمت القناة الثانية في روبورطاجين في إطار تغطية وقفة احتجاجية نظمتها التنسيقية الوطنية للتجار للتنديد بالمقتضى المنصوص عليه بالمشروع والهادف إلى إلزامية مسك دفتر محاسبي من طرف التجار الصغار لضبط مبيعاتهم. وأعطت في هذه التغطية الكلمة لممثلين عن التنسيقية وممثل الوزارة الوصية (أنظر في هذا الصدد الفقرة المتعلقة بالتيمات المتناولة في القناة الثانية أسفله).

ومن جهتها قدمت القناة الأولى روبورطاجا عن قطاع النقل الطرقي، أعطت فيه الكلمة لفاعلين وخاصة عن الفدرالية الوطنية للنقل. كما قدمت هذه القناة أيضا روبورطاجا حول ندوة من تنظيم المنظمة الديمقراطية للشغل حول مستجدات قانون المالية، أعطيت فيها الكلمة لكاتبها العام لوحده. ويلاحظ عدم إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب ولا المركزيات النقابية الخمس الممثلة في البرلمان والمشاركة في الحوار الاجتماعي (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل الفيدرالية الديمقراطية للشغل الاتحاد المغربي للشغل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب).

وعن حضور الخبراء والأساتذة الجامعيين ومساهمتهم في توضيح مضامين المشروع وتبسيط مقتضياته أثبتت عملية المعاينة وجود روبورطاجين اثنين، قدما في بث أول، وتضمنا مداخلات لهذا الصنف من الفاعلين.

وقدمت القناة الأولى، في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/21، روبورطاجا حول مناظرة من تنظيم الرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحداثة بهدف إشراك الشباب في دراسة معالم القانون المالي لسنة 2014، تحت عنوان "أي دور للقانون المالي في تقوية الاقتصاد الوطني ودعم القدرة الشرائية"، حيث أعطيت الكلمة لمحمد نوفل عامر، رئيس الرابطة؛ ولمحمد كرين، عن مركز الدراسات والأبحاث[53]، أكّد فيها على أن هذه المناظرة موجهة إلى الشباب الجامعي والشباب عموما.

ومن جهتها قدمت قناة ميدي 1 تيفي يوم 2013/10/23 في نشرتها المسائية باللغة العربية، روبورطاجا حول تقديم وزير الاقتصاد والمالية للمشروع بالبرلمان وبهذا الخصوص تم ربط الاتصال بمحمد كريم، الذي قدم كأستاذ جامعي وخبير دولي في الاقتصاد والمالية، حيث قال إن هذا المشروع يندرج في إطار مسلسل البناء المؤسساتي وحكامة السياسات العمومية من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية للسنة المقبلة، واستمرار الاستثمارات الهيكلية كالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والاستراتيجية الطاقية ومخطط أليوتيس ومخطط المغرب الأخضر ورؤية 2020 للسياحة ومخطط رواج. واعتبر أن ميزانية 2014 هي ميزانية تدبير أزمة سيولة بالقطاع العام أكثر من تدبير اقتصاد وطني برمته.

VII. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع

أظهرت نتائج تتبع النشرات الإخبارية للقنوات الأربع غياب استحضار مقاربة النوع، رغم أن مشروع قانون المالية، كما سبق الذكر، يتضمن تقريرا مفصلا في الموضوع من 194 صفحة (انظر الملحق رقم 10). وسواء تعلق الأمر بتقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من سياسيين ومهنيين من الجنسين، فإن أثر قانون المالية على النساء والرجال، من منظور مقاربه النوع لم يرد في نشرات الأخبار المقدمة من طرف القنوات الأربع، بما في ذلك تغطية النقاش حول الميزانيات الفرعية.

[53]- تم الاكتفاء بهذه العبارة عند تقديم المتدخل دون أي تفصيل آخر.

أما بخصوص **مداخلات الشخصيات النسائية، فقد تم رصد 22 مداخلة من بين 163 مداخلة لمتدخلين ذكور**، قدمت في 59 روبورطاجا.

وتوزعت مداخلات الشخصيات النسائية (22 مداخلة) بين خمس عشرة متدخلة، وبالمقابل آلت باقي مداخلات الشخصيات العمومية إلى 69 متدخلا، تناول عدد منهم أكثر من مداخلة في أكثر من نشرة واحدة.

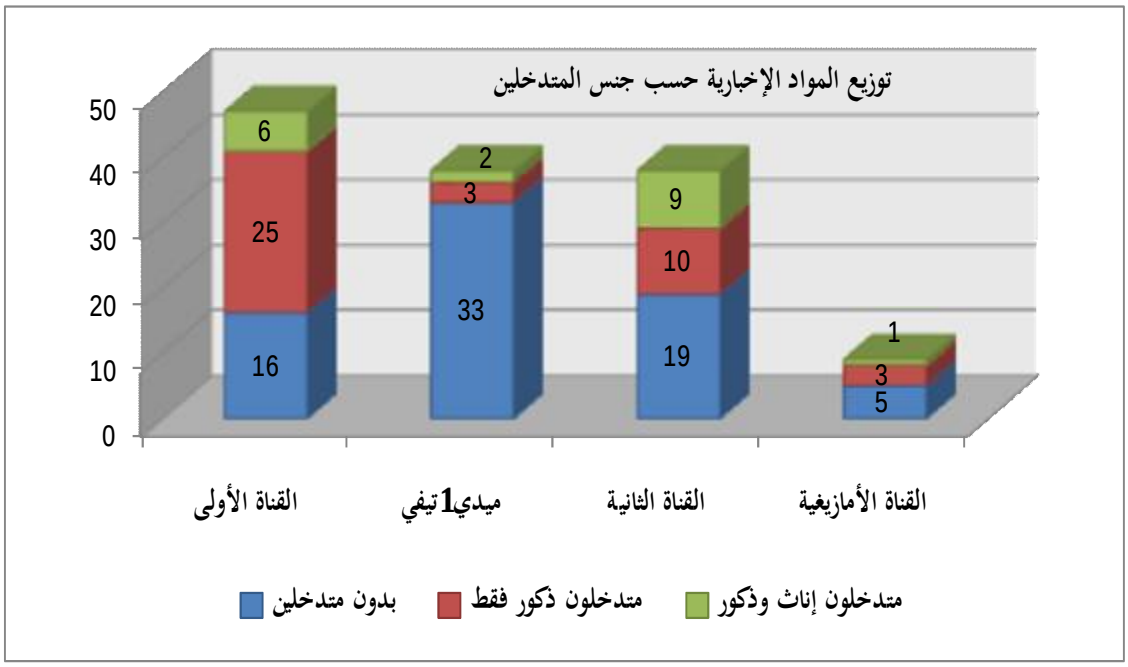

قدمت القناة الأولى في إطار تغطية مشروع قانون المالية بنشراتها الإخبارية 31 روبورطاجا تضمنت 25 منها تدخلات لشخصيات عمومية رجالية فقط، فيما تدخلت شخصيات نسائية في ستة روبورطاجات. ولم يسجل حضور شخصيات عمومية نسائية لوحدها بل اقترنت في جميع هذه الحالات بوجود مداخلات لشخصيات رجالية.

وأعطيت الكلمة في هذه التقارير الستة لخمس نساء، اثنتين منهن تدخلتا مرتين. حيث أعطيت الكلمة في تقريرين خبريين لكجمولة منت أبي، رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية؛ وميلودة حازب، في تقريرين، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب؛ ولبنى أمهير، نائبة برلمانية عن الحركة الشعبية؛ وفتيحة البقالي، عضوة الفريق الاستقلالي بمجلس النواب؛ وبشرى بارجال عن فريق الاتحاد الدستوري.

وارتبط حضور هذه الشخصيات النسائية، في التقارير الستة بثلاثة مواضيع وهي تقديم مشروع قانون المالية، مناقشة الميزانيات الفرعية ومناقشة المشروع في الجلسات العامة.

أمّا القناة الثانية فتوزعت روربورطاجاتها التسعة عشر بين 45 مداخلة ذكورية وإحدى عشر نسائية، توزعت بين ثمان نساء (ميلودة حازب؛ خديجة الرويسي، برلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة؛ رشيدة الطاهري، نائبة عن فريق حزب التقدم والاشتراكية؛ مونية غلام، عضو الفريق الاستقلالي بمجلس النواب؛ مينة ماء العينين، نائبة برلمانية عن حزب العدالة والتنمية؛ نزهة الوافي، برلمانية عن حزب العدالة والتنمية؛ نعيمة رباب، برلمانية عن حزب الاستقلال؛ ونعيمة فرح، برلمانية عن حزب التجمع الوطني للأحرار).

وارتبط حضور هذه الشخصيات النسائية، بثلاثة مواضيع وهي تقديم مشروع قانون المالية، مناقشة الميزانيات الفرعية، ومناقشة المشروع في الجلسات العامة. ولم تعط الكلمة للنساء في التقارير المقدمة خارج سياق تغطية الأنشطة البرلمانية سوى في تقرير وحيد قدمته القناة يوم 2013/11/03 حول يوم دراسي من تنظيم الفريق الاستقلالي بمجلسي النواب والمستشارين لمناقشة وتحليل مشروع قانون المالية.

ولم تقدم قناة ميدي 1 تي في سوى خمس روربورطاجات بها مداخلات. اثنان منها وردت فيها مداخلات نسائية (نعيمة فرح، بصفتها البرلمانية عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛ وخديجة الزومي، عن الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين).

أما قناة تمازيغت فبثت روربورطاجا وحيدا وردت فيه مداخلات نسائية (كجمولة منت أبي، رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية؛ ورشيدة بنمسعود عن فريق الاتحاد الإشتراكي بمجلس النواب).

ولم يسجل وجود مداخلات نسائية، في القنوات من خارج قبة البرلمان سواء من الشخصيات النقابية أو المهنية، أو من أي صنف من المتدخلين حول هذا الموضوع. وإذا كانت هذه المداخلات النسائية المسجلة ارتبطت بمسلسل المصادقة على المشروع، فلم يسجل وجود مداخلات نسائية في التقارير الموضوعاتية التي قدمتها القنوات الأربع سواء تلك التي خصصت لتغطية الأيام الدراسية أو تلك التي ارتبطت ببعض التيمات.

VIII. البعد الجغرافي للتغطية

استهدفت الدراسة تحليل التغطية الإخبارية المقدمة في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع على ضوء البعد الجغرافي لمضامين التغطية وتصريحات الفاعلين حولها. وعلى هذا الأساس، تم إدراج هذا المتغير الذي استهدف التمييز بين البعد المحلي لمضامين المشروع والبعد الوطني.

ويتبين أن التغطية التي قامت بها القنوات الأربع اتسمت بطابع وطني صرف. وعليه، **لم يتم في مختلف الأخبار والتقارير المقدمة حول الموضوع التوقف عند هذا البعد.** ولم يتم تخصيص أي فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة. ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي توليها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسة عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني. وركزت تقديمات الصحفيين على أهم مضامين المشروع وأبعاده. وتمحورت مختلف التغطيات حول مسطرة المناقشة داخل قبة البرلمان وعرض مواقف الأغلبية والمعارضة من بعض النقط الخلافية.

ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع

بثت القنوات العمومية الأربع ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت)، طيلة فترة المناقشة البرلمانية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، ما مجموعه 230 خبرا أو تقريرا إخباريا في نشراتها الإخبارية. يشمل هذا العدد إعادات لنفس المادة الإعلامية في نشرات لاحقة لنفس القناة. وقد استبعدت الدراسة الإعادات واقتصرت على ما تم بثه لأول مرّة، والبالغ عدده 132 مادة إعلامية.

ويلاحظ أن أكثر من نصف هذه المواد عبارة عن تقارير مختصرة قرأها مقدمو النشرات دون تفاصيل. وخصصت القنوات الأربع 16 تقريرا فقط خلال سبعين يوما لتغطية موضوعاتية تهم بعض مضامين المشروع والتدابير التي جاء بها، مع الإشارة إلى أنّ ميدي 1 تي في بثت لوحدها تسعة من هذه التقارير، وهمّت التعليم والسكن والنقل والبنيات التحتية بالإضافة إلى عدد من المقتضيات الضريبية.

ولم تفرد القنوات الأربع مواد إعلامية في نشراتها الإخبارية لتبسيط وشرح مضامين المشروع والإجراءات التي جاء بها إلا في 12 تقريرا (أقل من 10%) من خلال تصريحات ضمن روبورطاجات. وتميزت ميدي 1 تي في بتقديم شاشات تفاعلية (في حالتين) وإعطاء الكلمة لضيفين عبر تقنية Duplex. أما القنوات الثلاث الأخرى فلم تستعن بضيوف لشرح وتبسيط مضامين المشروع خلال الفترة المعنية بالدراسة.

أما بخصوص المتدخلين من خلال الروبورطاجات فيلاحظ هيمنة الفاعلين السياسيين على مدة تناول الكلمة بحوالي 75%، إضافة إلى حوالي 25% من مداخلات رؤساء اللجن، لم تحتسب ضمن مداخلات الأحزاب السياسية، وسجلت كلها في القناة الأولى (15 مداخلة). ويلاحظ عدم الانفتاح على المهنيين (4 مداخلات فقط) وعلى الخبراء (خمس مداخلات مع احتساب الإعادات).

وحرصت القنوات الأربع، في تقاريرها، على التوازن وخاصة بين الحكومة وأغلبيتها من جهة والمعارضة من جهة أخرى. وعموما عمدت القنوات الأربع في 13 تقريرا إخباريا إلى تقديم مداخلات لشخصيات من الحكومة إلى جانب شخصيات من الأغلبية والمعارضة. كما وازنت بين الأغلبية والمعارضة في سبعة تقارير وبين الحكومة والمعارضة في تقريرين اثنين.

وبخصوص مقاربة النوع الاجتماعي، فقد أوضحت المعاينة غياب الإحالة على التقرير المرفق بمشروع قانون المالية، وما يقتضيه من أجرأة على مستوى تحليل السياسات العمومية، سواء في تقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من سياسيين ومهنيين من الجنسين. أمّا بالنسبة لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية حول الموضوع فكانت ضعيفة مقارنة بمداخلات الرجال.

كما أن التغطية في النشرات الإخبارية اتسمت بطابع وطني صرف. ولم يتم، في مختلف الأخبار والتقارير المقدمة حول الموضوع، التوقف عند هذا البعد الجهوي والمحلي. ولم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة، إلا في حالة فريدة من طرف قناة تامازيغت.

وبشكل عام، يتبين ارتباط التغطية الإخبارية بالمراحل التي يمر منها مسلسل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية. إذ يعكس تطور الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 وجود ترابط منطقي (interdépendance) بين ارتفاع هذا الحيز الزمني وبين تداول المشروع في الجلسات التي عقدتها غرفتي البرلمان. ويلاحظ انخفاض التغطية الإخبارية المخصصة للمشروع إلى أدنى مستوياتها خلال مناقشة المشروع داخل مجلس المستشارين ولم ترتفع من جديد إلا عند تداوله من جديد في مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

ويلاحظ أن نفس المنهجية تم تتبعها في التغطية ا لمشروع 2013، مما يعكس من جهة ارتباط تغطية المشروع بسياق المسطرة التشريعية التي يسلكها داخل قبة البرلمان والحرص على تقديم مادة إعلامية في إطار تغطية أشغال الجلسات العامة.

خلاصة الجزء الثاني المتعلق بالتغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في القنوات الأربع

واكبت القنوات التلفزية الأربع مشروع 2014 في نشراتها الإخبارية كما في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية. وارتبطت هذه التغطية بشكل كبير بتطور المسطرة التشريعية لمناقشة المشروع سواء من حيث مضامين التغطية أو من حيث أشكالها وصيغها. وارتبط الحيز الزمني المخصص للمشروع بثلاث محطات أساسية وهي التقديم والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب في قراءة أولى ثم المصادقة النهائية عليه في صيغته النهائية.

وشكل الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا المشروع أثناء دراسته في قراءة أولى أكثر من نصف المدة الزمنية الإجمالية سواء في النشرات أو المجلات الإخبارية، سواء تعلق الأمر بخدمات عمومية أو خاصة. ولتبيان مواقف الأغلبية والمعارضة حول المشروع عمدت القنوات، في النشرات كما في المجلات، إلى إعطاء الكلمة لعدد من الشخصيات البرلمانية. وفي هذا الصدد، يسجل ضعف باقي أصناف المتدخلين من مهنيين ونقابيين وأساتذة جامعيين وخبراء اقتصاديين. وانحصرت التغطية أساسا في مجلتي البرلمان المقدمتين من طرف القناتين الأولى والثانية. وفي النشرات، تم تصوير عدد مهم من التقارير داخل قبة البرلمان ومختلف النقاشات التي دارت فيه.

وتبين من خلال نتائج هذه الدراسة قلة الفقرات المخصصة للتغطية الموضوعاتية للمشروع، سواء في النشرات أو المجلات الإخبارية، والتي ترتبط بأهم التدابير والإجراءات التي خلقت نقاشا واسعا إلى حد وصفه ببرنامج تقويم هيكلي جديد. وغدت التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع بذلك مجرد تغطية لأشغال البرلمان لا ترقى إلى مواكبة نقاش عمومي لخيارات مصيرية.

وبخصوص مقاربة النوع، تبين أن مجموع المواد الإعلامية المقدمة لم تحل على سياسات النوع وإلى آثار قانون المالية على النساء. كما أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية حول الموضوع عكست ضعف التأنيث المرتبط بتغطية هذا الموضوع. وولجت 19 شخصية عمومية نسائية إلى نشرات ومجلات القنوات الأربع، مقابل 97 شخصية رجالية. واحتلت مداخلات هذه الشخصيات النسائية نسبة 14% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المسجلة. ورغم أن ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، احتلت المرتبة الثانية بعد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية، فإن ثاني متدخلة نسائية من حيث الحجم الزمني للتدخل، جاءت في الرتبة 16 ويتعلق الأمر بخديجة الزومي، عضوة المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب وعضوة الفريق الاستقلالي في مجلس المستشارين. وتعكس هذه الأرقام، ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في صفوف المعارضة، من جهة أولى، وغياب إدراج مقاربة النوع في اختيار الضيوف والمتحدثين من جهة ثانية.

وعن استهداف التغطية الإعلامية للمشروع للبعد الجغرافي والجهوي، تبين حصر التغطية في النقاش الوطني حول مقتضيات وتدابير المشروع. ولم تتم الإحالة على انعكاس المشروع على جهة أو منطقة ما، باستثناء التقرير المسجل في برنامج "طريق المواطنة" على قناة تمازيغت.

خلاصات عامة

تعرض هذه الخلاصات النتائج التي توصلت إليها دراسة التغطية الإعلامية التي خصصتها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014. والتي عرضتها في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، وذلك خلال الفترة التي استغرقتها مداولات البرلمان للمشروع، والتي دامت من تاريخ تقديمه يوم 23 أكتوبر 2013 إلى غاية المصادقة النهائية عليه بتاريخ 31 دجنبر 2013.

ورامت الدراسة الكشف عن مدى مساهمة المشهد السمعي البصري المغربي في إغناء النقاش المجتمعي بمناسبة محطة سنوية محورية في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وعن قيام الإعلام السمعي البصري بما هو منوط به من أدوار محددة في دفاتر التحملات، وبالأخص منها تقديم أخبار آنية ومتعددة تعكس مختلف تيارات الفكر والرأي وتبرز التنوع الاجتماعي والترابي للبلاد.

وبيّنت النتائج الكمية أن التغطية الإعلامية التي أفردتها مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري لمشروع قانون المالية بلغت أقل من 46 ساعة، وهو ما يمثل حوالي 3% من الحجم الزمني الإجمالي للنشرات والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وبذلك تكون الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة، مجتمعة، خصّصت قرابة 40 دقيقة كمعدل يومي لتغطية المشروع.

ومثلت مساهمة الخدمات العمومية من مجمل هذه التغطية نسبة 58,01%، ويرجع ذلك بالأساس إلى الحيز الزمني المرتفع الذي خصصته الإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية.

ويلاحظ أن القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) اعتمدت في تغطية الموضوع على تلاوة تقارير إخبارية، ولم تلجأ إلى شروحات وتعليقات متدخلين وضيوفا إلا بشكل محدود. ويسجل عند إعطاء الكلمة لمتدخلين، ضعف الانفتاح على المهنيين والنقابين والخبراء الاقتصاديين والأكاديميين والمجتمع المدني.

وهكذا اعتمدت القنوات الأربع في تغطيتها، بالأساس، على تقديم تصريحات للبرلمانيين وخاصّة رؤساء الفرق واللجان البرلمانية، ممَّا يجعل من تغطية مناقشة مشروع قانون المالية في النشرات الإخبارية وحتى في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية تغطية لنشاط برلماني مقيد بمساطر وجدولة زمنية محددة سلفا، الشيء الذي يحدّ من إمكانية التفاعل، إلا نادرا، مع النقاش حوله سواء داخل أو خارج البرلمان.

خلاصات عامة (تابع)

ويتأكد هذا التوجه العام من خلال نتائج قراءة محتويات التقارير الإخبارية المخصصة للمشروع من طرف القنوات التلفزية الأربع في النشرات الإخبارية كما في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، التي قدمتها خلال الفترة المعنية بالدراسة.

وتتجلى أبرز ملاحظة في ضعف الاهتمام بالموضوع من حيث الحيز الزمني المخصص له في القنوات الأربع، حيث بلغ 13:32:25 بمعدل يومي مثل اثنتي عشر دقيقة. وبخصوص القناتين الأولى والثانية فإن حوالي نصف التغطية سجل في المجلتين المخصصتين للأنشطة البرلمانية (**"شؤون برلمانية"** و**"مجلة البرلمان"**).

وبالمقارنة مع التغطية المخصصة لمشروع 2013، ورغم ارتفاع المدة الزمنية لمداخلات الشخصيات المحتسبة بالنسبة لتغطية 2014، في القنوات الأربع، بحوالي ساعة ونصف، يُسجّل تراجع على مستوى عدد المتدخلين وصفاتهم والمواضيع التي تم تناولها. فإذا كان مشروع سنة 2013 سجّل حضور حوالي 137 شخصية تمثل 37 هيأة أو مؤسسة، فإن مناقشة مشروع 2014 تدخلت بشأنه 118 شخصية تمثل 25 هيأة.

أما بالنسبة للمواضيع التي تم تناولها، يشار إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 أتى بمجموعة إجراءات لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى دخل المواطن ومستواه المعيشي (كتخصيص عائدات عدد من المداخيل الجبائية لصندوق التضامن الاجتماعي وإجراءات تهم السكن الموجه للطبقة الوسطى، وتشجيع التشغيل في القطاع الخاص، والنقل..). كما أثار المشروع نقاشا عموميا حول إصلاح نظام المقاصة وإصلاح أنظمة التقاعد وإصلاح النظام الضريبي وميزانية بعض الصناديق العمومية ودعم الإصلاحات الهيكلية، لكن القنوات التلفزية الأربع لم تستحضر - إلا نادرا- هذا النقاش العمومي.

ويتبين من خلال النتائج المستخلصة غياب المواطن سواء كمتلق من خلال الشرح والتبسيط أو كمشارك عبر إبداء رأيه والمساهمة في النقاش. كما أن البعد الجهوي والمحلي لقانون المالية لم يتم استحضاره إلا في حالة فريدة على قناة تمازيغت.

خلاصات عامة (تتمة)

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن نسبة المشاركة النسائية في القنوات الأربع استقرت في حدود 20% بالنظر إلى **عدد المتدخلين** في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. ومثلت هذا الحضور النسائي نسبة 10,16% من حيث **الحيز الزمني الإجمالي** للمداخلات. ويتبين أن مداخلات الفاعلين المسجلة في القنوات التلفزية الأربع لم تتطرق إلى التدابير التي تستهدف النساء ولا إلى آثار المشروع عليهن. وممّا يُؤكّدُ ضعف اهتمام هذه القنوات التلفزية بالمشروع حصر تناوله في برامج بعينها، دون أخرى، من قبيل البرامج المخصصة للتحقيق أو الروبورطاجات الكبرى، ممّا قد تتيح انفتاحاً أكبر على الفاعلين المعنيين بمداخيل ونفقات الدولة، وعلى المواطنين في جهات مختلفة من البلاد.

وإذا كانت دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد القناة الثانية تلزم القنوات ب"الإخبار الآني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام"، فإن التغطية التي قدمتها القنوات وإن مكّنت من الإخبار بتقديم المشروع ومختلف مراحل المصادقة عليه، ومن معرفة بعض الإجراءات الواردة فيه، فإنها ظلت رهينة المسطرة التشريعية التي يمر منها المشروع في البرلمان.

مقابل ذلك، حرصت القنوات الأربع، في هذه التغطية، على احترام مبدأ التعددية السياسية وتحقيق التوازن بين الحكومة والأغلبية والمعارضة البرلمانيتين عبر إعطاء الكلمة لكلا الطرفين في التقرير الواحد أو عبر استضافتهما في نفس الحلقة أو في حلقات تالية.

لكن شكل وطريقة التغطية الإعلامية المعتمدة لم ترق إلى مستوى تبسيط وشرح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع وانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطن. كما أنها لم تتمكّن من جعل محطة مناقشة مشروع ميزانية الدولة فرصة للنقاش العمومي، وجلب المواطن إلى الاهتمام بالشأن العام.

فهرس عام

تذكير 3

معجم 4

تقديم 6

الجزء الأول: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة 11

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 13

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات 15

II. توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين 17

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية) 18

1. حضور أعضاء الحكومة 19

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين 22

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية 23

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية 26

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان 28

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين 28

أ) حضور المنظمات النقابية 28

ب) حضور المنظمات المهنية 30

V. نظرة عامة عن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 32

VI. تطور تغطية المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 34

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 35

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 36

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات (عمومية وخاصة) 38

II. توزيع مداخلات الشخصيات المحتسبة حسب فئات المتدخلين 39

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية) 42

1. حضور أعضاء الحكومة 44
2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين 45
أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية 47
ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية 49
3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان 51
IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين 53
1. حضور المنظمات النقابية 53
2. حضور المنظمات المهنية 56
V. نظرة عامة عن حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية 58
VI. تطور التغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 61
ملخص التغطية في النشرات الإخبارية 63
ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والنشرات الإخبارية 65
الجزء الثاني: قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) 66
أولا: قراءة في التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 70
I. نسب مشاهدة الحلقات المعنية بالدراسة 72
II. أجناس البرامج التي تناولت المشروع 74
III. التغطية الموضوعاتية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 75
1. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة 78
2. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة 79
3. تغطية باقي الإجراءات 80
IV. توزيع حضور أصناف الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية..... 81
V. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع..... 84
VI. البعد الجغرافي للتغطية 88
ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع..... 89

ثانيا: التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع 92
I. توزيع الفقرات المقدمة حسب نوعية البث 92
II. الأجناس الصحافية الموظفة لتغطية المشروع 93
III. توزيع التغطية حسب فئات المضامين 95
IV. التغطية الإخبارية للمشروع بين نقل الوقائع وتفسير و تبسيط مضامين المشروع 97
V. التغطية الموضوعاتية لمشروع قانون المالية 99
1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية 99
2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في 100
3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى 101
VI. أصناف الشخصيات المتدخلة في النشرات الإخبارية 102
VII. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع. 105
VIII. البعد الجغرافي للتغطية 108
ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع..... 109
خلاصة الجزء الثاني المتعلق بالتغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في القنوات الأربع..... 111
خلاصات عامة 113
فهرس عام 115